جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

دور اعمال تسوية الأراضي والمياه في تثبيت ملكية الأراضي للنساء

"حالة دراسية قرية المجد – جنوب الضفة الغربية "

ايفا موسى عبد ربه درابيع

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1443 هـ / 2022 م

دور اعمال تسوية الأراضي والمياه في تثبيت ملكية الأراضي للنساء

"حالة دراسية قرية المجد – جنوب الضفة الغربية "

اعداد الباحثة:

ايفا موسى عبد ربه درابيع

مشرف رئيس: د. ثمين هيجاوي

مشرف مشارك: د. محمد سليمية

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التنمية المستدامة ــ مسار بناء المؤسسات والتنمية البشرية من معهد التنمية المستدامة ــ جامعة القدس

1443 هـ / 2022 م

بسم الله الرحمن الرحيم

(لِّلرِّجَالِ نَصيِبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاء نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيباً مَّفْرُوضاً)

صدق الله العظيم

سورة النساء (اية 7)

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

دور اعمال تسوية الأراضي والمياه في تثبيت ملكية الأراضي للنساء

"حالة دراسية قرية المجد – جنوب الضفة الغربية"

اعداد: ايفا موسى عبد ربه دراييع

الرقم الجامعي :22012003

مشرف رئيس: د. ثمين هيجاوي

نوقشت هذه الرسالة واجيزت بتاريخ 2022/10/30 من قبل لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم أدناه:

1. رئيس لجنة المناقشة: د. ثمين هيجاوي التوقيع: .....

2. المشرف المشارك: د. محمد سليميه التوقيع: .....

3. ممتحنا داخليا: د. زياد قنام التوقيع: .....

4. ممتحنا خارجيا: د. فواز أبو زر التوقيع: .....

القدس ـ فلسطين

1443 هـ / 2022 م

الاهداء

احمد الله واثني عليه على كل النعم والحمد لله

الى الرحمة وملاكي في الحياة اطيب النساء الى والدتي العزيزة

الى السند المكلل بالهيبة والوقار الى والدي العزيز

الى رفاق الدرب والسند الدائم الى اخوتي واخواتي

الى الذين زرعوا الفرح في فؤادي أينما كنتم ... اشكركم جميعا

الى الذين رسموا الابتسامة على شفاهي كل المحبة والتقدير لكم

الى كل مثال يحتذى به في مجال العلم

ايفا موسى عبد ربه درابيع

إقرار

اقر أنا مقدم هذه الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير وأنها نتيجة ابحاثي الخاصة باستثناء ما تمت الإشارة اليه حيثما ورد وأن هذه الرسالة او أي جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة علمية عليا لأي جامعة او معهد.

التوقيع: .....ايفا دربيع.....

ايفا موسى عبد ربه دربيع

التاريخ: 2022/10/30

الشكر والعرفان

الشكر لله أولا والحمد لله

أتقدم بجزيل الشكر والاحترام من ادارة الجامعة وعميدها.

واتقدم بجزيل الشكر والاحترام والتقدير من اساتذتي الكرام د. ثمين هيجاوي و د. محمد سليمية لتكرمكم بإشرافكم على هذه الرسالة وابداء آرائكم وملاحظاتكم ومعلوماتكم القيمة واعطائي المزيد من وقتكم القيم لإنجاز هذه الرسالة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان من معهد التنمية المستدامة د. احمد حرز الله وجامعة القدس فرع دورا د. سمير النمورة، والمحكمين ولجنة المناقشة د.اياد لافي، د. فواز أبو زر، د. حسين العيسه، د. زياد قنام .

وكل الشكر والتقدير الى م. محمد مشعل مأمور هيئة تسوية أراضي دورا لمساعدته ودعمه لنا بالمعلومات وتسهيل المهمة لجمع البيانات عن منطقة الدراسة.

وكل الاحترام والشكر الى المبحوثين العاملين في هيئة تسوية أراضي دورا والنساء المبحوثات في القرية والمبحوثين من القطاع الخاص العاملين بتسوية الأراضي ،واعضاء المجلس القروي ورجال الإصلاح والمخمنين في القرية وكل المؤسسات من هيئة تسوية الأراضي والمياه - دورا، مكتب تسوية أراضي ريف دورا، دائرة تسجيل أراضي دورا، محكمة تسوية أراضي دورا ،مجلس الخدمات المشترك، بلدية دورا، مديرية زراعة جنوب الخليل -دورا، مديرية تربية وتعليم جنوب الخليل، مركز الإحصاء الفلسطيني-الخليل الذين ساهموا في دعمي بالمعلومات القيمة لإنجاز الرسالة.

ايفا موسى عبد ربه درابيع

التعريفات النظرية:

تسوية الأراضي والمياه: ويقصد بعبارة (تسوية الأراضي والمياه) تسوية جميع المسائل والاختلافات المتعلقة بأي حق تصرف أو حق تملك في الأراضي أو المياه أو حق منفعة فيها أو أية حقوق متعلقة بها وقابلة للتسجيل. (نعيرات ،2020)

التعريفات الإجرائية

تثبيت الملكية: حصول أحد أطراف الصراع على عقار ما بحكم ملكية العقار وحق التصرف فيه .

النساء المالكات للأراضي والمسجلات ضمن تسوية الأراضي: وهن النساء المالكات للأراضي في قرية المجد اما عن طريق الميراث او الشراء والمسجلات ضمن هيئة تسوية الأراضي والمدرجة أسمائهن ضمن جداول الحقوق ويمتلكن سند تثبيت ملكية بالأرض، سواء في مناطق BاوC حيث ان أراضي القرية تصنف الى مناطق B وC فقط.

القائمين على اعمال التسوية: العاملين القائمين على اعمال التسوية في قرية المجد سواء في هيئة تسوية أراضي دورا والمسؤولين عن اعمال التسوية في الأراضي الواقعة في مناطق B فقط والعاملين في مكتب تسوية أراضي ريف– دورا والمسؤولين عن اعمال التسوية في الأراضي الواقعة في مناطق C فقط والعاملين من القطاع الخاص على اعمال تسوية الأراضي في القرية .

ملخص الدراسة:

أجريت هذه الدراسة في الفترة الواقعة ما بين شهر آذار حتى نهاية شهر أيلول للعام 2022 ، هدفت الدراسة الى التعرف على دور اعمال تسوية الأراضي والمياه في تثبيت ملكية الأراضي للنساء في قرية المجد، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المقارن ، ولتحقيق اهداف الدراسة تم تصميم ثلاث أدوات ، نموذج الاستبيان لمقابلة النساء مالكات الأراضي في القرية ، ونموذج المقابلة للقائمين على اعمال التسوية في القرية ، ونموذج الحلقة النقاشية لفئات محددة ، وتكونت الدراسة من 3 مجتمعات وهم، جميع النساء المالكات للأراضي في قرية المجد والمسجلات ضمن تسوية الأراضي ، و جميع القائمين على اعمال التسوية في قرية المجد ، و جميع الممثلين عن هيئة التسوية و النساء و رجال الإصلاح ومخمنين الأراضي والقطاع الخاص واعضاء المجلس القروي في قرية المجد، وتكونت عينة الدراسة من 120 امرأة من مالكات الأراضي والمسجلات ضمن تسوية الأراضي في قرية المجد باستخدام أسلوب العينة الوصولية، و13 مقابلة مع ذوي الاختصاص القائمين على اعمال التسوية في قرية المجد باستخدام أسلوب المسح الشامل، و8 اشخاص من المشاركين في الحلقة النقاشية باستخدام أسلوب العينة القصدية، وتوصلت الدراسة الى نتائج، تمثلت: ان لأعمال تسوية الأراضي دوراً في تثبيت ملكية الأراضي للنساء في قرية المجد ، وحصول النساء في القرية على حق التملك في الارض وتثبيتها بسند تسجيل ملكية في ظل اجراءات أعمال التسوية ، وساهمت ايضا اعمال التسوية في حل النزاعات على ملكية الاراضي بين الأهالي وخصوصا النساء في القرية .

الكلمات المفتاحية: تسوية الأراضي، تثبيت الملكية

The role of land settlement and water Commission in Formally affirming women's land ownership

Case study Al-Majd Village – Hebron Province, Southern West Bank- Occupied Palestine

Prepared by: Eva Darabee

Supervisor: Thameen Hijawi

Abstract

This study was conducted in the period between the month of March and the end of September 2022. The main purpose of the study was to identify the role of the Land Settlement and Water Commission in affirming land ownership for women of the village of Al-Majd, west of Hebron.

The study, which adopted the comparative descriptive-analytical methodology, used three main methods to maximize awareness of outstanding issues, including: First, a questionnaire designed for interviewing women landowners in the village.

Second, another questionnaire prepared for operatives in charge of the land settlement commission in the village.

And, third. devising and adopting a discussion panel model for specific groups.

The study population consisted of 3 population which is all land-owning women in the village who are registered with the land registration department, as well as all those in charge of the land settlement project in the village of Al-Majd. Moreover, the population of the study included women landowners, clan notables and tribal peace-makers, land assessors, private sector representatives and members of the local village council.

The study sample comprised 120 women landowners who are registered with the Land Settlement department. The study relied to a great extent on the conceive survey method, greatly benefiting from 13 interviews with specialists in charge of the land settlement activities who adopted the comprehensive survey approach to expedite their mission at the village of Al-Majd. Finally, the study sample utilized the appreciated services of 8 participants in the discussion panel who did enrich the study with their valuable observations.

The study confirmed that the Land Settlement and Water Commission plays a pivotal role in effecting and expediting the affirmation of land ownership for women at the village of Al-Majd The women in the village obtained the right to own the land and get a notarised title registration deed by the Land Settlement Department. The Department task contributed to resolving disputes over land ownership between the people, especially the women in the village.

Key words: Land settlement. Affirmation of land ownership

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

تكتسب تسوية الأراضي في فلسطين اهتمام كبير وذلك للوصول للاستخدام الأمثل والرشيد للأراضي، وهي تحاول بشكل جاد إتمام عمليات تسوية الأراضي، إلا أن وقوع فلسطين تحت الاحتلال منذ عام 1967م قد أوقف أعمال تسوية الأراضي من قبل سلطات الاحتلال، فلم تخضع غالبية الأراضي الفلسطينية للتسوية وهدف الاحتلال من ذلك الإجراء هو السيطرة على الأراضي ومصادرتها وبناء المستعمرات (البسايطه،2017).

اهتمت السلطة الفلسطينية بملف إدارة قطاع الأراضي على مدار السنوات الماضية، حيث قامت بالتعديل والتحديث الإداري والقانوني والهيكلي عليه، وقد أثمرت عن هذه الجهود بنقل صلاحية تسوية الأراضي من "سلطة الأراضي" إلى "هيئة تسوية الأراضي والمياه" في شهر نيسان 2016، بهدف تسريع إدخال التسوية القانونية والرسمية لكامل أرض فلسطين (حن،2019).

وإن عدم إجراء عملية التسوية يؤدي إلى ازدياد النزاعات على الملكيات من جهة، ومن جهة أخرى فأنه يؤثر سلبا على أعمال التخطيط والتنظيم والتنمية، فغياب التسوية يضعف من القدرة على السيطرة على الأرض، وذلك لعدم توفر المعلومات اللازمة عن ملكية الأرض وبالتالي عدم القدرة على إنتاج الخرائط اللازمة لعمل المخططات الهيكلية والعمرانية. كما يضعف الاستفادة منها في تحريك عجلة الاقتصاد (سليمان، 2014).

ولا شك أن وضوح ملكيات الأراضي له التأثير الكبير على عمليات التخطيط، وخاصة في التخطيط المكاني الذي هو الأساس في تحديد استخدامات الأراضي، وهو الناظم لجميع الأنشطة على الأرض، ولكي يتم ذلك بسهولة لا بد أن ندرك أن وضوح ملكيات الأراضي سبب نجاح تلك المخططات (البسايطة،2017).

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة وجدنا بأن اغلب الدراسات تتحدث عن تسوية الاراضي من ناحية قانونية، حيث كان هناك نقص في الدراسات التي تتحدث عن اعمال التسوية وعن تثبيت الملكية نظرا لشح الدراسات المتعلقة في الموضوع، لذلك فالدراسة الحالية جاءت من اجل استكمال البحث عن موضوع تسوية الأراضي ولكن من ناحية أخرى، ، فمن وجهة نظر الباحثة سوف تساهم الدراسة في تثبيت ملكية الاراضي للنساء، وتشخيص واقع عمل تسوية الأراضي من خلال تحديد الفجوات والتحديات، والعمل على لفت النظر لتحديث قانون التسوية القديم بالأمور التي تتعلق بتثبيت الملكية واضافة تحديثات عليه.

ومن هنا ننقل للحديث عن مشكلة الدراسة والتي تتمثل بما يلي :

2.1 مشكلة الدراسة

إن حق المرأة في الميراث أوجبه الدين الإسلامي، ووضع له كافه الحدود والمقادير، وبالرغم من ذلك فقد واجه هذا الحق تحديات تمثلت في إنكار حق المرأة من جهة، والانتقاص منه من جانب آخر، أو اختيار أماكن غير مناسبة تقل شاناً وثمناً وأهمية عن غيرها من جهة أخرى، ويعود ذلك نتيجة الفكر السائد في المجتمعات العربية عامة، والمجتمع الفلسطيني بشكل خاص، والذي يغلب عليه طابع التمييز وعدم المساواة بين الجنسين، وقد عمدت السلطة الفلسطينية بدورها إلى مواجهة هذه التحديات من خلال القيام بفرز الأراضي وتسويتها في كافه المناطق الفلسطينية، ومن بين تلك الأراضي (قرية المجد) الواقعة غرب مدينة دورا في محافظة الخليل، ومن هذا المنطلق، جاءت هذه الدراسة للبحث في دور اعمال تسوية الأراضي في

ضمان حقوق النساء في تلك القرية في التملك والتصرف والاستثمار، وتتمثل مشكلة الدراسة من خلال الإجابة عن السؤال الرئيسي الآتي:

ما دور اعمال تسوية الأراضي والمياه في تثبيت ملكية الأراضي للنساء في قرية المجد؟

3.1 مبررات الدراسة

1. تعتبر من أوائل الدراسات على مستوى الضفة الغربية.
2. الحاجة إلى دراسة واقع ملكية الأراضي نظرا لكثرة الصراع على ملكية الأراضي.

4.1 أهمية الدراسة

وتتثمل أهمية الدراسة في الجوانب الآتية:

- **من ناحية موضوعية:** تسلط الضوء على دور اعمال تسوية الأراضي وما تعود به من بالفائدة والمنفعة على النساء، وحفظ حقهن في تملك الارض، وأنها توضح مدى تحقيق ومراعاة مبدأ المساواة بين الجنسين في تسوية الأراضي وحق الميراث، و من حيث بعدها الديني توضح دور التسوية في الحد من أوجه عدم المساواة التي كانت قائمة في المجتمعات الفلسطينية، فهي تحقق في مدى التزام المواطنين في الحق الشرعي للمرأة في الميراث، ومن حيث بعدها الاجتماعي الذي يوضح الواقع الاجتماعي والبيئة الاجتماعية التي يعيشها الافراد في القرية، ومدى تآلفهم واهتمامهم بحفظ الروابط الاجتماعية.
- **من الناحية البشرية:** تركز على النساء التي تمثل الرابط الأساسي للأسرة.
- **من الناحية التطبيقية:** سوف تساهم الدراسة في تثبيت ملكية الاراضي للنساء، وتشخيص لواقع عمل تسوية الأراضي من خلال تحديد الفجوات والتحديات، والعمل على لفت النظر لتحديث قانون التسوية

القديم بالأمور التي تتعلق بتثبيت الملكية واضافة تحديثات عليه، وأيضاً يتوقع أن تثري المكتبات الفلسطينية وتخرج بنتائج وتوصيات تقدم دليلًا للباحثين والمهتمين بمتابعة موضوع الدراسة.

5.1 أهداف الدراسة

جاءت هذه الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على واقع تثبيت ملكية الأراضي للنساء في قرية المجد قبل حلول إجراءات اعمال التسوية من وجهة نظر مالكات الأراضي؟
2. التعرف على واقع تثبيت ملكية الأراضي للنساء في قرية المجد في ظل إجراءات اعمال التسوية من وجهة نظر مالكات الأراضي؟
3. التعرف على مدى اتباع مبدأ المساواة بين الجنسين في توزيع الميراث في قرية المجد من وجهة نظر مالكات الأراضي؟
4. التعرف على مدى مراعاة استكمال حق المرأة في الميراث في قرية المجد من وجهة نظر مالكات الأراضي؟
5. التعرف على أبرز المشكلات التي واجهتها نساء قرية المجد أثناء عملية توزيع التركة؟
6. التعرف على أبرز الأنشطة الاقتصادية التي استثمرت بها مالكات الأراضي في قرية المجد او ما تخطط للاستثمار بها بعدما تملكت الأرض؟
7. التعرف على دور اعمال تسوية الأراضي والمياه في تثبيت ملكية الأراضي للنساء في قرية المجد من وجهة نظر العاملين القائمين على اعمال التسوية؟
8. التعرف على دور اعمال تسوية الأراضي والمياه قي تثبيت ملكية الاراضي للنساء في قرية المجد من وجهة نظر المشتركين في الحلقة النقاشية؟

6.1 أسئلة الدراسة

تتمثل أسئلة الدراسة بما يلي:

1. ما واقع تثبيت ملكية الأراضي للنساء في قرية المجد قبل حلول إجراءات اعمال التسوية من وجهة نظر مالكات الأراضي؟
2. ما واقع تثبيت ملكية الأراضي للنساء في قرية المجد في ظل إجراءات اعمال التسوية من وجهة نظر مالكات الأراضي؟
3. ما مدى اتباع مبدأ المساواة بين الجنسين في توزيع الميراث في قرية المجد من وجهة نظر مالكات الأراضي؟
4. ما مدى مراعاة استكمال حق المرأة في الميراث في قرية المجد من وجهة نظر مالكات الأراضي؟
5. ما أبرز المشكلات التي واجهتها نساء قرية المجد أثناء عملية توزيع التركة؟
6. ما أبرز الأنشطة الاقتصادية التي استثمرت بها مالكات الأراضي في قرية المجد او ما تخطط للاستثمار بها بعدما تملكت الأرض؟
7. ما دور اعمال تسوية الأراضي والمياه في تثبيت ملكية الأراضي للنساء في قرية المجد من وجهة نظر العاملين القائمين على اعمال التسوية؟
8. ما دور اعمال تسوية الأراضي والمياه في تثبيت ملكية الاراضي للنساء في قرية المجد من وجهة نظر المشتركين في الحلقة النقاشية؟

7.1 فرضيّات الدراسة

صاغت الباحثة عدة فرضيات، تمهيدًا لاختبارها، على النحو الآتي:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات المبحوثات حول واقع تثبيت ملكية الأراضي للنساء في قرية المجد من حيث (حقها في التملك، حقها في التصرف، حقها في الاستثمار) قبل حلول إجراءات التسوية وفي ظل إجراءات التسوية.
2. لا يوجد فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط مساحة الأرض التي ورثتها المالكات للأراضي في قرية المجد ومتوسط المساحة المستحقة في الورثة.
3. لا يوجد فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط تقدير أثمان الأرض التي ورثتها مالكات الأراضي في قرية المجد ومتوسط تقدير أثمان الأراضي المستحقة في الورثة.
4. لا يوجد فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى مراعاة استكمال حق المرأة في الميراث (النسبة، أهمية الموقع) في قرية المجد تبعا للمتغيرات الديمغرافية (حيوية مكان الأرض الموروثة، عدد أفراد أسرة الأب، صلة القرابة بالزوج للمتزوجات).
5. لا يوجد فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى اتباع مبدأ المساواة بين الجنسين في توزيع المواريث في قرية المجد من وجهة نظر مالكات الأراضي تبعا للمتغيرات الديمغرافية (حيوية مكان الأرض الموروثة، عدد أفراد أسرة الأب، صلة القرابة بالزوج للمتزوجات).

8.1 متغيرات الدراسة

1.8.1 المتغيرات المستقلة

1. العوامل الديموغرافية الخاصة بالنساء (العمر، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، عدد أفراد أسرة الأب، المستوى الاقتصادي، طريقة تملك الارض، صلة القرابة مع الزوج للمتزوجات، مساحة الارض التي تتصرف بها، حيوية مكان الأرض، الارض المتصرف بها بالمشاركة مع أحد ام على سبيل الانفراد).
2. العوامل الديموغرافية الخاصة بذوي الاختصاص (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، طبيعة العمل).
3. الاجراءات قبل حلول اعمال التسوية.

2.8.1 المتغيرات التابعة:

درجات استجابات عينة الدراسة حول كل من:

1. دور اعمال تسوية الأراضي في تثبيت ملكية الأراضي للنساء.
2. واقع تثبيت ملكية الأراضي للنساء في قرية المجد.
3. اتباع مبدأ المساواة بين الجنسين في توزيع المواريث.
4. استكمال حق المرأة في الميراث (النسبة، أهمية الموقع).
5. الإجراءات في ظل إجراءات اعمال التسوية.

9.1 حدود الدراسة

- **الحدود الموضوعية:** تناولت هذه الدراسة دور اعمال تسوية الأراضي والمياه في تثبيت ملكية الأراضي للنساء "حالة دراسية قرية المجد – جنوب الضفة الغربية".
- **الحدود المكانية:** قرية المجد تقع غرب مدينة دورا/ جنوب محافظة الخليل، ضمن الحوض الطبيعي رقم (34) والتي تبلغ مساحتها 4000 دونم، موزعة على (19حوض) منها (15 حوض) منتهية التسوية و(4) احواض على قيد العمل.
- **الحدود الزمانّية:** الدراسة بدأت من بداية شهر آذار وحتى نهاية شهر أيلول من العام الدراسي الجامعي 2021–2022 اما توزيع الأدوات فكانت من 1–2022/8/20 وهي الفترة التي تم فيها جمع البيانات.
- **الحدود البشرية:** تشمل الدراسة النساء المالكات للأراضي في قرية المجد والمسجلات ضمن تسوية الأراضي، بالإضافة إلى ذوي الاختصاص (العاملين في هيئة تسوية الأراضي والمياه – دورا، ومكتب تسوية أراضي ريف دورا، والعاملين في القطاع الخاص ذوي العلاقة بأعمال التسوية في قرية المجد) بالإضافة الى رجال الإصلاح / المخمنين للأراضي / أعضاء المجلس القروي وممثلة عن النساء في القرية.

10.1 صعوبات الدراسة

- تحديد حدود القرية بصعوبة لحصر الاحواض منتهية التسوية لتحديد عينة المالكات للأراضي فيها.
- صعوبة الحصول على جداول الادعاءات وبعض المعلومات من تسوية الاراضي لسريتها التامة.

- التنقل بين عدة قرى وبعد المسافات وصعوبة الوصول للنساء لان اغلب النساء متزوجات خارج القرية.

11.1هيكلة الدراسة

ويتكون هيكل الدراسة من خمسة فصول:

- **الفصل الأول:** ويتكون من الإطار العام (المقدمة، مشكلة الدراسة، مبررات الدراسة، أهمية الدراسة، اهداف الدراسة، أسئلة الدراسة، فرضيات الدراسة، متغيرات الدراسة، حدود الدراسة، صعوبات الدراسة، هيكلة الدراسة).
- **الفصل الثاني:** ويتكون من الإطار النظري والدراسات السابقة (المقدمة، مفهوم التسوية، التسوية في فلسطين عبر التاريخ، مراحل عملية التسوية، اهمية مشروع التسوية، تملك النساء للأراضي، قرية المجد كحالة دراسية، الدراسات السابقة 15 دراسة عربية، التعقيب على الدراسات السابقة).
- **الفصل الثالث:** ويتكون من المنهجية والاجراءات (مقدمة، منهج الدراسة، مجتمع الدراسة، عينة الدراسة، ادوات الدراسة، صدق أدوات الدراسة، ثبات أدوات الدراسة، الأساليب الإحصائية ومصادر جمع البيانات).
- **الفصل الرابع:** تحليل البيانات وعرض النتائج (نتائج اسئلة الدراسة، نتائج اسئلة المقابلات، نتائج اسئلة الحلقة النقاشية، نتائج الفرضيات).
- **الفصل الخامس:** الاستنتاجات والتوصيات. (ملخص عن نتائج الدراسة، الاستنتاجات، التوصيات لأهالي قرية المجد ولصانعي القرار).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدارسات السابقة للدراسة

1.2 مقدمة

إن من أهم معالم السيادة لأي شعب من شعوب الأرض هو سيطرته على أرضه وحرية تصرفه بها، لذلك إن عملية التسوية خدمة تقدم للأرض والإنسان بحيث تهدف للحفاظ على الأرض من المصادرة والتسريب والتزوير، كما تهدف إلى تنمية الاقتصاد وتحقيق السلم الأهلي والتخطيط الاقتصادي للوطن والمواطن (نعيرات، 2020).

تعتبر ملكية الأراضي من أهم الوسائل الشائعة محليا وعالميا، لزيادة الثروة وإنمائها نظرا لأهميتها في شتى مجالات الاستثمار، كما ويعتبر تسجيل الأراضي إجراءً ضرورياً وهاماً لتحقيق التنمية الاقتصادية، ومكوناً رئيسياً من مكونات الاستثمار العام في البلدان النامية، ويجب أن يكون صانعو القرار على إطلاع على الفوائد المتوقعة من تسوية الأراضي، وتسجيلها إذا طبقت بأساليب سليمة ومدروسة (حن، 2019).

2.2 الإطار النظري للدراسة

1.2.2 مفهوم التسوية

مفهوم التسوية مشتق من تسوية المشاكل وإنهاء أي إشكال يتعلق بالأرض أي تسجيل جميع الحقوق العقارية سواء حق الملكية أو حق التصرف، وسواء حقوق تم الاتفاق عليها أو الحقوق المختلف عليها في دائرة

الأراضي، وكما هو معلوم فإن الحق المتفق عليه يسجل كما في الاتفاق والحق المختلف عليه يسجل بعد إنهاء جميع الخلافات حولها في دائرة تسوية الارضي (نعيرات، 2020).

وتسوية الاراضي هي تسوية لكل المشاكل المتعلقة بأي حق تصرف او تملك او منفعة في الأراضي أو المياه أو أية حقوق متعلقة بها وقابلة للتسجيل (المادة رقم 3، 1952). وقد عرف هذا القانون كلمة (الأرض) الأراضي المملوكة والأميرية والموقوفة والأبنية والأشجار وأي شيء ثابت في الأرضي.

فتسوية الأراضي والمياه هي تسوية جميع الخلافات والمسائل التي تتعلق بأي حق تصرف أو تملك او منفعة في الأرض والمياه أو أية حقوق متعلقة بها وقابلة للتسجيل، وتسوية الأراضي والمياه تتناول جميع الأشخاص والهيئات والجمعيات الذين لهم حق التصرف أو التملك أو منفعة في الأرض والمياه سواء أكان هذا الحق معترفاً به أو متنازعاً فيه وذلك استنادا لقانون التسوية رقم 40 لسنة 1952. (هيئة تسوية الأراضي والمياه الفلسطينية، 2016).

2.2.2 التسوية في فلسطين عبر التاريخ

سوف نسلط الضوء حول التسوية وما مرت به من مراحل تاريخية، بدأ بالحقبة العثمانية والتسوية التركية وصولا الى التسوية عهد السلطة الوطنية الفلسطينية.

1.2.2.2 الطابو في فلسطين في العهد العثماني

في سياق تسوية الأراضي يمكن الانطلاق من حقبة الإمبراطورية العثمانية، لأن العديد من ترتيبات الملكية التي صدرت في تلك الفترة لا تزال لغاية الان، وتوزيع الملكية الحالي في فلسطين تأثر بشكل كبير بما حصل بتلك الحقبة، (حن، 2019).

امتدت سلطة الدولة العثمانية لتشمل فلسطين عام (1516م) واتخذت من المذاهب الحنفي مذهبا رسميا في الدولة؛ وبذلك بدأ التشريع السلطاني العثماني بإصدار القوانين التي تتعلق بالأراضي، وفي عهد السلطان العثماني (محمد الثاني الفاتح)، وزِعت سندات التصرف في الأراضي الأميرية. (الحزماوي، 1998).

وفي أعقاب صدور قانون الأراضي العثماني عام (1858م) والذي يعتبر أول قانون مدني يخرج الى حيز الوجود ويعالج شؤون الملكية العقارية حيازة وتصرفا واستغلالا، شهدت الملكية العقارية بعامة، والأرضي بخاصة في فلسطين العديد من التحولات تمثل أهمها في تخليص الأراضي من النظم الاقطاعية وضبط الملكية العقارية وتنظيمها وبروز الملكية الفردية الخاصة، ونمو الملكيات الكبرى على اثبات حق خزينة الدولة في ملكية أراضيها وزيادة حساب الملكيات الفردية الصغيرة الوسطى، وفعاليتها في الجهاز الضريبي، و اصرار الرعايا الأجانب والحركة الصهيونية على تملك الاراضي(عبد الوهاب، 2013).

وعلى أثر صدور قانون الأراضي العثماني لعام 1858م، قسمت الدولة أراضيها إلى خمسة أقسام هي:(أبو بكر، 2014)

- الأراضي المملوكة: تعود ملكيتها إلى الأفراد بصفة شخصية، ولصاحبها حق التصرف فيها كباقي الأموال المنقولة كالبيع والتوريث والرهن.
- الأراضي الأميرية: تعود رقبتها إلى الدولة، التي تعتبر صاحبة حق التصرف فيها، ويشرف على إدارتها السلطان، وهي تشمل أراضي مراعي وغابات.
- الأراضي الموقوفة: هي الأراضي التي وقفها مالكوها فحبست عن التمليك والتملك والرهن، ورصد ريعها إلى جهة معينة وتحت إشراف المؤسسة الدينية ومنها الوقف العام والوقف الذري.

- الأراضي المتروكة: هي الأراضي التي تخلت عنها الدولة للسكان من اجل المنفعة العامة، ولا تجري عليها أحكام التصرف الشخصي كالبيع والرهن والهبة.
- الأراضي الموات: هي الخالية من السكان وليست ملكا لأحد، وتكون بعيدة عن التجمعات السكانية ويحتاج الرجل مسيرة نصف ساعة بخطوات متوسطة لقطعها

ويبين عبد اللطيف (2011) أن الأراضي المشاع شكلت معظم الأراضي في فلسطين، وكانت الدولة العثمانية هي المالك الفعلي لها.

2.2.2.2 النظام القانوني لتسوية الأراضي في فلسطين في العهد البريطاني (1917_ 1948)

بدأ الانتداب البريطاني في فلسطين عام (1917)، حيث قامت بريطانيا بتقسيم فلسطين إلى ثلاثة ألوية هي الشمالي والجنوبي ومقاطعة القدس ، ومع بداية احتلال بريطانيا لفلسطين عام (1917) كان ما نسبته (56%) من أراضي القرى العربية مشاعا، وهو ما شكل عائقاً كبيراً أمام التغلغل اليهودي، خصوصاً في المناطق الساحلية والسهلية، لذا كان لا بد من سن قانون يمكن حكومة الانتداب البريطاني من وضع يدها على الأراضي المشاع وتحويلها إلى أراض أميرية، وأن يعطى للحكومة حرية التصرف بها كيفما تشاء، بعد نجاحها في تفكيك الملكية الجماعية لتلك الأراضي (العودة، 2007).

وفي منتصف العشرينات شرعت حكومة الانتداب بعمليات تسوية الأراضي وهو مشروع يزعم حل مشاكل ملكيات الأراضي، وخاصة تلك الأراضي التي كانت ما تزال بعد باسم أملاك الدولة منذ العهد العثماني، فكانت محاكم الأراضي تعتبر كل كوشان يحمله شخص يهودي صحيحاً، أما عندما يكون الكوشان يحمله شخصاً عربياً فالحكم ينقلب إلى النقيض، واستمر العمل بنظام التسوية هذا في زمن حكم الأردن للضفة الغربية وحكم مصر لقطاع غزة في الفترة من (1948-1967)، ولتوثيق أعمال تسوية الأراضي بموجب

مخططات أدركت حكومة الانتداب أن أي مخطط يجب أن يتم ربطه بنقاط ثابتة، يكون من السهل تحديد موقع أي قطعة بسهولة ويسر، ولذلك قررت الحكومة البريطانية إنشاء الشبكة الجيوديسية الفلسطينية عام(1923)، أي قبل إعلان التسوية حيث تم توزيع نقاط الإحداثيات بالدرجات المختلفة في جميع أنحاء فلسطين (البسايطه، 2017).

أصدرت الحكومة البريطانية في 30 أيار 1928 قانون تسوية حقوق ملكية الأراضي، وبرّرت الحكومة إصدار هذا القانون بهدف تنظيم سجل مضبوط تُسجل فيه حقوق جميع ملاك الأراضي الزراعية ومراجعة قيود الأملاك والتثبت من حقوق الملاكين فيها وانتزاع ما لا تثبت ملكيته عليها، بالإضافة إلى تنظيم الضرائب من خلال انشاء سجلات لها وإيجاد أساس لفرضها على الأراضي، إلا أن الهدف الأساسي لهذه العملية كان تفتيت الأراضي المشاع للحد من هذا النمط من الملكية ومن ثمّ تسهيل انتقال الأراضي إلى اليهود وفصل الأراضي الخاصة عن أراضي الدولة (الأميرية)، الموات والمتروكة، كان لا بد من تسوية الأراضي لمعرفة موقعها بدقة، ومالكيها الحقيقيين وتسجيلهم بصفة رسمية في سجل الطابو، وكل قطعة أرض لا يوجد ادعاء ملكية لها تسجل على اسم الدولة، خاصة أن الانتداب البريطاني كان "الوريث" للخلافة العثمانية التي سادت على البلاد حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، لأجل ذلك أقرت السلطة الانتدابية أمر تسوية الأراضي وتسجيلها لعام 1928، بموجبه بدأت عملية مسح الأراضي وتسويتها من خلال طرح جداول ادعاءات وحقوق (الاغا،2022).

3.2.2.2 تسوية الأراضي في العهد الأردني (1948–1967)

في هذه المرحلة أصبحت الضفة الغربية وقطاع غزة الأراضي المحتلة عام (1967) هي فلسطين، وذلك من منظور قرار التقسيم الذي صدر عام (1947)، فبعد احتلال الصهاينة لجزء كبير من أراضي فلسطين التاريخية، والتي أصبحت تعرف فيما بعد بإسرائيل، فإن ما تبقى للشعب الفلسطيني من أرضه التاريخية لا يتعدى ربع المساحة الإجمالية لفلسطين، فخضعت الضفة الغربية للحكم الأردني حيث أعلنت الأردن ضمها للضفة سنة (1952) لتصبح جزءً من المملكة الهاشمية، بينما خضع قطاع غزة للحكم المصري (سليمان، 2014).

وفي عام (1950) صدر القانون المؤقت الموحد، لقوانين الضفتين رقم (34) لسنة (1950)، وبذلك تم توحيد القوانين المتعلقة بالأراضي، مع إبقاء الحكومة الأردنية على القوانين العثمانية، مطبقة في الضفتين، إلى أن صدر القانون رقم (28) لسنة (1950) والقاضي بتوحيد الضفتين، وتبع ذلك صدور القوانين الأردنية المتعلقة بالأراضي، كما شرع القانون رقم (6) لسنة (1964) تسجيل الأراضي غير المنقولة، التي لم يسبق تسجيلها ليكون مسانداً لقانون التسوية في تثبيت الحقوق (إسماعيل، 2015).

ولا يزال القانون الأردني –قانون تسوية الأراضي والمياه رقم 40 للعام 1952 المعتمد لغاية الان في الضفة الغربية ويحتوي على 29 مادة ويعمل به منذ تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

4.2.2.2 وضع التسوية في ظل الاحتلال الإسرائيلي (1967–1994)

للأراضي أهمية خاصة في فلسطين، فهي أساس الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، حيث دأب الصهاينة منذ قدومهم إلى فلسطين إلى تطبيق سياسة الأمر الواقع، ووضع اليد على الأراضي ونزع ملكيتها من أصحابها

وتملكها لبقائهم في فلسطين، ويعتبر الوضع القانوني لمعظم أراضي الضفة الغربية كونها غير مسجلة رسميا في الدوائر المختصة (دوائر تسجيل الأراضي) داعما أساسيا للحركة الصهيونية في تحقيق أهدافها، وهيأ لها المناخ الملائم للاستمرار في تطبيق سياسة وضع اليد على الأراضي وإنشاء المستوطنات والمعسكرات وتوسيعها (سليمان، 2014).

وأصدرت إسرائيل العديد من القرارات التي شكلت في مضمونها معيقات، فأوقفت عملية التسوية الأردنية ومنعت التسجيل و اغلقت مكاتب التسجيل عام (1967)، ثم أعيد فتحها عام (1969) وكان يسجن كل من يتقدم بمعاملة للبيع ويدفع غرامة مالية، وقد سعى الاحتلال الإسرائيلي لعدم اتمام لعمليات التسوية، حيث عطل الأمر العسكري رقم (291) لسنة (1968) التسوية المعلنة في عدة مناطق في الضفة الغربية، واستمر الوضع على ما هو عليه بإصدار الكثير من الأوامر العسكرية التي تصب في صالح الاحتلال الإسرائيلي حتى سنة (1994)، حيث انتقلت إدارة المناطق الفلسطينية إلى السلطة الفلسطينية بعد عقد اتفاقيات سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينات، والتي انتهت بإبرام اتفاقات أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، عمدت إسرائيل إلى تكثيف الاستيطان وذلك بهدف فرض سياسة الأمر الواقع على الأرض (عجوة، 2011).

الاحتلال الإسرائيلي المعيق الاكبر لعملية التسوية والتنمية في مناطق ج فالاحتلال لا يعترف بحق الملكية في مناطق (ج)، ويمنع السكان من فرز أراضيهم وإثبات ملكيّاتهم ويمنع البناء والتطوير بنسبة 70% في مناطق (ج) بحيث يشكل المعيق الأكبر للتملك والتصرف والاستثمار والتنمية، ان طبيعة المشكلة المتعلقة بتسوية الأراضي في المناطق (ج) إن بعض الأراضي في فلسطين فيها توثيق ملكية (طابو) وبعضها "أميرية" التصنيف، بمعنى أنها ليست "مطوبة" من دوائر الأراضي، وإنما تحمل إثبات ملكية من دوائر

المالية، وفي الحالتين فإن المشكلة تكمن في إثبات الملكية بالمناطق (ج) لدى الجانب الإسرائيلي، والذي يتّبع التأجيل والتماطل كي لا نتمكن من نقل الملكية، الأمر الذي يجعل الأراضي معلّقة.

فالأخطر من ذلك أنّ الأراضي المحاذية لمناطق ج (والتي قد تصل إلى 500 متر في بعض الأماكن) يُمنع البناء فيها وفق القوانين الإسرائيلية، يعني فقدان الملكية في المناطق (ج) وأيضًا في 10% من المناطق الأخرى لكونها مناطق محاذية لها. وهو الأمر الذي يُسهّل عمليًا انتقال ملكية الأراضي المسيطر عليها من قبل الاحتلال الإسرائيلي للشركات الاستيطانية (الشريف ،2019).

5.2.2.2 النظام القانوني في عهد السلطة الفلسطينية (1994–الآن)

مع توقيع ما سمي اتفاق (غزة_ أريحا) في شهر أيار من عام (1994)، انتقلت الصلاحيات المدنية إلى السلطة الفلسطينية، وبموجب هذا الاتفاق المرحلي تم انتقال صلاحيات ومسؤوليات التنظيم إلى الجانب الفلسطيني، وضمن المناطق المصنفة (A)، وفي شهر أيلول من عام (1995) تم توقيع الاتفاقية المرحلية المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة، والتي ظهر من خلالها مفهومان جديدان لتقسيم الصلاحيات، هو (B)، (C) حيث تكون المنطقة (B) تحت السيادة الفلسطينية من الناحية الإدارية والتنظيمية دون الناحية الأمنية، والمنطقة (C) تخضع إدارياً وتنظيمياً وأمنياً للسيادة الإسرائيلية (نعيرات، 2020).

فعلى الصعيد القانوني أصدر رئيس السلطة الفلسطينية أول قرار له بتاريخ (20 أيار 1994)، الذي قضى باستمرار سريان التشريعات والقوانين وقد كانت سارية المفعول قبل (5/ 6/ 1967) في الضفة الغربية وقطاع غزة، ، وبنظرة سريعة إلى التشريعات يلاحظ أنها تركز على عدة أمور أساسية في الدولة، ومن أهمها الأراضي حيث انتقلت إدارة سلطة الأراضي للسلطة الفلسطينية، حيث تم إنشاء سلطة الأراضي بموجب

مرسوم صادر عن الرئيس الراحل (ياسر عرفات) بتاريخ (5/ 6/ 2002)، والتي كانت تابعة إلى وزارة العدل، ودوائر المساحة إلى أن تم أخيرا فصلها عن هاتين الوزارتين، وأصبحت تابعة لمجلس الوزراء الفلسطيني (عجوة، 2011).

حيث كانت هناك فترتين للتسوية، فترة بدأت من عام 1994 ولغاية 2016 وكانت تابعة لسلطة الأراضي ولكن هذا المشروع لم ينجح ، والفترة الثانية بدأت من عام 2016 ولغاية الان حيث أصبحت اعمال التسوية تابعة لهيئة تسوية الأراضي والمياه، حيث انشأت هيئة تسوية الأراضي والمياه بموجب القرار بقانون رقم (7) لسنة 2016 والصادر بتاريخ 2016/3/22 ، بهدف تسجيل وتوثيق وحل جميع المسائل والخلافات المتعلقة بأي حق تصرف أو تملك أو منفعة وأية حقوق أخرى قابلة للتسجيل في الأرض والمياه. وللأهمية البالغة لمشروع التسوية من جميع النواحي سواء الوطنية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، فقد وجدت الإرادة السياسية بشمول جميع الأراضي الفلسطينية بأعمال التسوية واعتبار ذلك أولوية وطنية أو الاجتماعية، فقد وجدت الإرادة السياسية بشمول جميع الأراضي الفلسطينية بأعمال التسوية واعتبار ذلك أولوية وطنية (حن ،2019).

3.2.2 أهمية مشروع تسوية الأراضي

لا بد من الحديث عن أهمية تسوية الأراضي من عدة نواحي، وما له من انعكاسات إيجابية حتى وإن تخلله عدة مشاكل وعقبات، وتتلخص فيما يلي (نعيرات، 2020):

- حفظ الاراضي من المصادرة والاستيطان.
- حفظ املاك الدولة من أي تعدي او تزوير او تسريب للأراضي وحماية للملكية الخاصة.

- تثبيت الحق العقاري في الدائرة التابعة لتسجيل الأراضي وإثبات ملكية الفرد لأرضه.
- رفعت من مستوى التنمية الاقتصادية ونسبة الاستثمار عند حصول المالكين على سند الملكية.
- الحفاظ على السلم الأهلي وحل جميع النزاعات المتعلقة بحق الملكية والتصرف والمنفعة في الارض
- تسجيل الأرض باسم المالك الحقيقي لحمايتها.
- إصلاح لقطاع الزراعة واقتطاع الطرق لخدمة أكبر عدد من القطع.
- مساعدة كل الفئات المهمشة في حصولها على حقها العقاري مثل النساء وذوي الاحتياجات الخاصة.
- الحفاظ على حقوق المغتربين بملكهم بتثبيتها وتسجيلها.
- ساعدت الهيئات المحلية بإعداد مخططات هيكلية وترسيم للطرق وللمناطق العامة.

4.2.2 مراحل أعمال التسوية

1.4.2.2 التحضير لأعمال التسوية.

يقرر رئيس دائرة الأراضي البدء في بأعمال التسوية بعد دراسة للطلبات المقدمة الى سلطة الأراضي واختيار المنطقة لأعمال التسوية وطبعا تعتبر التسوية أهم مشروع وطني تسعى سلطة الاراضي لما للتسوية من أهمية في الحفاظ على الأرضي وتحريك عجلة الاقتصاد. (المادة 6، 1952) وتسمى المنطقة التي وقع عليها الاختيار (بمنطقة التسوية) وإعلان التسوية يتم بموجب إعلانين هما أمر التسوية (المادة 5، 1952) وإعلان التسوية (المادة 6، 1952):

- **أمر التسوية:**

عندما يقرر رئيس سلطة الأراضي البدء في عمل التسوية في منطقة معينة تسمى (منطقة التسوية) فلا بد من أن ينشر أمر يسمى (أمر التسوية) في الجريدة الرسمية، ويتضمن الأمر أن عمل التسوية سيبدأ في المنطقة المذكورة بتاريخ معين سيعلن عنه لاحقا، (المادة 5، 1952).

- **إعلان التسوية**

عندما يعين المدير التاريخ في أمر التسوية يبلغ الأهالي في منطقة التسوية عن تاريخ البدء بأعمال التسوية بموجب إعلانا يسمى (اعلان التسوية) تعلق نسخ منه في مكان بارز في القرية ويتضمن اسم القرية والموقع والتاريخ والمكان الذي ستبدأ فيه التسوية واخطاراً بأن أعمال التسوية تشمل أي شخص له حق تصرف أو تملك أو منفعة في الأرض أو في الماء: (المادة 6، 1964)

2.4.2.2 البدء بأعمال التسوية ميدانيا:

في التسوية المساحة القانونية تلعب دورا أساسيا في تثبيت كافة الحقوق التي تثبتها أعمال التسوية على خرائط كادسترائية بدقة ومقياس رسم معين ويجدر التنويه بأن جدول التسجيل واللوحة الأصلية (المخطط) يعتبران مكملين لبعضهما. (المادة 4، 1964). وللمدير أن يستثني أية قطعة أرض من التسوية إذا رأى أن المصلحة تقضي بذلك وأية معاملة أو نزاع يحدث على هذه الأرض (المادة 8، 1964).

3.4.2.2 الأعمال المكتبية

نتيجة للإعمال الميدانية يتم تحضير جدولين: (المادة 12، 1952)

الأول يدعى جدول الادعاءات والثاني جدول الحقوق، فجدول الادعاءات يضم أسماء المتصرف ومقدار الحصة ورقم القطعة، بينما جدول الحقوق هو نقل عن جدول الادعاءات ويضاف إليه مساحة وقيمة ونوع القطعة، والوقعات (وتعني إذا ما كان على الأرض حق ارتفاق أو دين أو أي حق آخر).

بعد تدقيق الادعاءات المقدمة من أهالي منطقة التسوية مع جدول الادعاءات وجدول الحقوق، وبعد الانتهاء من التحقيق في الادعاءات يقوم الموظف المنتدب برفع تقريرا برأيه بصدد كافة الادعاءات المذكورة إلى رئيس سلطة الأراضي حيث يقوم بتوقيع جدول الحقوق المنظم على سبع نسخ وتعلق نسخ منه في دائرة تسجيل القضاء والبلدية أو المجلس ومكان بارز في القرية وفي أحد المساجد الكبرى في المنطقة ومكتب التسوية ويعلق الجدول مع مخطط لمساحة الحوض ونسخة من المادة (المادة 12، 1952) من قانون التسوية.

4.4.2.2 الاعتراض على جدول الحقوق حسب (المادة 12،1952)

كل شخص بصفته صاحب حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في الأرض أو الماء أو أية حقوق

- أغفل ذكر اسمه في الجدول.
- أدرج حق تصرفه أو حق تملكه أو حق منفعته في الجدول بصورة مغلوطة.
- نسب حق تصرفه أو حق تملكه أو حق منفعته بكامله أو جزء منه إلى شخص آخر خطأ.
- قدرت قيمة أرضه أو حصص الماء بصورة غير صحيحة.
- مس حق تصرفه أو حق تملكه أو حق منفعته بأي شكل آخر.

❖ يجوز له الاعتراض خلال ثلاثين يوماً للمقيمين في البلاد من تاريخ تعليق جدول الحقوق في دائرة تسجيل القضاء أن يعترض عليه باستدعاء خطي يقدمه إلى المدير رأساً أو بواسطة مأمور تسجيل

القضاء يبين فيه وجه اعتراضه ،اما المغتربين يكون الاعتراض سنة للمقيمين في البلاد المجاورة ،وثلاث سنوات للمغتربين في البلاد غير المجاورة ، وخمس سنوات في بلاد الحروب ،وللقاصر حتى يبلغ سن الرشد وفاقد الاهلية حتى يسترد اهليته، وعلى المدير أن يحيل الاعتراضات المذكورة مع جدول الحقوق إلى محكمة تسوية الأراضي ،ويجوز أن يكون أحد الشركاء خصماً في الدعوى التي تقام بالمال غير المنقول المقيد في جدول الحقوق مشاعاً.

5.2.2 تملك النساء للأراضي

الإنسان محور التنمية وأداتها وهو صانعها ولهذا فالتنمية البشرية أصبحت مرتبطة بكل ما هو مرتبط بالإنسان، لذلك حظي رأس المال البشري باهتمام من جانب كثير من الحكومات والمنظمات الدولية والمحلية، وقد يرجع ذلك لإدراك أهميته في إحداث التنمية التي يحتاجها شعوب العالم، وتحظى قضايا المرأة وأوضاعها في الآونة الأخيرة باهتمام متزايد من قبل جميع الدول على اعتبار أنها جزء من عملية التنمية، (التكريتي، 2017).

تصاعد الاهتمام بتنمية المرأة من خلال مناهج مخططة وأصبح وضع المرأة في المجتمع يعتبر مقياساً لنمو وتطور المجتمع، فأصبح الاستثمار في قدرات المرأة وتمكينها من أكثر السبل ضماناً للإسهام في مواجهة مشكلاتها، حيث شهد العقدان الماضيان تزايداً مضطراً لوعي المجتمع بأهمية وتنمية المرأة وتمكينها، والتمكين يعني حق المرأة في الاختيار واتخاذ القرارات في حياتها، حيث يهدف منهج التمكين إلى تعزيز اعتماد النساء على أنفسهن. (نجم، 2013).

حيث تشكل المرأة في المجتمع ركناً أساسياً وهاماً في بنائه وتربية أجياله، وفي النهضة الشاملة ومشاركة النساء في برامج التنمية الاجتماعية والسياسية خاصة في اتخاذ القرار، (أبو طالب، 2012).

كما وتعبر حقوق الإنسان عن فكرة (مؤداها أن لجميع الناس، سواء الرجال أو النساء، حقوق تحميهم من مختلف أنواع وأشكال الاستغلال والحرمان وتمنحهم حق التمتع بالكرامة كبشر، وأن التعبير عن حقوق الانسان يتم على شكل مجموعة من المبادئ والقواعد التي تتصل بكرامة الإنسان، وتنشئ لهم حقوقا وترتب عليهم بعض الالتزامات القانونية (التكريتي، 2017).

1.5.2.2 حق تملك الأراضي للنساء في الإرث الشرعي والارث الانتقالي:

بعض النساء تعرف حقها في الإرث الشرعي ولكن تجهله في الإرث الانتقالي وهنا سوف نوضح ما يلي :

الإرث الشرعي: انتقال الميراث الى الورثة حسب احكام الشريعة الإسلامية للذكر مثل حظ الانثيين وحسب الانصبة المذكورة في القران.

الإرث الانتقالي: هو انتقال حق التصرف بالأرض الاميرية من المتوفى الى الورثة بالتساوي بين الذكر والانثى. فأحكام الارث الانتقالي هو قانون يحدد كيفية توزيع الاراضي الاميرية (تلك الاراضي التي تعود رقبتها للدولة)، ولا تتفق أحكام هذا القانون مع أحكام الشريعة الإسلامية، وقد وضع هذا القانون في زمن الدولة العثمانية لتوسيع دائرة المنتفعين من الاراضي الاميرية. فالإرث الانتقالي: يورث ذوى الارحام مع وجود اصحاب الفروض والعصبات، ويتساوى الذكور والاناث في حق الانتقال ، وبقي هذا القانون مطبقا في الاردن حتى الغائه بتاريخ 15-4- 1991 ، حيث شرع بعد التاريخ بتطبيق قانون الارت الشرعي على الأراضي الأميرية. ومع ذلك فان كثير من المسائل التي تحتوى على وفيات قبل هذا التاريخ يطبق عليها

أحكام الأرت الانتقالي ، بمعنى أن المحاكم الشرعية تقوم بحل مساله الارث في ما يخص الأراضي الأميرية بالاستناد الى احكام الارث الانتقالي اذا كانت الوفاة قبل 15 – 4 – 1991 ، وبالاستناد الى أحكام الارث الشرعي اذا كانت الوفاة بعد ذلك التاريخ. (جبور،2014)

2.5.2.2 ملكية الأرضي للنساء وحق التملك (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ،2015)

حقوق المرأة بملكية الاراضي والحصول والسيطرة عليها عامل مهم لتحقيق المساواة والرفاهية والأمن الاقتصادي للمرأة ، وعلى الرغم من أهمية هذه الحقوق للنساء ما زالت النساء تفتقر للحيازة الامنة، وكثيراً ما يكون سبب ذلك تسجيل الملكية باسم الرجل: الأب أو الزوج أو الأخ، وفي حالة الانفصال أو الطلاق كثيراً ما يحتفظ الرجال بالحق في الملكية اما النساء تصبح بلا مأوى أو يتعين عليها تقاسم الملكية مع أصهارها دون أن تكتسب سيطرة أو حقوقاً عليها، وايضا تشريعات تمييزية بشأن السيطرة على الملكية والأرض تستبعد النساء من عمليات اتخاذ القرارات المجتمعية، التي يقودها الرجال وهم عادة ملاك الأراضي، ووضع النساء الاقتصادي السيْ واعتمادها على الرجل يؤدي بدوره إلى تعريض النساء لانعدام الأمن وللعنف وكذلك الممارسات الثقافية والدينية والعرفية، يمكن أن يكون لها تأثير على حق النساء المتعلقة بالأرض والملكية والسكن.

3.5.2.2 حقوق الملكية المضمونة مهمة لتمكين المرأة.

لا تزال الكثير من النساء في جميع أنحاء العالم محرومات من حقوق ملكية الأرض لأسباب متعددة أهمها: أن الإطار القانوني لا يدعم بشكل كامل المساواة في حيازة الممتلكات أو استخدام سندات ملكية الأراضي كضمان دون وصي ذكر، ولا يسجل الرجال دائما ممتلكاتهم باسم الزوجة، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى فقدان المرأة منزلها أو أرضها في حالة الطلاق أو وفاة الزوج، وايضا في بعض الثقافات لا ترث المرأة

الأرض أو العقارات على الرغم من تمتعها بالحق القانوني ،وغالبا ما يجبرها الأقارب الذكور على التنازل عن حقوقها، ولسد الفجوة بين القانون والممارسات المتعلقة بحقوق المرأة في الأرض، ركزت مجموعة البنك الدولي الضوء على استراتيجية المساواة بين الجنسين التي وضعتها باعتبارها إحدى الركائز الرئيسية لتمكين المرأة ولذلك أطلق البنك الدولي حملة عالمية متعددة الأطراف باسم" ساند حقها في الأرض "بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية –الشبكة العالمية لأدوات الأراضي، وعدة مؤسسات ونساء من المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم. (زقوت، 2019).

4.5.2.2 التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال إعمال حقوق النساء في الأراضي

يؤدي تأمين حقوق النساء في الأراضي الى منحهن المزيد من الازدهار ويرتبط برفاهية أكبر لأسرهن، ولا سيما أطفالهن وتظهر الدراسات الحديثة، مثلا أن النساء يملن أكثر من الرجال إلى استثمار الدخل في رفاهية الاسرة، ويعد الاستثمار في وصول النساء إلى الأراضي والأصول على قدم المساواة استثمارا مباشرا في مستقبلنا علاوة على كونه خطوة حاسمة لتحقيق المساواة بين الجنسين (هدف التنمية المستدامة 5)، والقضاء على الجوع (هدف التنمية المستدامة 2) ويعتبر الهدف الأول، على وجه الخصوص، أساسيا لتسريع التقدم المحرز عبر خطة عام 2030 بأكملها .(Ifad،2020) .

وعندما لا تتمتع النساء بنفس حقوق الملكية كالرجال، فإن وضعهن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي يصبح متدنيا. بينما الحصول على الحق في الأرض يعطي النساء القدرة، في العالم القروي على جعل أصواتهن مسموعة في كل المجالات، والمشاركة في القرار داخل أُسَرهن، وفي عملية صنع القرار على مستوى المجتمع. (المسيرة العالمية للمرأة من منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ،2021).

6.2.2 قرية المجد كحالة دراسية

1.6.2.2 نبذة عن قرية المجد

قرية المجد قرية تقع على بعد 18 كم جنوب غرب مدينة دورا جنوب محافظة الخليل وهي من القرى المحتلة في حرب عام 1967، حدودها من الشرق قرية مراح البقار وقرية الصرة، ومن الشمال قرية سكا، ومن الجنوب قرية دير العسل التحتا، ومن الغرب خط الهدنة عام 1948(خربة المجد ،2019)، وتبلغ المساحة الإجمالية لقرية المجد حوالي (4000) دونم، ويبلغ ارتفاعها 475 مترا فوق سطح البحر، ويبلغ المعدل السنوي للأمطار فيها حوالي 330 ملم، (مجلس قروي المجد، 2022)، وعدد سكانها (2568) نسمة. ورمز التجمع للقرية (502910). (مركز الإحصاء الفلسطيني، 2022)، وتصنف القرية الى تصنيفين (B، C) وتقع القرية ضمن الحوض الطبيعي رقم (34) حيث تضم قرية المجد (19 حوض تسوية) اما الاحواض المنتهية من اعمال التسوية عددها (15 حوض) و(4) احواض لا زالت على قيد العمل، حيث بدأت اعمال التسوية في قرية المجد في المرحلة الثالثة للعام 2016. (هيئة تسوية أراضي ومياه –دورا، 2022).

2.6.2.2 النساء المالكات للأراضي والمسجلات ضمن تسوية الأراضي

بلغ عدد النساء المالكات للأراضي والمسجلات ضمن تسوية الأراضي 506 امرأة قي قرية المجد بمساحة كلية لأراضي المالكات تبلغ 1153713 م^2 للعام 2022 .

جدول رقم (1.2): المالكات للأراضي والمسجلات ضمن تسوية الأراضي في قرية المجد

المساحة الكلية للقرية	عدد النساء المالكات للأراضي	المساحة الكلية لمالكات الاراضي	طبيعة الملكية
4000 دونم	506	1153713 م^2	ارض وارض عليها بناء

(هيئة تسوية الأراضي والمياه–دورا ،2022)

3.6.2.2 قطاع التعليم في قرية المجد

بلغ عدد المدارس للعام 2022/2021 في قرية المجد 3 مدارس حكومية منها مدرسة للذكور عدد 252 طالب ومدرسة للإناث عدد 291 طالبة ومدرسة مختلطة عدد 295 طالب حيث بلغ مجموع عدد الطلاب في قرية المجد 838 وبلغ عدد المعلمين 51 معلم.

جدول رقم (2.2): المدارس في قرية المجد للعام 2022

اسم المدرسة	الوصف	جنس المدرسة	أدنى صف	اعلى صف	مجموع الشعب	مجموع الطلاب	المعلمين	الجهة المشرفة
بنات المجد الثانوية	المجد	اناث	الخامس الاساسي	الثاني عشر ادبي	12	291	19	حكومية
ذكور المجد الثانوية	المجد	ذكور	الخامس الاساسي	الثاني عشر ادبي	13	252	20	حكومية
المجد الأساسية المختلطة	المجد	مختلطة	الأول الأساسي	الرابع الاساسي	9	295	12	حكومية

بينما بلغ عدد رياض الاطفال للعام 2022/2021 في قرية المجد 2 مدرسة حكومية 64 طالب ومدرسة خاصة عدد 88 طالب وبلغ عدد المربيات 6 معلمات.

جدول رقم (3.2) رياض الأطفال في قرية المجد للعام 2022

اسم المدرسة	الوصف	مجموع الشعب	مجموع الطلاب	عدد المربيات	الجهة المشرفة
بهجت الطرزي الحكومية	**المجد**	**3**	**64**	**3**	**حكومية**
المجد النموذجية	**المجد**	**4**	**88**	**3**	**خاصة**

(مديرية تربية وتعليم جنوب الخليل ،2022)

4.6.2.2 القطاع الزراعي في قرية المجد

بلغت المساحة الكلية لقرية المجد 4000 دونم حيث بلغت المساحة المزروعة 2012 دونم والمساحة الصالحة للزراعة 1900 دونم وبلغ عدد البيوت البلاستيكية 13 بيت بمساحة 13 دونم بينما بلغت المساحة السكنية 400 دونم ومساحة الغابات الحرجية 33 دونم ومساحة المراعي المفتوحة 100 دونم .

جدول رقم (4.2): استعمالات الأراضي في قرية المجد (المساحة بالدونم) للعام 2021

المساحة الكلية/ دونم	المساحة الصالحة للزراعة/ دونم	المساحة المزروعة/ دونم	المساحة المنظمة (السكنية)/ دونم	مساحة الغابات الحرجية/ دونم	مساحة المراعي المفتوحة/ دونم	البيوت البلاستيكية	
						عدد	مساحة/ دونم
4000	1900	2012	400	33	100	13	13

(مديرية زراعة جنوب الخليل–دورا، 2021)

5.6.2.2 البنية التحتية في قرية المجد (مجلس قروي المجد ،2022)

يوجد في قرية المجد مجلس قروي منتخب عام 2021، وتتوفر في القرية عدة خدمات منها: خدمة الكهرباء وهي تابعة لشركة كهرباء الجنوب وخدمة المياه والنفايات وهي تابعة لمجلس الخدمات المشرك ويوجد فيها خدمة الاتصالات والمواصلات وجميعها تغطي حاجة اهل القرية بنسبة 85% وفيها طرق معبدة بنسبة 85% وطرق بحاجة لإعادة تأهيل وايضاً طرق زراعية بحاجة للعمل وايضاً لا يوجد شبكة صرف صحي في القرية ويتم التخلص من المياه العادمة عن طريق الحفر الامتصاصية.

7.2.2 الدراسات السابقة:

1.7.2.2 دراسة ذبيح. (2022) بعنوان " إثبات الوصية وإجراءات تثبيت الملكية المكتسبة عن طريقها في التشريع الجزائري"

تهدف الدراسة الى دراسة الوصية في القانون الجزائري، وتسليط الضوء على كيفية إثباتها وكذلك الإجراءات المتبعة لتثبيت الملكية المكتسبة عن طريقها، وذلك بهدف التعرف على مختلف الإجراءات والآليات القانونية التي وضعها المشرع الجزائري لتنظيم مختلف المسائل المتعلقة بالوصية، سواء تعلق الأمر بإثباتها أو بالإجراءات المتبعة لتثبيت الملكية المكتسبة عن طريقها، واستخدم المنهجين الوصفي والتحليلي ، إضافة إلى المنهج المقارن، وكانت من اهم نتائجها ان المشرع الجزائري لم ينظم الإجراءات التي يجب اتباعها لتثبت الملكية عن طريق الوصية بالرجوع لقانون التسجيل العقاري وعلى ورثة المتصرف ان يثبتوا بكل الطرق ان التصرف القانوي صدر عن مورثهم وهو في مرض الموت وأيضا ولعدم وجود قانون خاص بالوصية جعلها تتوزع بين القانون المدني والاسري والعقاري.

2.7.2.2 دراسة يوسف. (2021). بعنوان " حقوق المرأة العاملة وواجباتها دراسة مقارنة"

هدفت الدراسة التعرف على حقوق المرأة العاملة وواجباتها (دراسة مقارنة)، اتبعت فيه المنهج الوصفي التحليلي مستفيدة من المنهجين الاستقرائي والاستنباطي، تحدثت الدراسة عن حق النساء العاملات في الشرع الاسلامي بشكل مفصل ومكانة المرأة في الماضي والحاضر؛ كيف أنها كانت منبوذة في مجتمعها، ولا تمتلك أدنى الحقوق، كحقها في العيش بكرامة، بينما اختلفت الصورة كليا في عصرنا الحاضر، فقد أعطاها الإسلام كامل حقوقها وميزها عن الرجل في كثير من المواضع، كما في الميراث، وقد نصت القوانين على جملة من الحقوق تميزت بها المرأة العاملة دون غيرها من النساء، و من اهم النتائج ان الشريعة الإسلامية كفلت للمرأة

كامل حقوقها وميزتها عن الرجل كما في حالات الميراث ،كما ان الدافع الاقتصادي هو السبب الرئيسي لخروج المرأة للعمل واقتصر القانون على فئة محدد تستفيد من قانون الضمان الاجتماعي ،بينما كفلت الشريعة الإسلامية كل طبقات المجتمع بدون تمييز ،وكانت من اهم توصياتها العمل على عقد ندوات ومؤتمرات لتوعية المرأة بحقوقها وما عليها من واجبات ،وأيضا توصية جهات الاختصاص بتعديل القوانين وسن بنود خاصة بخصوص تشغيل النساء لمخالفتها الشريعة والأعراف وتوصية طلبة العلم بعمل دراسات عن حقوق المرأة .

3.7.2.2 دراسة نعيرات.(2020). بعنوان:" المشاكل القانونية والإجرائية لمشروع تسوية الأراضي والمياه"

هدفت الدراسة التعرف على المشاكل القانونية لمشروع التسوية في الضفة الغربية، وذلك بسبب المشاكل والعقبات التي تصاحبه نظراً لحداثة المشروع على الساحة القانونية، والسبب أن غالبية الأراضي في الضفة الغربية هي أراضي غير مسواه لذلك تنشأ مع تسويتها مشاكل وعقبات عدة على أرض الواقع، اتبعت فيه الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت أداة تحليل قامت بوضعه، وكانت أهم النتائج أن تسجيل الأراضي في الضفة الغربية زمن العهد الأردني ساعد في حماية الأرض من المصادرة والاستيطان، وان المشرع الفلسطيني منذ قدوم السلطة ولغاية الان لم يعمل على تحديث للقوانين المتعلقة بالعقارات الناظمة في فلسطين، وكانت اهم المشاكل حيث أن اختلاف القوانين الناظمة للعقارات في فلسطين والتي نتجت عن حقب تاريخية مختلفة ما زالت سارية حتى اليوم، أدى إلى وجود إرباك قانوني في التعامل مع قضايا متعلقة بالعقارات والتصرف بها، وانخفاض مستوى تدريب الكادر البشري ،وكانت من اهم التوصيات تسريع اعمال التسوية، وتوعية المواطنين بأهمية التسوية ،وإعطاء دورات تدريبية بخصوص التسوية لموظفي البلديات ،وتعزيز الجانب القانوي للتسوية .

4.7.2.2 دراسة نوري. (2018). بعنوان:" التنظيم القانوني لاكتساب عقار غير مسجل"

هدفت الدراسة إلى معرفة التنظيم القانوني لاكتساب ملكية عقار غير مسجل، واعتمدت الدراسة على المنهج المقارن بين القواعد الواردة في القانون المدني العراقي وقانون التسجيل العقاري ، بالإضافة الى المنهج التحليلي بين تلك القواعد مع الإشارة الى الآراء الفقهية و التطبيقات القضائية، وانحصرت الدراسة في توضيح موقف القانون المدني العراقي وقانون التسجيل العقاري والقوانين ذات العلاقة وكيفية المعالجة القانونية لمسألة اكتساب ملكية عقار غير مسجل، وكانت من أهم النتائج اكتساب ملكية عقار غير مسجل وهي الإجراءات القانونية التي يتوجب القيام بها لأجل قيد حق ملكية عقار غير مسجل في الأصل لدى دائرة التسجيل العقاري ، ويتصف اكتساب ملكية عقار غير مسجل بخصائص تكسبه ذاتية متميزة ويختلف عن غيره في حالات اكتساب الملكية سواء الواردة في القانون المدني ام في قانون التسجيل العقاري فأثرن على طريقة اكتساب الملكية، ومن اهم التوصيات ان التسجيل العقاري قانون خاص ينظم المعاملات العقارية يشمل الاجراء الشكلي دون القواعد الموضوعية ،ويجب توحيد هذه القواعد في قانون واحد مدني لإزالة التناقض بين القانون العقاري والمدني.

5.7.2.2 دراسة (البسايطة، 2017) بعنوان: "دور تسوية الأراضي في التخطيط المكاني مدينة دورا– حالة دراسية–محافظة الخليل"

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور تسوية الأراضي في عمليات التخطيط المكاني، ركزت على مدينة دورا في محافظة الخليل كحالة دراسية، وهدفت الوقوف على أهمية تسوية الأراضي ودورها في التخطيط المكاني لشتى المجالات العمرانية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، حيث أثبتت الدراسة أنه وبالرغم من إعاقة الاحتلال لعمليات تسوية الأراضي لسنوات طويلة، وما زال عائقا رئيسياً أمام عمليات التخطيط المكاني

للأراضي الفلسطينية، إلا أن هناك جهوداً فلسطينية حثيثة تبذل من أجل احتواء التجاوزات المختلفة في المجالات التنظيمية وتعمل على تصحيح الأخطاء التاريخية لاستخدامات الأراضي والتي تتعارض مع التخطيط المكاني السليم، كما أظهرت أنه بالتخطيط السليم وتبني سياسات تنموية ومتابعة تنفيذ الخطط ومراقبة النتائج كفيلة بالخروج من المأزق الحالي وترى الدراسة أن التحضر السريع وما نتج عنه من تنمية سلبية ومشاكل بيئية واجتماعية وخدماتية بسبب غياب تسوية الأراضي لعقود طويلة، أنه يمكن الحد من هذه التحديات من خلال إجراء تسوية الأراضي، ومن اهم نتائج الدراسة أن التخطيط بكل مستوياته وانواعه يتطلب وضوح لملكيات الأراضي وتصنيفاتها ،وان تسوية الأراضي تعطي الأمان لأصحاب الأموال للاستثمار في العقارات والأراضي ،و تعطي معلومات دقيقة عن أي قطعة ، وان تسجيل الأراضي في زمن العهد الأردني ساعد في حماية الأراضي من المصادرة اما في العهد البريطاني كانت عملية تسهيل شراء الأراضي وتثبيت ملكيتها للصهاينة ،وكانت من اهم التوصيات الإسراع بتسوية الاراضي وتدريب الكوادر البشرية واجراء التعديلات وتوحيد القطع المتجاورة التي تم تسويتها بسبب شكلها الهندسي الغير مناسب وإعادة تقسيمها بشكل صحيح للاستفادة من الأرض والحدود المتعرجة بحدود مستقيمة واعفائها من الرسوم .

6.7.2.2 دراسة إسماعيل. (2015) بعنوان:" دراسة تحليلية للمعوقات التي تواجه عملية التسجيل الجديد لأراضي المالية (حالة دراسية لمنطقة شمال الضفة)."

هدفت الدراسة التعرف على العوامل والأسباب التي تعيق العملية وتتمثل بأن الوسائل الرسمية المتاحة لتسجيل الأرض بشكل رسمي هي: مشاريع التسوية الإقليمية أو اللجوء لما يعرف بالتسجيل الجديد، وحيث أن مشاريع التسوية تتطلب الكثير من الإجراءات الفنية التي يترتب عليها تكاليف باهظة نسبيا، لذا فقد أصبح التسجيل الجديد هو الوسيلة الرئيسية لتسجيل الأرض في الضفة الغربية، إلا أن عدد المعاملات التي يتم

إنجازها لهذا الغرض لا يزال قليل جدا عند المقارنة مع حجم الطلب على التسجيل الجديد، وهذا يعتبر مشكلة كبيرة ذات أبعاد اقتصادية ووطنية ضخمة لذلك هدفت الدراسة التعرف على العوامل والأسباب التي تعيق هذه العملية، وبواسطة الدراسة الميدانية تم إجراء المقابلات مع عينة من المسؤولين في سلطة الأراضي ومقابلات أخرى مع عدد من العاملين في الجهاز القضائي، و توزيع استبيان على عينة من المواطنين ممن مروا بتجربة التسجيل الجديد، والموظفين العاملين في مكاتب تسجيل الأراضي في محافظات شمال الضفة ، و الاطلاع على عدد من ملفات التسجيل الجديد في هذه المكاتب ،و تم التوصل إلى أن التسجيل الجديد يعاني من مشكلات وعوائق جوهرية أدت في النهاية إلى إطالة الفترة الزمنية التي تتطلبها هذه العملية والى ارتفاع تكلفتها بشكل كبير، ولعل أهم هذه العوائق والمشكلات طول الفترة الزمنية بين الجلسات التي تعقدها اللجنة للتسجيل الجديد، وذلك لعدم تفرغ القضاة لهذا الغرض. كذلك فإن ارتفاع تكلفة هذه العملية هو أيضا" عائق وهام، خاصة بالنسبة للظروف الصعبة الاقتصادية التي تمر بها فلسطين، ولعل من أبرز العوائق أمام التسجيل الجديد هو كثرة وتعقيد الإجراءات التي تتطلبها دائرة تسجيل الأراضي لهذا الغرض، وذلك بحسب أحكام التشريعات القائمة. ومن اهم التوصيات القيام بعدد من الإجراءات التي تساعد على تقليل التكلفة وتبسيط إجراءات التسجيل، ولكن بدون تعريض حقوق أي من الأطراف ذات العلاقة.

7.7.2.2 دراسة نصر. (2014). بعنوان: "الإصلاح القانوني وتحقيق المساواة بين الجنسين"

هدفت الدراسة التعرف على موضوع الإصلاح القانوني لتحقيق المساواة للمرأة في السياق الفلسطيني متناوله في التحليل أسس نظرية استند عليها الإصلاح القانوني كوسيلة لتحقيق المساواة للمرأة، حيث انتقدت العديد من النظريات النسوية الأخرى وقدمت العديد من المناظرات النسوية انتقاداتهن بشأن قدرة القانون على تحقيق المساواة للمرأة؛ كما تعتبر العديد من المناظرات النسوية أن التشريعات وجميع المؤسسات القانونية في

المجتمع هي مصدر قوة النظام الأبوي وتحسين مكانة المرأة القانونية لا يتطابق مع الضرورة مع تحسين مماثل لمكانتها الاجتماعية والاقتصادية. واهم نتائج الدراسة أن الإصلاح القانوني يتعامى عن الواقع الذي تعيشه النساء الفلسطينيات، فهن لسن متشابهات في السياق القانوني التاريخي؛ فما زلن يتأثّرن بالتركة التشريعية والموروث الاجتماعي الذي استمر لعقود طويلة كرس خلاله ثقافات مختلفة لكل منظومة تشريعية، وهن لسن متشابهات أمام قدرتهن في الانتفاع من منظومة الحقوق الواردة في القوانين التي تم تعديلها وفق منظومة الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان.

8.7.2.2 دراسة (سليمان، 2014). بعنوان: "النظام القانوني لتسوية الأراضي في فلسطين"

هدفت الدراسة الى التعرف على النظام القانوني لتسوية الأراضي في فلسطين، وسلطت الضوء على الأمور المهمة والمفصلية فيما يتعلق بالأراضي في فلسطين وذلك بطرح الصعوبات التي تحول دون الحفاظ على الأراضي الفلسطينية من منظور قانوني، وكذلك طرح الحلول للحفاظ على الأرض الفلسطينية، وتثبيت ملكيتها لإصحابها الحقيقين. واتبعت المنهج الوصفي التحليلي المقارن، وهذا يضع على عاتق جميع المتخصصين في هذا المجال عبء العمل الدؤوب والسريع للعمل على إنهاء فوضى القوانين القائمة، ودعم السلطة الفلسطينية لإنجاز مشروع تسوية كامل أراضي فلسطين. وأكدت النتائج أن عدم إجراء عملية التسوية يؤدي إلى ازدياد النزاعات على الملكيات من جهة. ومن جهة أخرى فأنه يؤثر سلبا في التخطيط والتنظيم والتنمية، فغياب التسوية يضعف من القدرة على السيطرة على الأرض، وذلك لعدم توفر المعلومات اللازمة عن ملكية الأرض وبالتالي عدم القدرة على إنتاج الخرائط اللازمة لعمل المخططات الهيكلية والعمرانية. كما يضعف الاستفادة منها في تحريك عجلة الاقتصاد.

9.7.2.2 دراسة أبو بكر. (2014). بعنوان: "تطور ملكية الأراضي في ساحل عكا 1869-1948"

هدفت الدراسة الى معالجة ملكية الأراضي وتحولاتها، على صعيد المساحة، وحجم الملكية، والعوامل الطبيعة والبشرية المؤثرة فيها في وحدة جغرافية صغيرة، قوامها سهل عكا البالغ (312 كم^2)، ابتداءً من انطلاق عمليات المسح والتسجيل المنظمة عام 1869م، وانتهاء برحيل الانتداب البريطاني عن فلسطين عام 1948، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، واداة التحليل المسحي ،وكانت اهم النتائج أن الدور المهم الذي لعبته الانتداب البريطاني في أراضيه بتكويناتها الطبيعية والبشرية في حركة التاريخ المحلي والإقليمي والدولي، وذلك من خلال احتضانه لقلعة عكا، مركز القيادة والتحكم، وخط الدفاع الجنوبي الأول عن بلاد الشام، فعلى أسوارها المنيعة اهتزت هيبة العديد من القادة، والولاة، والجيوش، وفي طرفه الجنوبي يتوسد ميناء حيفا أحد الشرايين الحيوية للاقتصاد العالمي، وهو ما جعله محطة رحبة لرحال القوافل، والسكك الحديدية، والملاحة الجوية، والبحرية، ومحطة لتخزين، وتكرير، وتصدير النفط العراقي المتدفق عبر خط أنابيب كركوك-حيفا عام ١٩٣٣م، ومركزا رائجا للنشاط الاستثماري والعمالة المحلية والوافدة، وحركة التغلغل الاستعماري، الأمر الذي ألقى بظلاله على مسيرته التاريخية بخاصة، والفلسطينية بعامة.

10.7.2.2 دراسة نجم (2013) بعنوان: "دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية-دراسة تحليلية للخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية في ضوء معايير التمكين ومؤشراتها" .

هدف الدراسة الى التعرف على دور المؤسسات التنموية لتمكين المرأة الفلسطينية في قطاع غزة ومعرفة درجة توفر معايير ومؤشرات تمكين المرأة في وثائق المؤسسات التنموية، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي، وأسلوب تحليل المحتوى لخطط استراتيجية وتقارير سنوية لمدة ثلاث سنوات مضت، عينة الدراسة تكونت من مؤسسات تعمل في مجال تمكين المرأة وعددها 10، وتوصلت الدراسة الى نتائج منها ان معايير تمكين

المرأة ومؤشراتها في وثائق المؤسسات التنموية تفاوتت، فكان ترتيبها بشكل تنازلي التمكين الاجتماعي ثم التعليمي يليها الاقتصادي ثم السياسي، ثم التمكين الصحي على التوالي، ولا تختلف نسبة التباين في معايير تمكين المرأة باختلاف نوع المؤسسة (حكومية، أهلية) وكذلك نوع الوثيقة والخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية للمؤسسات التنموية.

11.7.2.2 دراسة فقها (2012). بعنوان: "التنظيم القانوني للأراضي الأميرية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على التنظيم القانوني للأراضي الأميرية وتناولت الموضوع القانوني للأراضي الأميرية في فلسطين و طرق تحويل الأراضي الأميرية إلى ملك، و حق التصرف الوارد على الأراضي الأميرية، واستخدم المنهج التحليلي، واداة تحليل المحتوى ، ومن أهم نتائجها أن مضمون الأراضي الأميرية، وطبيعتها وسبب إشكالاتها تكمن في ملكية الدولة لرقابة الأرض، و أن تعدد القوانين والأحكام التي تحكم هذا النوع من الأراضي يؤثر تأثيرا واضحاً على تشريعات الأراضي، ومن أهم التوصيات إلغاء كافة القوانين الصادرة عن الأنظمة المختلفة ووضع تشريع واحد وواضح.

12.7.2.2 دراسة حسان (2012). بعنوان: "الدور التنموي التركي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية (2002-2010)"

هدفت الدراسة الى التعرف على الدور التنموي التركي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية (2002-2010)، ومعرفة الدور السياسي والاقتصادي التركي من خلال دراسة المواقف والتصريحات والاجراءات السياسية والاقتصادية التركية، واستعرضت الدراسة التطور التاريخي للموقف التركي إزاء القضية الفلسطينية، واعتمد المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتفسير موقف تركيا من الأحداث والتطورات التي مرت بها القضية الفلسطينية ،ومنهج اتخاذ القرار لدراسة عوامل داخلية وخارجية مؤثرة على

القرار السياسي التركي، إضافة إلى المنهج المقارن لدراسة أوجه الشبه والاختلاف بين الدور التركي الاقتصادي والسياسي تجاه الاراضي الفلسطينية المحتلة قبل عام 2002 وبعده، وكشفت الدراسة أنه طرأ تحول على المواقف التركية تجاه فلسطين قبل وبعد 2002؛ فقد تميز الموقف والدور التركي في الفترة الواقعة، حيث تحول من الانعزالية والحياد والتردد وعدم الحسم والازدواجية، إلى الوضوح والانفتاح المحدود في المواقف، حيث طغى الخطاب السياسي الداعم للموقف الفلسطيني، وللحقوق الفلسطينية، كما أشارت الدراسة الى أن الدور التركي السياسي والاقتصادي في الفترة (2002–2010) كان ذو رؤى وتصورات مستقلة عن باقي الأطراف الفاعلة، يهدف الى حماية وتمكين الفلسطينيين سياسياً واقتصادياً من أجل بناء الدولة الفلسطينية المستقلة، انسجاماً مع الأولويات والحاجات التنموية الفلسطينية.

13.7.2.2 دراسة المسعود (2011). بعنوان: "ملكية الأراضي في امارة شرق الاردن 1921 – 1946–عمليات المسح والتسجيل"، المجلة الأردنية للتاريخ والاثار"

هدف الدراسة التعرف على أهمية فرق التسوية والمساحة بتحديد الملكيات وافرازها بين المواطنين، وتنظيم الخرائط النهائية على الأساليب الفنية كما توضح أهمية المسح والتسجيل في توثيق تطور حجم ملكيات الأراضي، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي ،وشملت الاداة على الاستبانة واداة تحليل ،وقد اظهرت النتائج أن عمليات المسح والتسجيل هي من أهم الإجراءات التي تم تنفيذها لتحديد ملكية الارض، وتثبيتها وتطوير حجومها، حيث انشأت دوائر خاصة من دائرة التسجيل مرورا بدائرة المساحة، وانتهاء بدائرة التسجيل، وهذا لاقى رضى من السكان؛ لأنها حفظت حقهم بطريقة قانونية، وايضاً أدت هذه العملية الى إحكام سيطرة الدولة على الأراضي في إمارة شرق الأردن وقضت على كل الفوضى في ملكيات الأراضي

والاستيلاء عليها من غير وجه حق، وعندما طبقت قوانين التسوية عالجت كل العيوب التي تشوب قوانين الأراضي العثمانية، فأنشأ نظام تحرير الأراضي الزراعية وإفرازها .

14.7.2.2 العساف (2011). بعنوان:" السجل العقاري (دراسة قانونية مقارنة)"

هدفت الدراسة الى التعرف على السجل العقاري وعلاج أي أثر قانوني في السجل العقاري للقيد الناتج عن التسوية، والحجية التي ترتبط بهذا القيد، ومبادئها، والتي تشكل الركيزة الاساسية للسجل العقاري، وتناولت التسوية والاعلان عنها والاعتراض على جدول الحقوق الناتجة عن التسوية، وقد توصلت النتائج إلى ضرورة إجازة الطعن المتعلقة بقرارات التصحيح حماية الملكية العقارية وحقوق الفرد. حيث تبين أن مدة الاعتراض وردت مختلفة ومتعددة وتبين الاختلاف فيما إذا كان الشخص مقيما في المملكة أو خارجها، وما إذا كان قاصرا أو محجورا عليه، وفيما يتعلق بالتصرفات العقارية (البيع تحديدا) خارج دائرة الأراضي، يجب أن يترتب على هذه التصرفات كافة الآثار القانونية باستثناء نشوء الحق العيني ويجب تعديل النصوص القانونية بحيث يمكن الطعن بالتصرفات القانونية للمطالبة بالتعويض والحفاظ على مبدأ صحة القيد الوارد في السجل العقاري .

15.7.2.2 دراسة عجوة. (2011). بعنوان: "آلية انتقال الملكية في الأراضي غير المسجلة في فلسطين، دراسة مقارنه"

هدفت الدراسة الى التعرف على آلية انتقال الملكية في الأراضي غير المسجلة في فلسطين وتناولت موضوعَ الأراضي التي لم يتمْ تسويتُها، واراضي مستثناه من التسوية، لما لها من أهمية في الوقت الحاضر بسبب كثرة المشاكل التي تصاحبها، على خلاف الأراضي التي تمت تسويتُها، وقد حاول المشرع الفلسطيني وضع قانونِ أراضي موحد يطبق في الضفة الغربية وغزة الا انه لا يزال قيد الدراسة حتى الوقت الحاضر، وكانت

الدراسة مقارنة تحليلية بين مشروع قانون الاراضي الفلسطيني، والقوانين الأردنية الخاصة بالأراضي التي لا تزال سارية المفعولِ لدينا، والقانون المصري، وكانت من اهم النتائج والتوصيات تقليل الأراضي الغير مسواه بالشروع في مشروع التسوية ويجب على المشرع الفلسطيني ان يتلافى جميع الثغرات القانونية وان الأراضي التي لم يتم تسويتها يترتب عليها الكثير من الالتزامات ولا بد من وجود تنظيم قانوني يعالج هذه الالتزامات والاثار التي تترتب على مخالفتها .

8.2.2 التعقيب على الدراسات

نظراً لشح الدراسات السابقة وكون دراستي حديثة على مستوى الضفة الغربية والتي تتحدث عن دور اعمال تسوية الأراضي في تثبيت ملكية الاراضي للنساء في قرية المجد، لاحظت الباحثة بأن معظم هذه الدراسات السابقة تتحدث عن التسوية من ناحية قانونية فنتائج الدراسات السابقة لم تتفق مع دراستي الا في بعض النقاط: حيث اتفقت دراستي مع دراسة المسعود ودراسة إسماعيل بخصوص أهمية اعمال التسوية من اجل تثبيت الملكية وتطويرها، واتفقت مع دراسة نصر ودراسة يوسف في أن المجتمع والتقاليد تنتقص من حقوق النساء بالرغم من ان الشرع أنصفها، و اتفقت مع دراسات ذبيح والعساف اللذين أكدوا على ضرورة تعديل قوانين تسجيل الاراضي بشكل مستمر، واكدت دراسة نعيرات أن قانون تسوية الاراضي في فلسطين قديم ويحتاج الى تعديل بما يتناسب مع الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الراهنة، وأيضا اتفقت مع دراسة البسايطة الذي أكد على الدور الذي حققته اعمال تسوية الاراضي على الصعيد الاجتماعي من خلال تعاون الاهلي مع هيئة التسوية، واتفقت مع دراسة نعيرات بأن أبرز المشاكل التي واجهت العاملين في التسوية عدم تواجد أهالي المغتربين أو موكليهم أثناء عملية التسوية والذي أدى الى عدم مراعاة الدقة في

تسجيل املاكهم، وعلى ضرورة تسريع وتيرة البث في النزاعات على الاراضي وضرورة اعتماد الهيئة على اسلوب الجدية ،وتحديد فترة معينة ومحددة لحل اشكاليات الاراضي وفي حال التماطل في ذلك نقل هذه الاراضي لخزينة الدولة، وأيضا على ضرورة توعية المواطنين بأهمية التسوية وفائدتها،واتفقت دراسة نعيرات والبسايطة ويوسف بتوصياتها مع توصيات القائمين بأعمال التسوية والمشاركين في الحلقة النقاشية، بتسريع اعمال تسوية الاراضي، وتوعية المواطنين بأهمية التسوية، وعقد ندوات ومؤتمرات لتوعية المرأة بحقوقها، وإعطاء دورات تدريبية بخصوص اعمال التسوية لموظفي البلديات.

حيث تم التعقيب على الدراسات السابقة من خلال الجداول التالية:

جدول (5.2) التعقيب على الدراسات السابقة

الدراسة	الهدف	الحدود المكانية	الحدود الزمنية	المنهج	الاداة	النتائج والتوصيات
دراسة ذبيح	دراسة الوصية في القانون الجزائري وتسليط الضوء على كيفية إثباتها والإجراءات المتبعة لتثبيت الملكية	الجزائر	2022	المنهجين الوصفي والتحليلي المنهج المقارن	الاستبانة وأداة تحليل للدراسة.	ان المشرع الجزائري لم ينظم الإجراءات التي يجب اتباعها لتثبت الملكية عن طريق الوصية بالرجوع لقانون التسجيل العقاري وعلى ورثة المتصرف ان يثبتوا بكل الطرق ان التصرف القانوي صدر عن مورثهم .
دراسة يوسف	معرفة " حقوق المرأة العاملة وواجباتها (دراسة مقارنة)	فلسطين	2021	المنهج الوصفي التحليلي مستفيدة من المنهجين الاستقرائي والاستنباطي.	بتقديم شرح مفصل عن حقوق المرأة العاملة في الشريعة الإسلامية	ان الشريعة الإسلامية كفلت للمرأة كامل حقوقها وميزتها عن الرجل كما في حالات الميراث ،كما ان الدافع الاقتصادي هو السبب الرئيسي لخروج المرأة للعمل واقتصر القانون على فئة محدد تستفيد من قانون الضمان الاجتماعي بينما كفلت الشريعة الإسلامية كل طبقات المجتمع بدون تمييز . اهم توصياتها العمل على عقد ندوات ومؤتمرات لتوعية المرأة بحقوقها وأيضا توصية جهات الاختصاص بتعديل القوانين وسن بنود خاصة بخصوص تشغيل النساء لمخالفتها الشريعة والأعراف وتوصية طلبة العلم بعمل دراسات عن حقوق

جدول (6.2) التعقيب على الدراسات السابقة

الدراسة	الهدف	الحدود المكانية	الحدود الزمنية	المنهج	الاداة	التوصيات والنتائج
دراسة نعيرات	هدفت الدراسة وتناولت موضوع المشاكل القانونية لمشروع تسوية الأراضي والمياه في الضفة الغربية، وذلك بسبب المشاكل والعقبات التي تصاحبه نظرا لحداثة المشروع على الساحة القانونية، والسبب أن غالبية الأراضي في الضفة الغربية هي أراضي غير مسواة لذلك تتشأ مع تسويتها مشاكل وعقبات عدة على أرض الواقع.	فلسطين –الضفة الغربية	2020	المنهج الوصفي التحليلي.	أداة تحليل قامت الباحثة بوضعه .	أهم النتائج أن تسجيل الأراضي في الضفة الغربية زمن العهد الأردني ساعد في حماية الأرض من المصادرة والاستيطان، وأن اختلاف القوانين الناظمة للعقارات في فلسطين والتي نتجت عن حقب تاريخية مختلفة ما زالت سارية حتى اليوم أدى إلى وجود إرباك قانوني في التعامل مع القضايا المتعلقة بالعقارات والتصرف بها. اهم التوصيات تسريع اعمال التسوية وتوعية المواطنين بأهمية التسوية وإعطاء دورات تدريبية بخصوص التسوية لموظفي البلديات وتعزيز الجانب القانوني للتسوية.
دراسة نوري	هدفت الدراسة إلى معرفة التنظيم القانوني لاكتساب ملكية عقار غير مسجل.	العراق	2018	المنهج المقارن والمنهج التحليلي	أداة تحليل	أهم النتائج اكتساب ملكية عقار غير مسجل وهي الإجراءات القانونية التي يتوجب القيام بها لأجل قيد حق ملكية عقار غير مسجل في الأصل لدى دائرة التسجيل العقاري. ومن اهم التوصيات ان التسجيل العقاري قانون خاص ينظم المعاملات العقارية يشمل الاجراء الشكلي دون القواعد الموضوعية ويجب توحيد هذه القواعد في قانون واحد مدني لإزالة التناقض بين القانون العقاري والمدني.

جدول (7.2) التعقيب على الدراسات السابقة

الدراسة	الهدف	الحدود المكانية	الحدود الزمنية	المنهج	الاداة	النتائج والتوصيات
دراسة البسايطة	التعرف على دور تسوية الأراضي في عمليات التخطيط المكاني، ركزت على مدينة دورا في محافظة الخليل كحالة دراسية، وهدفت الوقوف على أهمية تسوية الأراضي ودورها في التخطيط المكاني لشتى المجالات العمرانية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية	مدينة دورا جنوب محافظة الخليل فلسطين	2017	المنهج الوصفي التحليلي.	أداة تحليل من وضع الباحث	اهم نتائج الدراسة أن التخطيط بكل مستوياته وانواعه يتطلب وضوح لملكيات الأراضي وتصنيفاتها وان تسوية الأراضي تعطي الأمان لأصحاب الأموال للاستثمار في العقارات والأراضي وان التسوية تعطي معلومات دقيقة عن أي قطعة وان تسجيل الأراضي في زمن العهد الأردني ساعد في حماية الأراضي من المصادرة. اهم التوصيات الإسراع بتسوية الاراضي وتدريب الكوادر البشرية واجراء التعديلات وتوحيد القطع المتجاورة التي تم تسويتها بسبب شكلها الهندسي الغير
دراسة إسماعيل	تهدف الدراسة التعرف على العوامل والأسباب التي تعيق هذه عملية التسجيل الجديد لأراضي المالية (حالة دراسية لمنطقة شمال الضفة).	حالة دراسية لمنطقة شمال الضفة – فلسطين	2015	المنهج الوصفي التحليلي والاستقرائي والاستنباطي	المقابلات الاستبيان	اهم النتائج أن التسجيل الجديد يعاني من مشكلات وعوائق جوهرية أدت في النهاية إلى إطالة الفترة الزمنية التي تتطلبها هذه العملية والى ارتفاع تكلفتها بشكل كبير، ولعل أهم هذه العوائق والمشكلات طول الفترة الزمنية بين الجلسات التي تعقدها اللجنة للتسجيل الجديد، وذلك لعدم تفرغ القضاة لهذا الغرض. كذلك فإن ارتفاع تكلفة هذه العملية اهم التوصيات القيام بعدد من الإجراءات التي تساعد على تقليل التكلفة وتبسيط إجراءات التسجيل

جدول (8.2) التعقيب على الدراسات السابقة

الدراسة	الهدف	الحدود المكانية	الحدود الزمنية	المنهج	الاداة	النتائج والتوصيات
دراسة نصر	التعرف على الإصلاح القانوني لتحقيق المساواة للمرأة في السياق الفلسطيني متناولة في التحليل الأسس النظرية التي استند عليها الإصلاح القانوني كوسيلة لتحقيق المساواة للمرأة.	فلسطين	2014	المنهج الوصفي التحليلي	المناظرات النسوية المقابلات اللقاءات	اهم نتائج الدراسة أن الإصلاح القانوني يتعامى عن الواقع الذي تعيشه النساء الفلسطينيات، فما زلن يتأثّرن بالتركة التشريعية والموروث الاجتماعي الذي استمر لعقود طويلة .
دراسة سليمان	التعرف على النظام القانوني لتسوية الأراضي في فلسطين وبطرح الصعوبات التي تحول دون الحفاظ على الأراضي الفلسطينية من منظور قانوني، وكذلك طرح الحلول للحفاظ على الأرض الفلسطينية، وتثبيت ملكيتها لإصحابها الحقيقين.	فلسطين	2014	المنهج الوصفي التحليلي المقارن.	أداة تحليل	وأكدت النتائج أن عدم إجراء عملية التسوية يؤدي إلى ازدياد النزاعات على الملكيات ويؤثر سلبا في التخطيط والتنظيم والتنمية، فغياب التسوية يضعف من القدرة على السيطرة على الأرض، وذلك لعدم توفر المعلومات اللازمة عن ملكية الأرض وبالتالي عدم القدرة على إنتاج الخرائط اللازمة لعمل المخططات الهيكلية والعمرانية. كما يضعف الاستفادة منها في تحريك عجلة الاقتصاد.

جدول (9.2) التعقيب على الدراسات السابقة

الدراسة	الهدف	الحدود المكانية	الحدود الزمنية	المنهج	الاداة	النتائج والتوصيات
دراسة أبو بكر	هدفت الدراسة إلى معالجة ملكية الأراضي وتحولاتها، على صعيد المساحة، وحجم الملكية، والعوامل الطبيعة والبشرية المؤثرة فيها في وحدة جغرافية صغيرة، قوامها سهل عكا البالغ(٣١٢كم^2).	ساحل عكا – فلسطين	2014	المنهج الوصفي المسحي.	أداة التحليل المسحي	اهم النتائج الدور المهم الذي لعبه الانتداب البريطاني في أراضيه بتكويناتها الطبيعية والبشرية في حركة التاريخ المحلي والإقليمي والدولي، وذلك من خلال احتضانه لقلعة عكا، مركز القيادة والتحكم، وخط الدفاع الجنوبي الأول عن بلاد الشام، ومركزا رائجا للنشاط الاستثماري والعمالة المحلية والوافدة.
دراسة نجم	هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية في قطاع غزة. ومعرفة درجة توافر معايير تمكين المرأة ومؤشراتها في وثائق المؤسسات التنموية.	فلسطين– قطاع غزة	2013	المنهج الوصفي التحليلي	اسلوب تحليل المحتوى لخطط استراتيجية وتقارير سنوية لمدة ثلاث سنوات مضت	اهم النتائج ان معايير تمكين المرأة ومؤشراتها في وثائق المؤسسات التنموية تفاوتت، فكان ترتيبها بشكل تنازلي التمكين الاجتماعي ثم التعليمي يليها الاقتصادي ثم السياسي، ثم التمكين الصحي على التوالي. ولا تختلف نسبة التباين في معايير تمكين المرأة باختلاف نوع المؤسسة (حكومية، أهلية) وكذلك نوع الوثيقة والخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية للمؤسسات التنموية.

جدول (10.2) التعقيب على الدراسات السابقة

الدراسة	الهدف	الحدود المكانية	الحدود الزمنية	المنهج	الاداة	النتائج والتوصيات
دراسة فقها	التعرف على التنظيم القانوني للأراضي الأميرية. وتناولت الموضوع القانوني للأراضي الأميرية في فلسطين، وطرق تحويل الأراضي الأميرية إلى ملك، وبحث أيضا في حق التصرف الوارد على الأراضي الأميرية.	فلسطين	2012	منهج تحليلي.	أداة تحليل المحتوى	اهم النتائج أن مضمون الأراضي الأميرية، وطبيعتها وسبب إشكالاتها تكمن في ملكية الدولة لرقابة الأرض، وأن تعدد القوانين والأحكام التي تحكم هذا النوع من الأراضي يؤثر تأثيرا واضحاً على تشريعات الأراضي. وأهم التوصيات إلغاء كافة القوانين الصادرة عن الأنظمة المختلفة ووضع تشريع واحد وواضح.
دراسة حسان	التعرف على الدور التنموي التركي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية ومعرفة الدور السياسي والاقتصادي التركي من خلال دراسة المواقف والتصريحات والاجراءات السياسية والاقتصادية التركية.	فلسطين الضفة الغربية وقطاع غزة	2012	المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن	الاستبانة أداة تحليل	كشفت الدراسة أنه طرأ تحول على المواقف التركية تجاه فلسطين قبل وبعد 2002م؛ فقد تميز الموقف والدور التركي في الفترة الواقعة، حيث تحول من الانعزالية والحياد والتردد وعدم الحسم والازدواجية، إلى الوضوح والانفتاح المحدود في المواقف، حيث طغى الخطاب السياسي الداعم للموقف الفلسطيني، وللحقوق الفلسطينية، وان الدور التركي السياسي والاقتصادي يهدف الى حماية وتمكين الفلسطينيين سياسياً واقتصادياً من أجل بناء الدولة الفلسطينية المستقلة، انسجاماً مع الأولويات والحاجات التنموية الفلسطينية

جدول (11.2) التعقيب على الدراسات السابقة

الدراسة	الهدف	الحدود المكانية	الحدود الزمنية	المنهج	الاداة	النتائج والتوصيات
دراسة المسعود	هدفت الدراسة إلى بيان أهمية فرق التسوية والمساحة بتحديد الملكيات وافرازها بين المواطنين، وتنظيم الخرائط النهائية على الأساليب الفنية كما توضح أهمية المسح والتسجيل في توثيق تطور حجم ملكيات الأراضي.	امارة شرق الاردن	2011	المنهج الوصفي التحليلي	أداة تحليل الاستبانة	النتائج أن عمليات المسح والتسجيل هي من أهم الإجراءات التي تم تنفيذها لتحديد ملكية الارض، وتثبيتها وتطوير حجومها، حيث انشأت دوائر خاصة من دائرة التسجيل مرورا بدائرة المساحة، وانتهاء بدائرة التسجيل، ، وايضاً أدت هذه العملية الى إحكام سيطرة الدولة على الأراضي في إمارة شرق الأردن وقضت على كل الفوضى في ملكيات الأراضي والاستيلاء عليها من غير وجه حق، وعندما طبقت قوانين التسوية عالجت كل العيوب التي تشوب قوانين الأراضي العثمانية، فأنشأ نظام تحرير الأراضي الزراعية وإفرازها .
دراسة العساف	التعرف على السجل العقاري وعلاج أي أثر قانوني في السجل العقاري للقيد الناتج عن التسوية، والحجية التي ترتبط بهذا القيد، ومبادئها، والتي تشكل الركيزة الاساسية للسجل العقاري.	الاردن	2011	المنهج الوصفي التحليلي	أداة تحليل	توصلت النتائج إلى ضرورة إجازة الطعن المتعلقة بقرارات التصحيح حماية الملكية العقارية وحقوق الفرد. حيث تبين أن مدة الاعتراض وردت مختلفة ومتعددة وتبين الاختلاف فيما إذا كان الشخص مقيما في المملكة أو خارجها، وما إذا كان قاصرا أو محجورا عليه، وفيما يتعلق بالتصرفات العقارية (البيع تحديدا) خارج دائرة الأراضي، يجب أن يترتب على هذه التصرفات كافة الآثار القانونية باستثناء نشوء الحق العيني ويجب تعديل النصوص القانونية بحيث يمكن الطعن بالتصرفات القانونية للمطالبة بالتعويض والحفاظ على مبدأ صحة القيد الوارد في السجل العقاري .

جدول (12.2) التعقيب على الدراسات السابقة

الدراسة	الهدف	الحدود المكانية	الحدود الزمنية	المنهج	الاداة	النتائج والتوصيات
دراسة عجوة	التعرف على آلية انتقال الملكية في الأراضي غير المسجلة في فلسطين وتناولت موضوعَ الأراضي التي لم يتمْ تسويتُها، واراضي مستثناه من التسوية، لما لها من أهمية في الوقت الحاضر بسبب كثرة المشاكل التي تصاحبها، على خلاف الأراضي التي تمت تسويتُها	فلسطين	2011	المنهج الوصفي المقارن	أداة تحليل	اهم النتائج والتوصيات تقليل الأراضي الغير مسواه بالشروع في مشروع التسوية ويجب على المشرع الفلسطيني ان يتلافى جميع الثغرات القانونية وان الأراضي التي لم يتم تسويتها يترتب عليها الكثير من الالتزامات ولا بد من وجود تنظيم قانوني يعالج هذه الالتزامات والاثار التي تترتب على مخالفتها .

الفصل الثالث

طريقة واجراءات الدراسة

1.3 مقدمه

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور هيئة تسوية الأراضي والمياه في تثبيت الملكية والتصرف لأرضي النساء في قرية المجد/دورا وأثرها التنموي، وتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة، ومجتمع الدراسة والعينة، وأدوات الدراسة وطرق إعدادها، والتأكد من صدقها وثباتها، وأيضا يتضمن هذا الفصل المعالجة الاحصائية التي تم الاعتماد عليها لتحليل الدراسة، وهذا انطلاقا من الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وخصائصها وصولا إلى اختبار فرضيات الدراسة.

2.3 منهج الدراسة

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي المقارن لأنه يدرس الأوضاع الراهنة للظاهرة (واقع تثبيت ملكية الأراضي للنساء في قرية المجد) حاضرها وأحداثها من حيث الخصائص وانعكاساتها ومدى تطورها، وإجراء المقارنات التي تتعلق بها خلال مراحل تطورها (قبل واثناء وبعد انجاز اعمال التسوية)، وهو المنهج الذي يناسب هدف الدراسة وموضوع البحث والذي يعمل على استقصاء النتائج وتحليلها وتفسيرها وتوضيح أبعادها

3.3 مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المالكات للأراضي في قرية المجد والمسجلات ضمن تسوية الأراضي والبالغ عددهنّ (514) امرأة بالإضافة الى جميع القائمين على أعمال التسوية في قرية المجد وعددهم (13)

شخص بالإضافة الى جميع رجال الاصلاح وأعضاء المجلس القروي ومخمني الأراضي وممثلي النساء وممثلي هيئة التسوية والقطاع الخاص في قرية المجد.

4.3 عينة الدراسة

بعد تحديد مجتمع الدراسة المستهدف، تم إعداد أدوات الدراسة (الاستبانة، نموذج المقابلات، نموذج الحلقة النقاشية)، توزعت عينة الدراسة على ثلاث فئات اولاً مالكات الأراضي في قرية المجد، ثانياً القائمين على أعمال التسوية في قرية المجد وثالثا رجال الاصلاح وأعضاء المجلس القروي ومخمني الأراضي وممثلي النساء وممثلي تسوية الأراضي وفي هذا البند سنوضح هذه العينات على التوالي.

1.4.3 عينة الدراسة من مالكات الأراضي في قرية المجد

بعد اطلاع الباحثة على جميع النساء المالكات للأراضي والمسجلات ضمن تسوية الأراضي وبعد إزالة الأسماء المكررة للنساء كونها تمتلك أكثر من قطعة في نفس الحوص او عدة احواض وصل العدد الى 194 امرأة و من خلال التواصل مع جميع مالكات الأراضي في قرية المجد، فتبين لها أن (20) منهنّ قد توفوا، و(32) مقيمات خارج البلاد و(4) منهنّ مريضات ويصعب مقابلتهنّ في حين أن (5) رفضن الاجابة على الاستبيان، و(4) تبين انهم ذكور أسماؤهم قريبة للإناث و(9) لم يتم التعرف على أماكن سكنهنّ ولم يكن هنالك أي وسيلة للتواصل معهنّ، وبذلك تتكون حجم عينة الدراسة من مالكات الأراضي في قرية المجد وباستخدام أسلوب العينة الوصولية من (120) امرأة.

والجدول (1.3) موضح فيه خصائص عينة الدراسة، فنلاحظ من النتائج أن ما نسبته (1.7%) من المبحوثات تتراوح أعمارهنّ بين (20–29) سنة، و(17.5%) و(21.7%) منهنّ تتراوح أعمارهنّ بين (30–39) و(40–49) سنة على التوالي، وايضاً كانت نسبة المبحوثات اللواتي تجاوزت أعمارهنّ (49) سنة الأعلى وبنسبة (59.1%). بالنسبة للحالة الاجتماعية نلاحظ أن (63.3%) من المبحوثات متزوجات و(9.2%) منهنّ عزباوات، بينما (27.5%) مطلقات وأرامل، إضافة إلى ذلك نلاحظ أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة كانت أقل من ثانوي (45%)، وبنسب متساوية الثانوي والبكالوريوس (23.3%)، و(6.7%) دبلوم، في حين أن (1.7%) منهنّ حاصلات على دراسات عليا. كما وتشير النتائج أن غالبية مالكات الأراضي يتراوح عدد افراد اسرتهن أكثر من 7 أفراد (72.5%)، و(23.3%) منهنّ تراوح عدد أفراد أسرتهنّ بين 3 و7 أفراد، في حين أن (4.2%) منهنّ كان عدد أفراد أسرتهنّ أقل من 3 أفراد، وأشارت النتائج أن (54.6%) من مالكات الأراضي يوجد بينهنّ وبين أزواجهنّ صلة قرابة وبما يتعلق بالمستوى الاقتصادي، فقد أشارت (69.2%) بمتوسط، (23.3%) منخفض وفقط (7.5%) مرتفع.

جدول (1.3): الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة من مالكات الأرضي

المتغير	مستويات المتغير	العينة	
		العدد	النسبة الصالحة (%)
الحالة الاجتماعية	عزباء	11	%9.2
	متزوجة	76	%63.3
	مطلقة	1	%0.8
	أرملة	32	%26.7
المستوى التعليمي	أقل من ثانوي	54	%45

	ثانوي	28	%23.3
	دبلوم	8	%6.7
	بكالوريوس	28	%23.3
	دراسات عليا	2	%1.7
العمر	20 –29 سنة	2	%1.7
	30–39 سنة	21	%17.5
	40– 49 سنة	26	%21.7
	50 سنة فأكثر	71	%59.1
عدد أفراد أسرة الأب	أقل من 3 أفراد	5	%4.2
	3–7 أفراد	28	%23.3
	أكثر من 7 أفراد	87	%72.5
المستوى الاقتصادي	منخفض	28	%23.3
	متوسط	83	%69.2
	مرتفع	9	%7.5
صلة القرابة بالزوج	لا يوجد	49	%45.4
	يوجد	59	%54.6

أما فيما يتعلق بخصائص الأرض التي ملكتها النساء في قرية المجد، أشارت النتائج الواردة في جدول (2.3) أن (92.5%) منهنّ تملكن الأرض بالميراث، بينما (6.7%) بالشراء، و(0.8%) يتملكن الارض بالشراء والميراث اما بالنسبة لحرية التصرف بالأرض كانت (70.8%) منهنّ يتصرفن بالأرض بالانفراد، بينما (29.2%) منهنّ يتصرفنّ بالأرض بالمشاركة مع أحد، وفيما بتعلق بحيوية الأرض التي تمتلكها النساء، فقد

أشارت النتائج ان (52.5%) أن حيوية الأرض متوسطة، و(34.2%) كبيرة، بينما (13.3%) منخفضة، أما فيما يتعلق بمساحة الأرض التي تتصرف بها المالكات ، فقد أشارت النتائج ان (50.8%) منهنّ يتصرفن بمساحة دونم فأقل، و(32.5 %) ما بين (1.01–3.0) دونم، و (14.2%) يتصرفن بمساحة أكثر من 3 دونمات و(2.5%) منهن لا يتصرف بالأرض.

جدول (2.3): خصائص ملكية الأرض لعينة الدراسة من مالكات الأراضي

المتغير	مستويات المتغير	العينة	
		العدد	النسبة الصالحة (%)
حيوية الأرض	كبيرة	41	%34.2
	متوسطة	63	%52.5
	منخفضة	16	%13.3
حرية التصرف	بالمشاركة مع أحد	35	%29.2
	التصرف بالانفراد	85	%70.8
طريقة تملك الأرض	ميراث	111	%92.5
	شراء	8	% 6.7
	مختلط	1	%.8
المساحة التي تتصرف بها	.00	3	%2.5
	دونم فأقل	61	%50.8
	(1.01–3) دونم	39	%32.5
	أكثر من 3 دونم	17	%14.2

2.4.3 عينة الدراسة من العاملين القائمين على أعمال التسوية في قرية المجد

تكونت عينة الدراسة المتعلقة بدراسة دور هيئة تسوية الأراضي والمياه في تثبيت الملكية والتصرف لأرضي النساء في قرية المجد/دورا من وجهة نظر العاملين القائمين على أعمال التسوية في القرية من (13) عامل وتم اختيارهم بأسلوب المسح الشامل ، بحيث شملت عينة الدراسة على قاضي من قضاة التسوية، ومدير مكتب تسوية الأراضي في منطقة جنوب الخليل، (4) من العاملين في هيئة التسوية في مناطق أراضي دورا، (4) من العاملين في هيئة التسوية في مكتب تسوية أراضي ريف دورا، بينما (3) من العاملين في تسوية أراضي المجد من القطاع الخاص، وبذلك تكون عينة الدراسة قد تكونت من (13) مستجيب ، والجدول (3.3) يوضح خصائص عينة الدراسة من القائمين على أعمال التسوية في قرية المجد، فتشير النتائج أن غالبية أفراد العينة من الذكور(84.6%)، وغالبية افراد العينة حاصلين على درجة البكالوريوس (84.6%)، إضافة الى ذلك تشير النتائج أن غالبية أفراد العينة تراوحت سنوات خبرتهم بين 5 و 10 سنوات (69.2%).

جدول (3.3): الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة من القائمين على أعمال التسوية في قرية المجد

المتغير	مستويات المتغير	العينة	
		العدد	النسبة الصالحة (%)
الجنس	ذكر	11	%84.6
	أنثى	2	%15.4
المستوى التعليمي	أقل من ثانوي	0	%0.0
	ثانوي	0	%0.0
	دبلوم	0	%0.0
	بكالوريوس	11	%84.6

	دراسات عليا	2	%15.4
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	0	%0.0
	5–10 سنوات	9	%69.2
	11– 15 سنة	3	%23.1
	أكثر من 15 سنة	1	%7.7

3.4.3 عينة الدراسة من الأفراد المشاركين في الحلقة النقاشية

لتحقيق أهداف الدراسة تم اختيار (8) مشاركين في الحلقة نقاشية بأسلوب العينة القصدية، بحيث تكونت عينة الدراسة من ممثل عن رجال الاصلاح ورئيس المجلس القروي وممثل عن مخمني الأراضي في قرية المجد، إضافة الى ممثلة عن النساء وممثلين عن تسوية الأراضي في قرية المجد.

5.3 أدوات الدراسة

تم اعتماد ثلاث أدوات لتحقيق أهداف الدراسة وهي الاستبانة، المقابلة، الحلقة النقاشية، بحيث تكونت كل منها على التوالي بما يلي:

1.5.3 الاستبانة

تم اعتماد الاستبانة أداة لجمع البيانات المتعلقة بدور هيئة تسوية الأراضي والمياه في تثبيت الملكية والتصرف لأرضي النساء في قرية المجد/دورا من وجهة نظر مالكات الأراضي، وذلك لما تتميز به هذه الأداة في جمع المعلومات لعدد كبير من الأشخاص في وقت محدد، ولأنها تعطي مساحة كافية لأفراد العينة في التفكير دون ضغوط، وتتسم بالموضوعية في النتائج (أبو سمرة وآخرون، 2019)، وبالاعتماد على

الدراسات السابقة ذات الصلة، تم تصميم الاستبانة وتحكيمها، وتوزيعها على المبحوثين، حيث تكونت الاستبانة من ثلاثة أقسام رئيسية، وهي:

1. **القسم الأول:** وتضمنت معلومات عامة عن عينة الدراسة من مالكات الأراضي في قرية المجد: الحالة الاجتماعية، العمر، المستوى التعليمي، عدد أفراد أسرة الأب، المستوى الاقتصادي، طريقة تملك الأرض، صلة القرابة مع الزوج ومعلومات عامة عن ملكية الأرض: التصرف بالأرض، مساحة الأرض المتصرف بها وحيوية مكان الأرض.
2. **القسم الثاني:** وتضمن البنود المتعلقة بقياس **متغيرات الدراسة** والمتمثل بخمسة محاور والمقاسة من خلال (10) متغيرات موزعة على (60) فقرة، هي على الترتيب:

- **واقع تثبيت ملكية الأراضي للنساء في قرية المجد في ظل إجراءات التسوية والذي يشمل** 3 أبعاد مقاسة من خلال (18) فقرة، وتم قياس الحق في التملك من خلال (6) فقرات، الحق في التصرف من خلال (7) فقرات والحق في الاستثمار من خلال (5) فقرات.
- **واقع تثبيت ملكية الأراضي للنساء في قرية المجد قبل حلول التسوية والذي يشمل** 3 أبعاد مقاسة من خلال (19) فقرة، وتم قياس الحق في التملك من خلال (7) فقرات، الحق في التصرف من خلال (7) فقرات والحق في الاستثمار من خلال (5) فقرات.
- **اتباع مبدأ المساواة بين الجنسين في توزيع الميراث** والمقاس من خلال (9) فقرات.
- **مراعاة استكمال حق المرأة في الميراث (النسبة، أهمية الموقع)** والمقاس من خلال (8) فقرات.
- **مآخذ ونقاط الضعف لدى هيئة التسوية** والمقاس من خلال (6) فقرات.

تناولت الاستبانة فقرات الدراسة وإجاباتها حسب مقياس ليكرت الخماسي (1) بدرجة قليلة جدا في حين (5) بدرجة كبيرة جدا، وذلك بعد التعديل وإضافة وحذف لبعض الفقرات وفق آراء المحكمين.

3. **القسم الثالث:** وتضمن 8 أسئلة، 6 منها مفتوحة والتي شملت مساحة وثمن الأرض التي ورثتها المالكة ومساحة وثمن الأرض التي استحقتها، والمشكلات التي واجهتها المالكات أثناء توزيع التركة، والتعديل على توزيع الميراث بموجب قرارات هيئة التسوية والنشاط الاقتصادي اللاتي قمنّ المالكات بالاستثمار به او المخطط له.

2.5.3 نموذج المقابلات

1. تم إعداد وتصميم نموذج المقابلة وتحكيمها، ومن ثم إجراء المقابلات مع المبحوثين، اشتملت على وضع أسئلة للتعرف على دور اعمال تسوية الأراضي في تثبيت ملكية الأراضي للنساء من وجهة نظر القائمين على اعمال التسوية في قرية المجد.

حيث تكون نموذج المقابلة من قسمين رئيسين، وهما:

2. **القسم الأول:** وتضمن معلومات عامة عن أفراد عينة الدراسة من العاملين القائمين على تسوية الاراضي في قرية المجد: الجنس، سنوات الخبرة والمستوى التعليمي وطبيعة العمل.
3. **القسم الثاني:** وتضمنت البنود المتعلقة بتحقيق أهداف الدراسة من خلال (14) سؤال، شملت (7) أسئلة مفتوحة وأخرى مغلقة.

3.5.3 نموذج الحلقة النقاشية

3.5.4 تم إعداد وتصميم نموذج الحلقة النقاشية وتحكيمها، ومن ثم إجراء الجلسة النقاشية مع المبحوثين، اشتملت على وضع أسئلة لتبيان تقارب وجهات النظر وابداء الرأي في القضايا العالقة والتقاء الأفكار وتعارضها حيث تكون نموذج الحلقة النقاشية من قسمين رئيسين، وهما:

1. **القسم الأول:** يتكون من سجل الحضور من الاسم والصفة والمؤسسة
2. **القسم الثاني:** يتكون من تساؤلات للدراسة عددها 30 تساؤل موزعة كما يلي:

- تساؤلات تخص الممثلين عن هيئة التسوية وعددها 14 تساؤل
- تساؤلات تخص الممثلة عن النساء وعددها 7 تساؤلات
- تساؤلات تخص الممثلين عن رجال الإصلاح / المخمنين للأراضي في القرية / ممثلي المؤسسات وعددها 9 تساؤلات

6.3 صدق أدوات الدراسة

يتناول هذا الجزء صدق ادوات الدراسة التي تم اعدادها، ونقصد بصدق اداة الدراسة إذا ما كانت الاداة تعكس محتوى متغيرات الدراسة وتقيسه بفاعلية (Sekaran, 2006)، وتم قياس صدق اداة الدراسة بطريقتين طريقة الصدق المتعلق بالمحتوى (Content validity) من خلال الصدق الظاهري، وذلك بعرض أدوات الدراسة على عدد من المحكمين والمختصين ذوي الخبرة وتم تعديل الأدوات وفق الملاحظات والتعديل المقترح، وأعيد صياغتها بشكل نهائي وفقاً لذلك. والغرض من ذلك، الحكم على درجة شمولية الادوات وملائمة أسئلتها مع هدف الدراسة، وسلامة الصياغة اللغوية. وبناءً على رأي ومقترحات المحكمين تمّ التعديل وصياغة بعض الأسئلة لُغوياً، وحذف بعض الأسئلة وإضافة أسئلة أخرى، وتم التحقق من صدق أداة

الدراسة "الاستبانة" من خلال حساب معامل ارتباط كل فقرة مع المحور التي تنتمي اليه وذلك كما هو موضح في الجدول (4.3)، وتشير نتائج معاملات الارتباط بين فقرات الدراسة والأبعاد التي تنتمي اليها والتي تقيس واقع تثبيت ملكية الأراضي للنساء في قرية المجد، إلى أن جميعها ذات دلالة إحصائية، وتشير قيم معاملات الارتباط التي تم تحقيقها لمعاملات الصدق صالحة للتطبيق على عينة الدراسة.

جدول (4.3): صدق اداة الدراسة من خلال معامل الارتباط بين فقرات الدراسة والأبعاد التي تنتمي اليها والتي تقيس واقع تثبيت ملكية الاراضي للنساء في قرية المجد

في ظل إجراءات التسوية						قبل حلول التسوية					
الحق في التملك		الحق في التصرف		الحق في الاستثمار		الحق في التملك		الحق في التصرف		الحق في الاستثمار	
الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط
1	0.642**	7	**0.53	14	**0.912	1	**0.766	8	**0.692	15	**0.983
2	**0.754	8	0.694**	15	**0.932	2	**0.841	9	**0.916	16	**0.993
3	**0.815	9	**0.841	16	**0.858	3	**0.871	10	**0.969	17	**0.993
4	**0.837	10	**0.645	17	**0.97	4	**0.857	11	**0.942	18	**0.933
5	**0.909	11	**0.793	18	**0.932	5	**0.618	12	**0.980	19	**0.999
6	**0.906	12	**0.79			6	**0.871	13	**0.966		

		**0.975	14	**0.766	7			**0.836	13		

** تفيد بأن معاملات الارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5%.

حيث تشير نتائج معاملات الارتباط بين فقرات الدراسة والأبعاد التي تنتمي اليها والتي تقيس مدى اتباع مبدأ المساواة بين الجنسين في توزيع المواريث، ومدى مراعاة استكمال حق المرأة في الميراث ومآخذ الضعف لدى هيئة التسوية، إلى أن جميعها ذات دلالة إحصائية، وتشير قيم معاملات الارتباط التي تم تحقيقها لمعاملات الصدق صالحة للتطبيق على عينة الدراسة.

جدول (5.3): صدق اداة الدراسة من خلال معامل الارتباط بين فقرات الدراسة والأبعاد التي تنتمي اليها

مدى اتباع مبدأ المساواة بين الجنسين في توزيع المواريث		مدى مراعاة استكمال حق المرأة في الميراث		مآخذ الضعف لدى هيئة التسوية	
الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط
1	**0.678	1	**0.663	1	**0.854
2	**0.265	2	**0.633	2	**0.816
3	**0.64	3	**0.793	3	**0.791
4	**0.572	4	**0.723	4	**0.859
5	**0.458	5	**0.599	5	**0.856

6	**0.766	6	**0.592	6	**0.486
7	**0.669	7	**0.412		
8	**0.781	8	**0.745		
9	**0.739				

** تفيد بأن معاملات الارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5%.

7.3 ثبات أدوات الدراسة

ثبات الاداة هو درجة الاستقرار للنتائج وثباتها لو تم إعادة توجيه هذه الاداة مرة اخرى على نفس الافراد بنفس الظروف، ولنقيس ثبات أداة الدراسة تم الاعتماد على معامل كرونباخ الفا Cronbach Alpha(CA)، حيث تتراوح قيم معاملات كرونباخ الفا بين (0−1)، فتشير القيمة الأعلى إلى مستويات أعلى من الاتساق الداخلي، وتشير معاملات كرونباخ الفا التي تزيد عن (0.70) الى درجة جيدة من الثبات بالاعتماد على دراسة (Hair et al., 2017)، وتم حساب معامل كرونباخ الفا لكل بعد من أبعاد الاستبانة وكذلك للاستبانة بشكل كلي. ويتضح من الجدول (6.3) أن قيمة الثبات من خلال معامل كرونباخ ألفا قد تجاوزت (0.70)، في حين أن معامل كرونباخ الفا لبعد مآخذ الضعف لدى هيئة التسوية قد تجاوزت (0.50) وبالاعتماد على دراسة (George and Mallery,2003) يمكن اعتمادها وقياسها في الدراسة، وبلغت قيمة معامل كرونباخ لفا للدرجة الكلية للاستبانة (0.922)، وهي بشكل عام معاملات ثبات مرتفعة مما تشير على دقة أداة القياس.

جدول (6.3): مصفوفة معاملات الثبات لأبعاد الدراسة حسب معاملات ثبات كرونباخ ألفا.

البعد	عدد الفقرات	معامل الثبات ألفا كرونباخ (CA)
الحق في التملك في ظل إجراءات هيئة التسوية	6	0.883
الحق في التصرف في ظل إجراءات هيئة التسوية	7	0.795
الحق في الاستثمار في ظل إجراءات هيئة التسوية	5	0.955
الحق في التملك قبل حلول هيئة التسوية	7	0.915
الحق في التصرف قبل حلول هيئة التسوية	7	0.970
الحق في الاستثمار قبل حلول هيئة التسوية	5	0.996
مآخذ الضعف لدى هيئة التسوية	6	0.522
مدى مراعاة استكمال حق المرأة في الميراث	8	0.709
مدى اتباع مبدأ المساواة بين الجنسين في توزيع المواريث	9	0.858
الاستبانة ككل	**60**	**0.922**

8.3 الأساليب الإحصائية ومصادر جمع البيانات

تم جمع البيانات الخاصة بالدراسة من مصدرين على النحو الآتي:

- **مصادر اولية:** تم جمع البيانات الأولية للدراسة من خلال تصميم وإعداد ثلاث أدوات للدراسة (الاستبانة)، نموذج المقابلات ونموذج الحلقة النقاشية، لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة، والتعرُّف على

دور اعمال تسوية الأراضي والمياه في تثبيت ملكية الأراضي للنساء في قرية المجد، وأيضا تم جمع بيانات احواض التسوية المنتهية وتحليلها.

- **مصادر ثانوية:** مصادر تعمل على تزويد الباحثة بكل شيء جديد واثراء الدراسة، وعرض لاهم الأدبيات المنشورة حول تلك المواضيع، مثل: الكتب والأبحاث، والدراسات، والدوريات العلمية المحكمة، والمقالات العربية والأجنبية، وهناك ايضاً اساليب احصائية تم إتباعها للإجابة عن فرضيات وأسئلة الدراسة، فقد تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، من خلال الاستعانة بمجموعة مقاييس واختبارات إحصائية.

1.8.3 الإحصاء الوصفي

استخدم الإحصاء الوصفي في الدراسة من خلال جداول التوزيعات التكرارية واستخدمت لوصف بيانات مرتبطة بعينة الدراسة، وتم الاستعانة بمقاييس النزعة المركزية (خاصة المتوسط الحسابي)، ومقاييس التشتت (خاصة الانحراف المعياري)، لوصف استجابات المبحوثين من عينة الدراسة نحو فقرات الدراسة، واتبعت هذه الدراسة للحكم على اتجاهات المبحوثات تفسير لقيمة المتوسط الحسابي للفقرات أو المتوسط العام المُرَجَّح في أداة الدراسة (الاستبانة) على فئات أداة الدراسة وعددها خمسة في تصحيح مقياس الإجابة للمبحوثات، و تم حساب المدى من خلال حساب الفرق بين أعلى قيمة وهي (5)، وأقل قيمة وهي (1) في المقياس، ثم تقسيم المدى على عدد الفئات المطلوبة في الحكم على النتائج وهي 5 ليصبح الناتج 4/3=1.33، و بالتالي نستمر في زيادة القيمة ابتداءً من أدنى قيمة (1)، وذلك لإعطاء الفترات الخاصة بتحديد اتجاه الإجابة على المتوسط الحسابي، والجدول (7.3) يوضح ذلك.

جدول (7.3): مفتاح التصنيف الخماسي

المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الدلالة
أقل من 2.34	أقل 46.8	منخفضة
من 2.34– أقل من 3.67	من 46.8 – أقل من 73.4	متوسطة
من 3.67 فأكثر	من 73.4 فأكثر	مرتفعة

2.8.3 الإحصاء الاستدلالي

لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام الاختبارات التالية:

1. اختبارات ت للعينات المرتبطة (Paired Sample T–test) لفحص ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات افراد العينة حول واقع تثبيت ملكية الأراضي للنساء في قرية المجد في ظل إجراءات التسوية وقبل حلول اجراءات التسوية، إضافة الى فحص ما إذا كان هناك فروق ذو دلالة إحصائية في متوسط مساحة الأرض التي ورثتها المالكات للأراضي في قرية المجد ومتوسط المساحة المستحقة في الورثة، لفحص ما إذا كان هناك فروق ذو دلالة إحصائية في متوسط تقدير أثمان الأرض التي ورثتها مالكات الأراضي في قرية المجد ومتوسط تقدير أثمان الأراضي المستحقة في الورثة.
2. اختبار "ت" للعينات المستقلة (Independent Sample T–test) لفحص ما إذا كان هناك فروق ذو دلالة إحصائية في استجابات افراد العينة حول مستوى مراعاة استكمال حق المرأة في الميراث من حيث (النسبة، أهمية الموقع) في قرية المجد تبعا لصلة القرابة مع الزوج، إضافة لفحص ما إذا كان هناك فروق ذو دلالة إحصائية في استجابات افراد العينة حول مستوى اتباع مبدأ المساواة بين الجنسين في توزيع المواريث في قرية المجد من وجهة نظر مالكات الأراضي تبعا لصلة القرابة مع الزوج.

3. اختبار تحليل التباين الاحادي (One Way Anova) لفحص ما إذا كان هناك فروق ذو دلالة إحصائية في استجابات افراد العينة حول مستوى مراعاة استكمال حق المرأة في الميراث من حيث (النسبة، أهمية الموقع) في قرية المجد تبعا للمتغيرات الديمغرافية (حيوية مكان الأرض الموروثة، عدد أفراد أسرة الأب)، إضافة الى فحص ما إذا كان هناك فروق ذو دلالة إحصائية في استجابات افراد العينة حول مستوى اتباع مبدأ المساواة بين الجنسين في توزيع المواريث في قرية المجد من وجهة نظر مالكات الأراضي تبعا للمتغيرات الديمغرافية (حيوية مكان الأرض الموروثة، عدد أفراد أسرة الأب).
4. تم استخدام اختبار (Schiffe) لتحديد صالح الفروق بين فئات المتغيرات الشخصية التي تنقسم إلى أكثر من متغيرين، وذلك إذا اتضح من تحليل التباين الأحادي وجود فروق ذو دلالة إحصائية بين فئات هذه المتغيرات.

تحليل البيانات وعرض النتائج

يتناول هذا الفصل تحليل لبيانات الدراسة للتعرف على اهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، واختبار العلاقات بين متغيرات الدراسة وذلك باستخدام اساليب احصائية وصفية واستدلالية ثم مناقشتها والتعليق عليها.

1.4 عرض نتائج أسئلة الدراسة

1.1.4 نتائج السؤال الرئيسي الأول للدراسة

سؤال الدراسة الرئيسي الأول وينص على: " ما واقع تثبيت ملكية الأراضي للنساء في قرية المجد قبل حلول إجراءات التسوية من وجهة نظر مالكات الأراضي؟"

وللإجابة عن السؤال تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لاستجابات المبحوثات نحو الفقرات التي تقيس واقع تثبيت ملكية الأراضي للنساء قبل حلول إجراءات التسوية من وجهات نظر مالكاتها في قرية المجد ، والذي يشمل ثلاثة أبعاد، وهي: الحق في التملك، الحق في التصرف، والحق في الاستثمار، وتشير النتائج الواردة في جدول (1.4) إلى أن استجابات المبحوثات حول واقع تثبيت الملكية لاراضي النساء قبل حلول إجراءات التسوية من وجهات نظر مالكاتها جاءت منخفضة، بمتوسط حسابي بلغ (1.89) وانحراف معياري (0.75)، مما يعني أن نسبة تمتع مالكات الاراضي بتثبيت الملكية قبل حلول إجراءات التسوية من وجهة نظرهنّ قد بلغت (37.8%)إضافة إلى ذلك، تشير النتائج إلى أن اتجاهات المبحوثات نحو أبعاد واقع تثبيت الملكية للأراضي (الحق في التملك، الحق في التصرف، الحق في

الاستثمار) قبل حلول إجراءات التسوية جاءت جميعها منخفضة بمتوسط تراوح بين (1.64–2.23)، وتشير النتائج أن تمتع مالكات الأراضي بالحق في التملك كان الأبرز قبل حلول إجراءات التسوية من وجهة نظرهنّ وبنسبة بلغت (44.6%)، تلا ذلك التمتع بالحق في التصرف بنسبة بلغت (34.4%) والحق في الاستثمار و(32.8%) .

جدول رقم (1.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية النسبة المئوية لاستجابات المبحوثات حول واقع تثبيت ملكية الأراضي للنساء في قرية المجد قبل حلول إجراءات التسوية

الترتيب	أبعاد واقع تثبيت الملكية للأراضي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	مستوى الإجابة
1	الحق في التملك	2.23	0.85	44.6	**منخفض**
2	الحق في التصرف	1.72	0.80	34.4	**منخفض**
3	الحق في الاستثمار	1.64	0.80	32.8	**منخفض**
	واقع تثبيت ملكية الأراضي للنساء قبل حلول إجراءات التسوية	**1.89**	**0.75**	**37.8**	**منخفض**

وفيما يأتي عرض وتحليل لنتائج فقرات أبعاد متغير واقع تثبيت ملكية الأراضي للنساء في قرية المجد قبل حلول إجراءات التسوية الموزعة على ثلاثة أبعاد ممثلة في الحق في التملك، الحق في التصرف، الحق في الاستثمار من خلال حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لاستجابات المبحوثات نحو الفقرات التي تقيس تلك الأبعاد مرتبة ترتيبا تنازليا حسب درجات الوسط الحسابي والتي سيتم تناولها الترتيب، وهي:

1.1.1.4 عرض وتحليل نتائج فقرات بعد الحق في التملك

يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول (2.4) أن نسبة تمتع مالكات الأراضي في قرية المجد بحق التملك للأراضي قبل حلول إجراءات التسوية من وجهة نظرهنّ قد بلغت (44.6%)، وهي تعبّر عن مستوى منخفض من الحصول على حقهنّ في التملك، وتشير النتائج إلى أن اتجاهات المبحوثات نحو جميع الفقرات التي تقيس واقع حق النساء في قرية المجد بتملك الأراضي قبل حلول إجراءات التسوية جاءت بين المنخفضة والمتوسطة بمتوسط تراوح بين (1.52–2.71)، بحيث كان توافر الأعراف التي تحفظ حق النساء بملكية الأرض في قرية المجد الأبرز بنسبة بلغت (54.2%)، تلا ذلك توفر المعرفة لدى النساء بقرية المجد بمساحة ومواقع الأراضي اللاتي يمتلكنها بنسبة (48.8%) و (48.6%) على التوالي، في حين كان امتلاك النساء في قرية المجد لكافة المستندات التي تفيد بحقهنّ في ملكية الأراضي الخاصة بهنّ الأقل تحققا بنسبة (30.4%) وبمستوى تحقق منخفض، تلاها شعور النساء في قرية المجد بالراحة والأمان لعدم الاعتداء على الأرض الخاصة بهنّ بنسبة (38.4%) وبمستوى منخفض.

جدول رقم (2.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لاستجابات المبحوثات حول حق النساء في قرية المجد في تملك الأراضي قبل حلول إجراءات تسوية الأراضي

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	مستوى الإجابة
1	يتوفر في القرية أعرافا تحفظ للنساء حقها في ملكية الأرض.	2.71	1.01	54.2	**متوسط**
3	كنت على علم بمساحة الأرض التي أمتلكها.	2.44	1.08	48.8	**متوسط**
4	كنت على علم بموقع الأرض التي أمتلكها وحدودها.	2.43	1.06	48.6	**متوسط**
2	كنت مطمئناً بأن الأرض التي أمتلكها لا ينازعني فيها أحد.	2.38	1.05	47.6	**متوسط**

6	كنت أمتلك ضمانات تفيد بحقي في تملك الأرض الخاصة بي.	2.24	1.20	44.8	**منخفض**
7	كنت أشعر بالراحة والأمان لعدم الاعتداء على الأرض الخاصة بي.	1.92	1.12	38.4	**منخفض**
5	كنت أمتلك كافة المستندات التي تثبت ملكيتي للأرض الخاصة بي.	1.52	0.73	30.4	**منخفض**
	واقع حق النساء في قرية المجد في تملك الأراضي قبل حلول إجراءات تسوية الأراضي	2.23	0.85	44.6	**منخفض**

2.1.1.4 عرض وتحليل نتائج فقرات بعد الحق في التصرف

يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول (3.4) أن نسبة تمتع النساء في قرية المجد بحق التصرف في الأراضي اللاتي يمتلكنها قبل حلول إجراءات التسوية من وجهة نظر مالكات الأراضي قد بلغت(34.4%) وهي تعبّر عن مستوى منخفض من الحصول على حقهنّ بالتصرف، وتشير النتائج إلى أن اتجاهات المبحوثات نحو جميع الفقرات التي تقيس واقع حق النساء في قرية المجد بالتصرف في الأراضي اللاتي يمتلكنها قبل حلول إجراءات هيئة التسوية جاءت منخفضة بمتوسط تراوح بين (1.83–1.68)، بحيث كان علم ومعرفة المبحوثات بكافة التصرفات التي يجوز اجراءاها في الارض التي يمتلكنها الأبرز بنسبة معرفة بلغت (36.3%)، تلا ذلك عدم وجود الحق لأحد أن يعترض على تصرفات النساء في قرية المجد بالأرض التي يمتلكنها، وأن فيما سبق كان لهنّ الحق الكامل في التصرف بالأرض التي يمتلكنها وكانت لديهن الحرية الكاملة عند القيام بإقامة أي مشروع على الأرض التي يمتلكنها بنسبة (34.6%) لكل منها، في حين كانت

اتجاهات المبحوثات نحو القدرة على تضمين أراضهنّ كيفما يشأن وقدرتهنّ على إقامة الجدران والأبنية على الأرض التي يمتلكنها كانت الأقل بنسبة (33.6%) لكل منهما.

جدول رقم (3.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية النسبة المئوية لاستجابات المبحوثات حول حق النساء في قرية المجد في التصرف بالأراضي الخاصة بهنّ قبل حلول إجراءات التسوية

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	مستوى الإجابة
8	كنت على علم ومعرفة بكافة التصرفات التي يجوز اجراءاها في الارض التي امتلكها	1.83	0.82	36.6	**منخفض**
10	لم يكن الحق لأحد أن يعترض على تصرفي في الأرض التي أمتلكها	1.73	0.91	34.6	**منخفض**
12	كنت فيما سبق أملك الحق الكامل في التصرف بأرضي	1.73	0.90	34.6	**منخفض**
14	كنت أتصرف بحرية كاملة عند القيام بإقامة أي مشروع على الأرض التي أمتلكها	1.73	0.88	34.6	**منخفض**
13	لم يكن باستطاعت أحد منعي من بيع الأرض التي أملكها إذا أردت ذلك	1.71	0.88	34.2	**منخفض**
11	كنت قادرةً فيما سبق على إقامة الجدران والأبنية على الأرض التي أمتلكها	1.68	0.85	33.6	**منخفض**
9	تمكنت في السابق من تضمين ارضي كيفما كنت أشاء	1.68	0.79	33.6	**منخفض**
	واقع حق النساء في قرية المجد في التصرف بأرضهن قبل حلول إجراءات تسوية الأراضي	**1.72**	**0.80**	**34.4**	**منخفض**

3.1.1.4 عرض وتحليل نتائج فقرات بعد الحق في الاستثمار

يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول (4.4) أن نسبة تمتع النساء في قرية المجد بحق الاستثمار في الأراضي اللاتي يمتلكنها قبل حلول إجراءات اعمال التسوية من وجهة نظر مالكات الأراضي قد بلغت (32.8%)، وهي تعبّر عن مستوى منخفض في الحصول على حقهنّ في الاستثمار، وتشير النتائج إلى أن اتجاهات المبحوثات نحو جميع الفقرات التي تقيس واقع حق النساء في قرية المجد بالاستثمار في الأراضي اللاتي يمتلكنها قبل حلول إجراءات اعمال التسوية جاءت منخفضة بمتوسط تراوح بين (1.63–1.66)، بحيث كانت قدرة النساء في قرية المجد بإنشاء مشاريع استثمارية دون منازع الأبرز وبنسبة (33.2%)، تلا ذلك عدم وجود حق لأي أحد بمشاركة النساء في العائدات المادية من استثمار الأراضي الخاصة بهنّ بنسبة (33.0%)، في حين كانت اتجاهات المبحوثات نحو القدرة على التعاقد من أجل استثمار الأرض الخاصة بهن والقدرة على تأهيل واستصلاح الارض التي يمتلكنها من أجل الاستثمار الاقل تحققا وبنسبة (32.6%) لكل منهما.

جدول رقم (4.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لاستجابات المبحوثات حول حق النساء في قرية المجد في استثمار اراضهنّ قبل حلول إجراءات تسوية الأراضي

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	مستوى الإجابة
15	كنت فيما سبق أقوم بإنشاء مشاريع استثمارية دون منازع	1.66	0.84	33.2	**منخفض**
17	لم يكن يحق لأحد مشاركتي في العائدات المادية من استثمار الأرض الخاصة بي	1.65	0.81	33.0	**منخفض**
19	كنت قادرة على تحسين وضعي الاقتصادي لاستثماري في	1.64	0.80	32.8	**منخفض**

	الأرض التي امتلكها				
18	كنت قادرة على تأهيل واستصلاح الارض التي أمتلكها من أجل استثمارها	1.63	0.80	32.6	**منخفض**
16	كنت قادرةً على التعاقد من أجل استثمار الأرض الخاصة بي	1.63	0.80	32.6	**منخفض**
	واقع حق النساء في قرية المجد في استثمار أراضهنّ قبل حلول إجراءات تسوية الأراضي	**1.64**	**0.80**	**32.8**	**منخفض**

2.1.4 عرض نتائج السؤال الرئيسي الثاني للدراسة

ينص سؤال الدراسة الرئيسي الثاني على: " **ما واقع تثبيت ملكية الأرضي للنساء في قرية المجد في ظل إجراءات التسوية من وجهة نظر مالكات الأراضي ؟**"، وللإجابة عن هذا السؤال تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لاستجابات المبحوثات نحو الفقرات التي تقيس واقع تثبيت ملكية الأراضي للنساء اللاتي يمتلكنها في ظل إجراءات التسوية من وجهات نظر مالكاتها في قرية المجد، والذي يشمل ثلاثة أبعاد، وهي: الحق في التملك، الحق في التصرف، والحق في الاستثمار، وتشير النتائج الواردة في جدول (5.4) إلى أن استجابات المبحوثات حول واقع تثبيت ملكية الأراضي للنساء في ظل إجراءات التسوية جاءت مرتفعة، بمتوسط حسابي بلغ (3.74) وانحراف معياري (0.81)، مما يعني أن نسبة تمتع مالكات الأراضي في قرية المجد بالتصرف الآمن للأراضي في ظل إجراءات التسوية من وجهة نظرهنّ قد بلغت (74.8%).إضافة إلى ذلك، تشير النتائج إلى أن اتجاهات المبحوثات نحو أبعاد واقع تثبيت ملكية الاراضي للنساء (الحق في التملك، الحق في التصرف، الحق في الاستثمار) في ظل إجراءات التسوية جاءت جميعها مرتفعة بمتوسط تراوح بين (3.54–4.01)، بحيث أن تمتع مالكات الأراضي بالحق في

التملك كان الأبرز في ظل إجراءات التسوية من وجهة نظرهنّ وبنسبة بلغت (80.2%) بمستوى تحقيق مرتفع، تلا ذلك التمتع بالحق في التصرف والحق في الاستثمار بنسبة بلغت (73.2%) و(70.8%) على التوالي، وبمستوى تحقيق متوسط.

جدول رقم (5.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لاستجابات المبحوثات حول واقع تثبيت ملكية الأراضي للنساء في قرية المجد في ظل إجراءات التسوية

الترتيب	أبعاد واقع تثبيت ملكية الاراضي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	مستوى الإجابة
1	الحق في التملك	4.01	0.92	80.2	**مرتفع**
2	الحق في التصرف	3.66	0.96	73.2	**متوسط**
3	الحق في الاستثمار	3.54	0.88	70.8	**متوسط**
	واقع تثبيت ملكية الأراضي للنساء في ظل إجراءات التسوية	**3.74**	**0.81**	**74.8**	**مرتفع**

وفيما يأتي عرض وتحليل لنتائج فقرات أبعاد متغير واقع تثبيت ملكية الأراضي للنساء في قرية المجد في ظل إجراءات التسوية الموزعة على ثلاثة أبعاد ممثلة بالحق في التملك، الحق في التصرف، الحق في الاستثمار من خلال حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لاستجابات المبحوثات نحو الفقرات التي تقيس تلك الأبعاد مرتبة ترتيبا تنازليا حسب درجات الوسط الحسابي والتي سيتم تناولها بالترتيب، وهي:

1.2.1.4 عرض وتحليل نتائج فقرات بعد الحق في التملك

يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول (6.4) أن نسبة تمتع النساء في قرية المجد بحق التملك للأراضي في ظل إجراءات التسوية من وجهة نظر مالكات الأراضي قد بلغت (80.2%)، وهي تعبّر عن مستوى مرتفع من الحصول على حقهنّ في التملك، وتشير النتائج إلى أن اتجاهات المبحوثات نحو جميع الفقرات التي تقيس واقع حق النساء في قرية المجد بتملك الأراضي في ظل إجراءات التسوية جاءت مرتفعة بمتوسط تراوح بين (3.43–4.33)، بحيث كان توافر المعرفة لدى النساء بقرية المجد بمساحة الأراضي التي يمتلكنها الأبرز تحققا في حق التملك في ظل التسوية بنسبة (86.6%)، تلا ذلك مساهمة اعمال التسوية في حفظ ملكية الأرض للنساء في القرية والتي بلغت (86.0%)، في حين كان امتلاك النساء في قرية المجد لكافة المستندات التي تثبت حقهنّ في ملكية الأراضي الخاصة بهنّ الأقل تحققا وبنسبة (68.6%)، تلاها شعور النساء في قرية المجد بالراحة والأمان بعدما حصلنّ على سند رسمي بملكية الأرض الخاص بهنّ نتيجة عملية التسوية بنسبة (69.0%).

جدول رقم (6.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لاستجابات المبحوثات حول حق النساء في قرية المجد في تملك الأراضي في ظل إجراءات تسوية الأراضي

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	مستوى الإجابة
3	أصبحت على علم بمساحة الأرض التي أمتلكها.	4.33	0.89	86.6	**مرتفع**
1	ساهمت هيئة التسوية في حفظ ملكية الأرض للنساء في القرية.	4.30	0.72	86.0	**مرتفع**
4	أصبحت على علم بموقع الأرض التي أمتلكها وحدودها.	4.28	0.93	85.6	**مرتفع**
2	أصبحت مطمئناً بأن الأرض التي أمتلكها لا ينازعني فيها أحد.	4.27	0.85	85.4	**مرتفع**

6	اشعر بالراحة والاطمئنان بعدما حصلت على سند رسمي بملكية الأرض الخاص بي نتيجة عملية التسوية	3.45	1.60	69.0	**مرتفع**
5	حصلت على كافة المستندات التي تثبت ملكيتي للأرض	3.43	1.61	68.6	**مرتفع**
	واقع حق النساء في قرية المجد في تملك الأراضي في ظل إجراءات تسوية الأراضي	**4.01**	**0.92**	**80.2**	**مرتفع**

2.2.1.4 عرض وتحليل نتائج فقرات بعد الحق في التصرف

يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول (7.4) أن نسبة تمتع النساء في قرية المجد بحق التصرف في الأراضي اللاتي يمتلكنها في ظل إجراءات التسوية من وجهة نظر مالكات الأراضي قد بلغت (73.2%)، وهي تعبّر عن مستوى متوسط من الحصول على حقهنّ في التصرف، وتشير النتائج إلى أن اتجاهات المبحوثات نحو جميع الفقرات التي تقيس واقع حق النساء في قرية المجد بالتصرف في الأراضي اللاتي يمتلكنها في ظل إجراءات التسوية جاءت مرتفعة ومتوسطة بمتوسط تراوح بين (2.91–4.17)، بحيث كان عدم وجود الحق لأي أحد أن يعترض على تصرفات النساء في قرية المجد بالأرض التي يمتلكنها الأبرز تحققا وبنسبة بلغت (83.4%)، تلا ذلك القدرة على زراعة الأرض وقتما تشاء النساء بنسبة (77.2%)، في حين كان معرفة المبحوثات بكافة التصرفات التي يجوز اجراءاها في الارض التي يمتلكنها الأقل تحققا بنسبة بلغت (58.2%)، تلا ذلك قدرة النساء على بيع الأرض التي يمتلكنها بنسبة بلغت (69.6%).

جدول رقم (7.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لاستجابات المبحوثات حول حق النساء في قرية المجد في التصرف بالأراضي الخاصة بهنّ في ظل إجراءات التسوية

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	مستوى الإجابة
10	لا يحق لأحد أن يعترض على تصرفي في الأرض التي أمتلكها	4.17	1.97	83.4	**مرتفع**
8	أستطيع زراعة الأرض الخاصة بي وقتما أشاء	3.86	1.03	77.2	**مرتفع**
9	يمكنني ان اتصرف بأرضي كيفما أشاء	3.84	1.00	76.8	**مرتفع**
11	أصبحت قادرةً على إقامة الجدران والأبنية على الأرض التي أمتلكها	3.78	1.15	75.6	**مرتفع**
13	أتصرف بحرية كاملة عند اقامة أي مشروع على الأرض التي أمتلكها	3.62	1.09	72.4	**متوسط**
12	لا يستطيع أحد منعي من بيع الأرض التي أملكها إذا أردت ذلك	3.48	1.21	69.6	**متوسط**
7	اصبحت على علم ومعرفة بكافة التصرفات التي يجوز اجراءاها في الارض التي امتلكها	2.91	2.13	58.2	**متوسط**
	واقع حق النساء في قرية المجد/دورا في التصرف بالأراضي الخاصة بهنّ في ظل إجراءات تسوية الأراضي	**3.66**	**0.96**	**73.2**	**متوسط**

3.2.1.4 عرض وتحليل نتائج فقرات بعد الحق في الاستثمار

يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول (8.4) أن نسبة تمتع النساء في قرية المجد بحق الاستثمار في الأراضي اللاتي يمتلكنها في ظل إجراءات التسوية من وجهة نظر مالكات الأراضي قد بلغت (70.8%)، وهي تعبّر عن مستوى متوسط من الحصول على حقهنّ في الاستثمار، وتشير النتائج إلى أن اتجاهات المبحوثات نحو غالبية الفقرات التي تقيس واقع حق النساء في قرية المجد بالاستثمار في الأراضي اللاتي

يمتلكنها في ظل إجراءات لتسوية جاءت متوسطة بمتوسط تراوح بين (3.42–3.75)، بحيث كانت قدرة النساء في قرية المجد على إنشاء مشاريع استثمارية خاصة بهنّ دون منازع الأبرز تحققا في حقها بالاستثمار وبنسبة (75.0%)، تلا ذلك القدرة على التعاقد من أجل استثمار الأرض الخاصة بهن بنسبة (70.6%)، في حين كانت اتجاهات المبحوثات نحو تحسين الوضع الاقتصادي نتيجة الاستثمار في الأرض التي يمتلكنها بنسبة (68.4%).

جدول رقم (8.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لاستجابات المبحوثات حول حق النساء في قرية المجد في استثمار اراضهنّ في ظل إجراءات تسوية الأراضي

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	مستوى الإجابة
16	أقوم بإنشاء مشاريع استثمارية دون منازع	3.75	0.92	75.0	**مرتفع**
17	أصبحت قادرةً على التعاقد من أجل استثمار الأرض الخاصة بي	3.53	0.98	70.6	**متوسط**
18	لا يحق لأحد مشاركتي في العائدات المادية من استثمار الأرض الخاصة بي.	3.52	1.01	70.4	**متوسط**
15	أقوم بتأهيل واستصلاح الارض التي أمتلكها من أجل استثمارها	3.46	0.93	69.2	**متوسط**
14	أحسن من وضعي الاقتصادي لاستثماري في الأرض التي امتلكها	3.42	0.91	68.4	**متوسط**
	واقع حق النساء في قرية المجد/دورا في استثمار أراضهنّ في ظل إجراءات تسوية الأراضي	**3.54**	**0.88**	**70.8**	**متوسط**

3.1.4 عرض نتائج السؤال الرئيسي الثالث للدراسة

ينص سؤال الدراسة الرئيسي الثالث على: "**ما مدى اتباع مبدأ المساواة بين الجنسين في توزيع الميراث في قرية المجد من وجهة نظر مالكات الأراضي ؟**"، وللإجابة عن هذا السؤال تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لاستجابات المبحوثات نحو الفقرات التي تقيس مدى اتباع مبدأ المساواة بين الجنسين في توزيع الميراث في قرية المجد من وجهة نظر مالكات الأراضي في تلك القرية، وتشير النتائج الواردة في جدول (9.4) إلى أن استجابات المبحوثات حول اتباع مبدأ المساواة بين الجنسين في توزيع الميراث في قرية المجد جاءت متوسطة، بمتوسط حسابي بلغ (3.27) وانحراف معياري (0.73)، مما يعني أن نسبة اتباع مبدأ المساواة بين الجنسين في توزيع الميراث في قرية المجد من وجهة نظر مالكات الأراضي في تلك القرية قد بلغت (65.4%)، ونلاحظ من خلال النتائج أن اتجاهات المبحوثات نحو غالبية الفقرات التي تقيس مدى اتباع مبدأ المساواة بين الجنسين في توزيع الميراث في قرية المجد جاءت متوسطة بمتوسط تراوح بين (2.42–3.94).وإضافة الى ذلك تشير النتائج الى أن اعتراف أهالي قرية المجد بحق الإناث في الميراث كالذكور كان الأبرز بنسبة تحقيق بلغت (78.8%) وبمستوى مرتفع، تلا ذلك عدم تمييز أهالي قرية المجد بين الذكور والإناث بشأن التركة والانفاق بنسبة تحقق بلغت (74.4%) وبمستوى مرتفع، في حين كانت اتجاهات المبحوثات نحو علمهنّ الكافي حول نصيب المرأة من التركة في الأراضي الأميرية وكذلك الأراضي المملوكة الأقل وبنسبة تحقق (48.4%)، تلاها انحياز أهالي قرية المجد الى إنصاف الذكور على حساب الإناث بنسبة (53.6%).

جدول رقم (9.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لاستجابات المبحوثات حول مدى اتباع مبدأ المساواة بين الجنسين في توزيع الميراث في قرية المجد

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	مستوى الإجابة
1	يعترف أهلي بحقي في الميراث كإخوتي الذكور	3.94	0.97	78.8	**مرتفع**
4	لا يميز أهلي بيني وبين اخوتي في التعامل بشأن التركة والإنفاق	3.72	3.76	74.4	**مرتفع**
7	أنا راضٍ عن قسمتي في الميراث	3.63	1.11	72.6	**متوسط**
8	يعتبر أهلي كافة أبنائهم في نفس الدرجة من الأهمية عند توزيع التركة	3.44	0.97	68.8	**متوسط**
6	يهتم أهلي بمبدأ المساواة بين الجنسين في توزيع المواريث	3.42	0.93	68.4	**متوسط**
9	لا يميز أهلي بين الذكور والإناث في حيوية المكان عند توزيع التركة	3.27	1.16	65.4	**متوسط**
3	يهتم أهلي واخوتي برأيي في اختيار مكان حصتي التي سأحصل عليها	2.91	1.32	58.2	**متوسط**
5	ينحاز أهلي إلى إنصاف اخوتي الذكور على حساب حق الإناث	2.68	0.93	53.6	**متوسط**
2	انا على علم كاف حول نصيب المرأة من التركة في الأراضي الأميرية وكذلك الأراضي المملوكة	2.42	1.03	48.4	**متوسط**
	مدى اتباع مبدأ المساواة بين الجنسين في توريت الميراث في قرية المجد	**3.27**	**0.73**	**65.4**	**متوسط**

4.1.4 عرض نتائج السؤال الرئيسي الرابع للدراسة

ينص سؤال الدراسة الرئيسي الرابع على: **ما مدى مراعاة استكمال حق المرأة في الميراث في قرية المجد من وجهة نظر مالكات الأراضي؟** وللإجابة عن هذا السؤال تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لاستجابات المبحوثات نحو الفقرات التي تقيس مدى مراعاة استكمال حق المرأة في الميراث في قرية المجد من وجهة نظر مالكات الأراضي في تلك القرية، وتشير النتائج الواردة في جدول (10.4) إلى أن استجابات المبحوثات حول مدى مراعاة استكمال حق المرأة في الميراث في قرية المجد من وجهة نظر مالكات الأراضي في تلك القرية جاءت متوسطة، بمتوسط حسابي بلغ (3.38) وانحراف معياري (0.84)، كما وتشير النتائج الى أن نسبة مراعاة استكمال حق المرأة في الميراث في قرية المجد من وجهة نظر مالكات الأراضي في تلك القرية قد بلغت (67.6%)، ونلاحظ من خلال النتائج أن اتجاهات المبحوثات نحو غالبية الفقرات التي تقيس مراعاة استكمال حق المرأة في الميراث في قرية المجد جاءت متوسطة بمتوسط حسابي تراوح بين (1.98-3.99).

إضافة الى ذلك تشير النتائج أن توزيع الميراث لكافة أقسام التركة كان الأبرز تحقيقا وبنسبة بلغت (79.8%) وبمستوى تحقيق مرتفع، تلا ذلك ورث المالكات أرضاً مناسبة لإقامة الأنشطة الزراعية بنسبة تحقق (79.6%) وبمستوى مرتفع، في حين كانت اتجاهات المبحوثات نحو مراعاة أهاليهن لتقدير اثمان الارض قبل توزيعها الأقل وبنسبة تحقق (39.6%)، تلاها حصول النساء في قرية المجد على أرض موروثة ذات أهمية تجارية بنسبة (62.8%).

جدول رقم (10.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لاستجابات المبحوثات حول مدى مراعاة استكمال حق المرأة في الميراث في قرية المجد

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	مستوى الإجابة
6	تم توزيع الميراث لكافة أقسام التركة	3.99	2.91	79.8	**مرتفع**
5	ورثت أرضاً مناسبة لإقامة أنشطة زراعية	3.98	1.05	79.6	**مرتفع**
1	حصلت على حقي في الميراث بشكل كامل دون نقص	3.76	1.18	75.2	**مرتفع**
2	كانت الأرض التي ورثتها مناسبة لأغراض البناء	3.58	1.18	71.6	**متوسط**
3	الأرض التي ورثتها في موقع حيوي	3.37	0.98	67.4	**متوسط**
8	تم توزيع التركة بطريقة مرضيه وبإنصاف	3.25	1.06	65.0	**متوسط**
4	الأرض التي ورثتها ذات أهمية تجارية	3.14	1.01	62.8	**متوسط**
7	تم مراعاة تقدير اثمان الارض قبل توزيعها	1.98	1.22	39.6	**متوسط**
	مدى مراعاة استكمال حق المرأة في الميراث في قرية المجد	**3.38**	**0.84**	**67.6**	**متوسط**

5.1.4 عرض نتائج السؤال الرئيسي الخامس للدراسة

ينص سؤال الدراسة الرئيسي الخامس على: " **ما هي أبرز المشكلات التي واجهتها نساء قرية المجد أثناء عملية توزيع التركة؟**"، وللإجابة عن هذا السؤال سئلت المبحوثات بسؤال مفتوح عن المشكلات التي واجهتها أثناء عملية توزيع التركة، فأجابت (88) من المبحوثات بعدم مواجهتهنّ لأي مشكلة أثناء عملية توزيع التركة، في حين أن (32) من المبحوثات قد واجهت مشكلة أو أكثر أثناء عملية توزيع التركة، حيث تركزت المشكلات التي واجهتها المالكات في أربع مشكلات رئيسية، بحيث كانت أبرز المشكلات التي واجهت

مالكات الأراضـي اعتراض الورثة علـى مكان الأرض (حيويـة الموقـع)، حيث بلغت نسبة المالكات اللواتي واجهنّ ذلك (43.8%)، وتلا ذلك الاعتراض علـى مساحة الأرض الموروثة، حيث بلغت نسبة المالكات اللاتـي واجهـنّ ذلـك (37.5%)، وتلاهمـا تقييـد بيـع الوارثـات الأراضـي للإخـوة فقـط(31.3%)، وحـدوث خلافات عائلية في تقسيم الحصص بين الورثة، حيث بلغت نسبة المالكات اللواتي واجهنّ ذلك و(21.9) على التوالي.

6.1.4 عرض نتائج السؤال الرئيسي السادس للدراسة

ينص سؤال الدراسة الرئيسي الخامس على: " **ما هي أبرز الأنشطة الاقتصادية التي استثمرت بها مالكات الأراضي في قرية المجد أو تخطط للاستثمار بها بعدما تملكت الأرض؟**"

وللإجابة عن هذا السؤال سئلت المبحوثات بسؤال مفتوح عن الأنشطة الإقتصادية التي استثمرت بها أو تخطط للاستثمار بها بعدما تملكت الأرض، حيث تركزت الأنشطة الإقتصادية التي استثمرت بها مالكات الأراضي في قرية المجد أو تخطط للاستثمار بها بعدما تملكت الأرض في أربع قطاعات رئيسية، كانت أبرزها الاستثمار في القطاع الزراعي من خلال زراعة الأرض، حيث بلغت نسبة المالكات اللواتي يردنّ الاستثمار في القطاع الزراعي ذلك (71.7%، ن=86)، وتلا ذلك الاستثمار في البناء، حيث بلغت نسبة المالكات اللاتي يردنّ الاستثمار من خلال البناء(26.7%، ن=32)، وتلاهما الاستثمار في التعليم من خلال تعليم الابناء، حيث بلغت نسبة المالكات اللواتي يردن الأستثمار ببيع الأرض في تعليم الأبناء (6.7%، ن=8)، في حين بلغت نسبة المالكات اللواتي يردينّ الاستثمار في قطاعات أخرى (10%، ن=12).

7.1.4عرض نتائج السؤال الرئيسي السابع للدراسة

وينص السؤال الرئيسي السابع على: ما دور اعمال تسوية الأراضي والمياه في تثبيت ملكية الأراضي للنساء في قرية المجد من وجهة نظر العاملين القائمين على اعمال التسوية؟

تم اخذ وجهة نظر العاملين القائمين على اعمال التسوية في القرية من خلال طرح الأسئلة المتعلقة بنموذج المقابلات والاجابة عليها وهي تندرج تحت السؤال الرئيسي السابع وهي كالتالي:

1.7.1.4 عرض نتائج السؤال الاول في المقابلة

ينص السؤال على: " **إلى أي مدى حققت هيئة تسوية الأراضي والمياه في قرية المجد أهدافها من وجهة نظر القائمين على أعمال تسوية الأراضي في القرية؟**".

من خلال إجابات عينة الدراسة لهذه الأداة، اتفق (46.2%، ن=6) من أفراد عينة المقابلة على أن هيئة تسوية الأراضي والمياه قد حققت أهدافها بشكل كبير في قرية المجد/دورا، بينما اتفق (53.8%، ن=7) على أن هيئة تسوية الأراضي والمياه قد حققت أهدافها بشكل متوسط، ووفقا لذلك تم سؤال العينة التي تمت مقابلتها عن مدى استعداد أهالي قرية المجد للتعاون مع القائمين على أعمال تسوية الأراضي من وجهة نظرهم، فإتفق (84.6%، ن=11) منهم على أن أهالي قرية المجد قد كانوا أحيانا على استعداد للتعاون مع القائمين على أعمال تسوية الأراض، بينما اتفق فقط (15.4%، ن=2) منهم على أن أهالي قرية المجد قد كانوا دائما على استعداد للتعاون مع القائمين على أعمال تسوية الأراض، إضافة لذلك إتفق (76.9%، ن=10) منهم على أن استجابة الأهالي في قرية المجد للتعليمات الصادرة عن هيئة التسوية بدرجة متوسطة، في حين وإتفق (23.1%، ن=3) منهم على أن استجابة الأهالي في قرية المجد للتعليمات الصادرة عن هيئة التسوية بدرجة كبيرة.

2.7.1.4 عرض نتائج السؤال الثاني في المقابلة

ينص السؤال على: " **ما مدى نجاعة التشريعات النافذة والمتعلقة بالتسوية في عملية تثبيت الملكية بشكل عام من وجهة نظر القائمين على أعمال التسوية في قرية المجد؟**"

أظهرت نتائج المقابلة أن غالبية العينة (61.5%، ن=8) قد اتفقت ان نجاعة التشريعات النافذة والمتعلقة بالتسوية في عملية تثبيت الملكية بشكل عام كانت متوسطة، بينما اتفق (23.1%، ن=3) و (23.1%، ن=3) على أن نجاعة التشريعات النافذة والمتعلقة بالتسوية في عملية تثبيت الملكية بشكل عام كانت مرتفعة ومنخفضة على التوالي، كما وأشار (76.9%، ن=10) من عينة الدراسة على أن التشريعات النافذة والمتعلقة بالتسوية تحتاج الى تعديل وذلك لأن بعض هذه القوانين تابعة لقانون تسوية الأراضي والمياه عام 1952، فتحتاج هذه التشريعات الى تعديل كون فلسطين حالة فريدة ودولة تحت احتلال، فتحتاج الى قوانين تصوب أو تعدل بعض هذه الأمور.

3.7.1.4 عرض نتائج السؤال الثالث في المقابلة

ينص السؤال على: " **ما البعد التنموي المرجو من عملية تسوية الأراضي في قرية المجد من وجهة نظر القائمين على أعمال تسوية الأراضي في القرية؟**".

ركز أفراد العينة الذين تمت مقابلتهم على أن عملية تسوية الأراضي في قرية المجد قد حققت بعد تنموي اقتصادي وبعد اجتماعي، أظهرت نتائج المقابلة أن غالبية عينة المقابلة (69.2%، ن=11) قد اتفقت على أهمية عملية تسوية الأراضي في تحقيق البعد التنموي الاجتماعي والذي تمثل في تحقيق الأمن والسلم الأهلي من خلال التخطيط المستقبلي لشبكة طرق ثابته توصل جميع قطع الأراضي بالطرق والذي ينعكس في توفير مشاريع لها من قبل الهيئات المحلية، إضافة الى المحافظة على تثبيت الملكية الفردية والعامة من

خلال وجود مخططات مساحة وجداول حقوق كمرجع رسمي، أما على صعيد البعد التنموي الإقتصادي فقد إتفق (38.5%، ن=5) على أهمية تطبيق عملية تسوية الأراضي في قرية المجد على تحقيق التنمية الاقتصادية في القرية من خلال حصول أصحاب الحقوق على سندات تسجيل تسمح لهم بالاستثمار في المشاريع الاقتصادية على اختلافها كبناء مجمعات تجارية أو شقق سكنية وغيرها إضافة الى تحقيق الحرية الكاملة للمالكين في التصرف في الملك الخاص بهم.

4.7.1.4 عرض نتائج السؤال الرابع للمقابلة

ينص السؤال على: " **ما مدى مراعاة حق المرأة في الميراث في قرية المجد من وجهة نظر القائمين على أعمال تسوية الأراضي في القرية؟**

أشار (53.8%، ن=7) من أفراد العينة الذين تمت مقابلتهم على أن مراعاة حق المرأة في الميراث في قرية المجد كان متوسط، بينما أشار (23.1%، ن=3) و (23.1%، ن=3) أن مراعاة حق المرأة في الميراث كان مرتفعا ومنخفضا على التوالي، وقد أبدى المبحوثين أن مجتمع قرية المجد لا زال مجتمعا ذكوريا، ولا زال هناك عائلات لا تراعي حق المرأة في الميراث وأن قامت بتوزيع الميراث فستكون حصة المرأة ليس لها قيمة بالمقارنة مع حصة الذكور، وأضاف البعض أن المرأة في قرية المجد من النادر أن تقوم برفع إدعاء على اخوتها للحصول حقها في الميراث أو الحصول على حقها الكامل مع توجه البعض الى المطالبة بحققهنّ كما هو في الشرع، إضافة الى ذلك أكد (30.8%، ن=4) أن عملية التسوية أسهمت بشكل كبير في إدراج حق المرأة ضمن جدول الحقوق ضمن النطاق الشرعي، ولا سيما في حال تقدمت المرأة بطلب لدى التسوية للمطالبة بحقها والتعاون معها.

5.7.1.4 عرض نتائج السؤال الخامس للمقابلة

ينص السؤال على: " ما مدى اتباع مبدأ المساواة بين الجنسين في توزيع الميراث في قرية المجد من وجهة نظر القائمين على أعمال تسوية الأراضي في القرية؟ .

أكد (61.5%، ن=8) من أفراد العينة الذين تمت مقابلتهم على أن مستوى اتباع مبدأ المساواة بين الجنسين في توزيع الميراث في قرية المجد كان متوسط، بينما أشار (7.7%، ن=1) و (30.8%، ن=4) أن مستوى اتباع مبدأ المساواة بين الجنسين في توزيع الميراث في قرية المجد كان مرتفعا ومنخفضا على التوالي، وقد أبدى المبحوثين (84.6%، ن=11) أن من مظاهر عدم اتباع مبدأ المساواة بين الجنسين في توزيع الميراث في قرية المجد كان عدم مراعاة البعد الحيوي للأرضي الخاصة بالمرأة بمستوى متوسط، وأشار (85.4%، ن=2) عدم مراعاة أهالي قرية المجد البعد الحيوي للأرضي الخاصة بالمرأة.

7.1.4 .6 عرض نتائج السؤال السادس للمقابلة

ينص السؤال على: " **ما هي أبرز المعيقات التي واجهت العاملين القائمين على أعمال تسوية الأراضي في قرية المجد؟**"

من خلال المقابلات التي تم إجراءها مع عينة الدراسة أكد غالبية عينة الدراسة (76.9%، ن=10) على أن إجراءات هيئة تسوية الأراضي في قرية المجد غير منسجمة مع ما المخطط الزمني الذي تم وضعه ، وأشار (61.5%، ن=8) على أن إجراءات التسوية في قرية المجد كانت سلسة بدرجة متوسطة، مما يعني وجود مجموعة من المعيقات التي واجهت العاملين القائمين على أعمال تسوية الأراضي في قرية المجد، ولعل أبرز هذه المعيقات التي واجهت العاملين القائمين على أعمال تسوية الأراضي في قرية المجد كانت وجود المشاكل بين الورثة من جهة ومشاكل على الحدود والملكية مع الجيران من جهة أخرى، حيث إتفق على ذلك

(61.5%، ن=8)، تلاها عدم تواجد أصحاب الأراضي أثناء عملية المسح الميداني سواء للأفراد المغتربين خارج البلاد أو للأفراد العاملين سواء في أراضي فلسطين المحتلة أو في الأراضي الفلسطينية، حيث أشار الى ذلك (53.8%، ن=7)، بينما أكد (30.8%، ن=4) على مواجهتهم مشكلة عدم وعي أهالي قرية المجد بأهمية التسوية وإجراءاتها وقوانينها، في حين أشار (23.1%، ن=3) على عدم امتلاك المواطنين لأوراق ثبوتية ومستندات متعلقة بملكية الأراض، وأشار المبحوثين لمجموعة من الأساليب التي قاموا باتباعها لحل الإشكاليات والخلافات بين الأهالي، حيث أكد (61.5%، ن=8) على اتباعهم اسلوب الحل الودي من خلال دعوة الأشخاص المتنازعين ومحاورتهم ومحاولة حل النزاع فيما بينهم، وأشار (46.2%، ن=6) على استخدام اسلوب دعوة الأشخاص المتنازعين وطلب اثبات حقوقهم بأوراق ثبوتية ومستندات ومن خلال إفادات من شهود ومجاورين. وأضاف (30.8%، ن=4) على استخدامهم اسلوب إجراء الكشوفات الميدانية من خلال الزيارات للأطراف المتنازعة، وأشار (53.8%، ن=7) على استعانتهم في حل الخلافات بين المتنازعين بالمجلس القروي والوجهاء وأصحاب الاختصاص من المهندسين والمحامين.

7.7.1.4 عرض نتائج السؤال السابع للمقابلة

ينص السؤال على: " **هل كفل قانون التسوية حقوق الأسرى والاسيرات في الاراضي الجاري فيها اعمال التسوية؟**" .

من خلال المقابلات التي تم إجراءها مع عينة الدراسة أكد جميع المبحوثين (100%، ن=13) على أن قانون هيئة تسوية الأرضي لم يكفل حق الأسرى والاسيرات من خلال نصوصا قانونية صريحة تفيد بذلك، إلا أنه الاسرى والاسيرات مواطنين لهم الحق بتقديم الادعاءات من خلال الأهل أو الأزواج ويتم تسجيل حقوقهم

دون حضورهم فكأنهم يتعاملون معاملة أصحاب الأراضي الغائبين، أي أن الإجراءات المتبعة كفلت حقوقهم، وأشار (23.1%، ن=3) على أنه تم تسجيل أكثر من قطعة بأسماء اسرى في قرية المجد.

8.7.1.4 عرض نتائج السؤال الثامن للمقابلة

ينص السؤال على: " **ما هي أبرز المقترحات والتوصيات التي اوصى بها القائمين على أعمال التسوية؟**". من خلال المقابلات التي تم إجراءها، أقترح المبحوثين مجموعة من المقترحات كان أبرزها وباتفاق اغلبية أفراد العينة (53.8%، ن=7) إقامة ندوات وحملات وورش توعية للمواطنين من قبل المجلس القروي وموظفي هيئة التسوية بأهمية عمل هيئة تسوية الأراضي وإجراءات عملها في القرية، إضافة الى عمل ورشات خاصة بتوعية نساء القرية بأهمية عمل التسوية وتوعيتهنّ بالمطالبة بحقوقهنّ، كما وأضاف المبحوثين بشكل فردي بعض الاقتراحات البارزة من وجهة نظرهم منها توفير طاقم داعم لهيئة التسوية للتعريف بمالكي الأراضي في القرية، عمل لجنة للمساعدة في حل الخلافات بين مالكي الاراضي بحيث يتم تمثيلها من خلال مجموعة ممثلة لعائلات القرية، إخضاع جميع موظفي هيئة التسوية لدورات وندوات في حل النزاعات، زيادة الرقابة بكافة أشكالها على أعمال التسوية وإجراءاتها، تعديل واستخدام بعض النصوص القانونية لحل كافة الإشكاليات الحديثة وخصوصا القائمة بسبب الاحتلال، إعطاء المناطق المهمشة سواء مناطق C أو المناطق المحاذية للجدار أهمية أكبر مما هو قائم حاليا وتخفيف الاعباء المادية (الرسوم) على المراجعين، أما فيما يتعلق بالتوصيات، فقد أوصى المبحوثين المواطنين بشكل فردي من وجهة نظرهم على اولا الاهتمام بمسح الأراضي مع فرق التسوية، متابعة قطع الأراضي في مكاتب التسوية وإبراز الأوراق الثبوتية لضمان الحقوق، على النساء أخذ حقهنّ كامل قبل التوقيع على أي ورقة وحث المواطنين على المتابعة الدورية لكافة وسائل التواصل الاجتماعي لمتابعة مكاتب التسوية وإعلاناتهم.

8.1.4 عرض نتائج السؤال الرئيسي الثامن للدراسة

وينص السؤال **على: ما دور اعمال تسوية الأراضي والمياه في تثبيت ملكية الأراضي للنساء في قرية المجد من وجهة نظر المشتركين في الحلقة النقاشية؟**

تم اخذ وجهة نظر المشتركين في الجلسة النقاشية في القرية من خلال طرح عدة اسئلة من نموذج الحلقة النقاشية والاجابة عليها وهي تندرج تحت السؤال الرئيسي الثامن وهي كالتالي:

1.8.1.4 عرض نتائج السؤال الأول في الحلقة النقاشية

ينص السؤال على: " **هل قامت هيئة تسوية الأراضي بعقد الندوات او ورش العمل الخاصة بتوعية النساء بتثبت حقوقهن بالأرض؟**" أشار ممثل هيئة تسوية الأراضي على أن عملية توعية النساء في بداية اعمال التسوية في مدينة دورا كانت متوفرة من خلال طواقم متخصصة، تعمل على موضوع توعية النساء والمواطن بشكل عام ،وعلاقتها كانت مع الهيئات المحلية بطريقة التوعية سواء من خلال الندوات العامة التي عقدت في المجالس القروية أو في الجمعيات النسوية أو من خلال الزيارات الميدانية على البيوت في المناطق الريفية، ولا سيما في بداية المشروع والذي كان ممولا على حساب البنك الدولي والحكومة الفنلندية وذلك بالتعاون مع مؤسسة مختصة تتابع القضايا القانونية الخاصة بالنساء وهي مؤسسة آكت لحل النزاعات ، وأكدت على اجراء ذلك في قرية المجد ممثلة النساء.

2.8.1.4 عرض نتائج السؤال الثاني للحلقة النقاشية

ينص السؤال على: " **ما مدى استعداد الأهالي للتعاون مع القائمين على أعمال تسوية الأراضي؟**"

أشار ممثل المجلس القروي في قرية المجد على الاستعداد التام من قبل أهالي قرية المجد بالتعاون مع هيئة التسوية، وأشار أيضا بحضور أهالي القرية والمجلس القروي دوما في الميدان لتسهيل المهمة على القائمين

بذلك، وأضاف الى عدم وجود أي ملفات من قبل الطابو لم تختم أو توقع وأضاف أن المجلس القروي من المبادرين اول بأول بالتنسيق مع الطابو، واكد ممثل المجلس القروي على أن إجراءات اعمال تسوية الأرض جاءت منسجمة مع متطلبات الأهالي في القرية وتطلعاتهم، حيث كان استحداث مكتب طابو في مجلس الخدمات مع ريف دورا المبادرة الأولى لقرية المجد والمشروع الأول، بحيث تم انهاء 4 احواض خلال مدة قصيرة وقرية المجد كانت مبادرة في مشروع تطويب منطقة C في مكتب ريف دورا كأول قرية.

3.8.1.4 عرض نتائج السؤال الثالث في الحلقة النقاشية

ينص السؤال على: " **ما واقع تثبيت ملكية الاراضي للنساء في قرية المجد في ظل إجراءات اعمال التسوية؟**"من خلال طرح السؤال على ممثلي مجتمع الدراسة، أكد المشاركين على أن **واقع تثبيت ملكية الاراضي للنساء** في قرية المجد واقع متوسط، بحيث أجابت ممثلة النساء "كله يقع على عاتق المواطن والنساء هي الصنف الأخير في اخذ الرأي العام ،خاصة إذا كانت الأرض غير مقسمة والمشاكل ليس بين الاخوة بل بين أبناء العمومة ومن ناحية الميراث تم تقسيم الأرض بدون خلاف او أي مشاكل لدى اغلب الناس بين الورثة اوكد انهم يعطوا الميراث 90% بدون خلاف و10 % بخلاف ومشاكل سواء في فلسطين ام خارجها حيث كان الاهتمام بموضوع النساء بالدرجة الأولى"، وأضافت قائلة" ساهمت اعمال التسوية في التثبيت القانوني للملكية ولكن من يريد ان يعطي الحق يعطي بدون تسوية او بوجود تسوية ساهمت التسوية بحل الأمور بطرق سلمية بعيدة عن أي خلافات"، وأكد ممثل هيئة التسوية " أن عملية التسوية ساهمت في تعرف النساء على حصتها ومساحتها وتسجيل الأراضي الخاصة بها باسمها وأصبحت تعرف ملكيتها الخاصة فيها"، بينما أشار ممثل مخمني الأراضي " أن المشاكل في هذه القرية على الإرث موجودة ولكن بنسبة قليلة" واضافت على ما تحدث ممثلة النساء بأن " المشاكل موجودة ولكن بنسبة 10% وقد انحلت، أما

عن الدور التنموي فأكد المشاركين على دور اعمال تسوية الأراضي في التنمية في قرية المجد، فقد أكدت ممثلة النساء على الدور التنموي الكبير الذي ساهمت به اعمال تسوية الأراضي، وأشار ممثل هيئة التسوية على أن تحقق التنمية إذا لم يكن في الوقت الحالي سوف يتحقق مستقبلا، وأشار على تحقيق البعد التنموي الاقتصادي فأصحبت النساء قادرة ان تصبح قادرة على التصرف والتملك والاستثمار.

4.8.1.4 عرض نتائج السؤال الرابع في الحلقة النقاشية

ينص السؤال على: "**ما مدى اتباع مبدأ المساواة بين الجنسين في توريت الميراث في قرية المجد؟** أشارت ممثلة النساء ان اهالي قرية المجد لا يتبعون مبدأ المساواة بين الجنسين ولا يوجد تقسيم حسب الشرع والقانون في كل مدينة دورا ليس فقط في قرية المجد، وأضافت بأن قرار هيئة التسوية في إعطاء فترة 30 يوم للمراجعة والذي ضاع فيه حقوق العديد من النساء، إضافة الى صدور ونشر قائمة لمرة واحدة فقط موضوعة في المسجد بأسماء الأشخاص الذين يتوجب عليهم مراجعة التسوية خلال الفترة المذكورة، بينما لم يتفق معها كل من ممثل هيئة التسوية وممثل القطاع الخاص من المهندسين العاملين في هيئة التسوية، فأشار ممثل التسوية بأن التسوية حددت فترة اقلها 30 يوم وأكثرها 5 سنوات حسب الموقع ووضع وقت للمراجعة والاعتراض، وأكد ممثل القطاع الخاص على أن قوائم المراجعين يتم نشرها في أكثر من مكان وموقع في قرية المجد.

5.8.1.4 عرض نتائج السؤال الخامس في الحلقة النقاشية

ينص السؤال الفرعي الخامس على: **ما مدى مراعاة حق المرأة في الميراث في قرية المجد؟**

أكد المشاركين على أن مراعاة أهالي قرية المجد لحق المرأة في الميراث متوسط، حيث أشارت ممثلة النساء على أن أهالي القرية لا يلتزموا بتعاليم الإسلام في عملية توزيع الميراث، وأكد ممثلي رجال الاصلاح

والمخمنين على أن العادات والتقاليد تطغى على الشرع والقانون في تحديد حق المرأة في الميراث ،وأكدوا على استخدام طرق غير منصفة لتوزيع الميراث عند بعض الأهالي، حيث أشار ممثل رجل الاصلاح على أن الأصل في توزيع الميراث اتباع الشرع وأن لا تطغى العادات على الشرع ،ولكن عندما لا يكون البعض له ضمير فيتسلط ويمسك بالعادات والتقاليد ليقتطع من حق أمرئ اخر يكون انسان منتفع، وأضاف المخمن يعتمد مراعاة حق المرأة في الميراث على الشخص، فإذا عرف الشخص ان الشرع ينصفه يتبع الشرع وإذا عرف الشخص ان العادات تنصفه يتبع العادات، وأضاف بوجود بعض الأهالي الذين يراعوا حق المرأة في الميراث من خلال تخمين الأراضي قبل توزيع الحصص الارثية بالاعتماد على المخططات الهيكلية وتصنيف المناطق وحيويتها، وأشار كل من ممثلي مخمني الأراضي ورجال الاصلاح اعتماد أهالي قرية المجد على اسلوب التراضي وأحيانا بالإكراه في ان تتقبل الأراضي المورثة التي تم اختيارهم لها او من القبول بالمقابل المادي وبسعر اقل، بحيث يتم استغلال حاجتها،وأشار ممثل هيئة التسوية بوجود نص بالقانون يعاقب حالات الاكراه والاجبار والعنف التي تتعرض لها المرأة لحرمانها من الميراث او اجبارها أحد حصة اقل من حقها.

6.8.1.4 عرض نتائج السؤال السادس في الحلقة النقاشية

ينص السؤال الفرعي السادس على: "**ما أبرز المعوقات والمشاكل والمتعلقة بتسوية الأراضي وتحصيل الحقوق الارثية في القرية**"؟ أشار ممثل هيئة التسوية الى أن التواصل مع الأهالي ولا سيما في ظل عدم وجود مالكي الأراضي أثناء عملية المسح سواء أكانوا مغتربين أو يعملون داخل الخط الأخضر، إضافة الى عدم معرفة مالكي الأراضي بحدود أراضيهم، مما يستدعي تأخر العمل لحين تواصلهم مع مساح لعمل التقسيم، وقد أتفق ممثل هيئة التسوية وممثل القطاع الخاص على عدم تعاطي أهالي القرية مع هيئة التسوية من خلال الاقتراحات التي تتبنها ولا سيما في حال وجود أراضي مقسمة بطريقة عشوائية لا تسمح هذه

الأراضي لمالكيها بالبناء أو الزراعة بسبب شكها الهندسي، فقد كانت هيئة التسوية تقترح توحيد الأرض وجعلها قطعة مترتبة هندسيا صالحة للبناء وللزراعة ، ولكن كانت هذه الاقتراحات تلاقي الرفض في الوقت التي كانت هذه العملية مجانية، وفي الوقت الحال يسعى البعض لعمل ذلك لكن اصبحت العملية مكلفة بعد اصدار اوراق الطابو، أما الممثل القانوني لهيئة التسوية فأشار أن تعدي المرأة أحيانا ومطالبتها بحقها في الورث التي كانت قد حصلت عليه سابقا أبرز المعيقات، وتعقيبا على ذلك أشارت ممثلة النساء على مطالبة الوارثات بحقهنّ بعد الحصول عليه وذلك بعد معرفتهن موقع الأراضي الموروثة واكتشاف أن هذه الأرض تقع في مناطق C ومعرضة للمصادرة ويمنع التصرف فيها سواء بالبناء او غيرها، أما ممثل رجال الإصلاح فأكد أن أبرز المعيقات كانت عدم التزام اهالي القرية بالشرع في عملية تقسيم الإرث، واللجوء الى القضاء العشائري ليميز حصة الرجل بشكل أكثر والأنثى تحصّل حقها على أساس التراضي والتغاضي ،واغلب القسم تقوم على هذا الأساس ولا تطبق الشرع نهائيا ولا له علاقة بالشرع، وأكد ذلك ممثل مخمني الأراضي حول الواقع في تقسيم الإرث حيث ترضى المرأة مكرهه.

7.8.1.4 عرض نتائج السؤال السابع في الحلقة النقاشية

ينص السؤال الفرعي السابع على: "**ما هي الأساليب التي تم اتباعها لحل الإشكاليات والخلافات بين الأهالي؟**" أكدت ممثلة النساء على دور هيئة تسوية الأراضي في حل الإشكاليات القائمة بين الأهالي المتعلقة بحقوق النساء في الأراضي، وأشار ممثل التسوية على اهتمام هيئة تسوية الأراضي في حل جميع الإشكاليات التي تعرض عليها من خلال إجراءات قانونية تتخذ منها الكشف الميداني، تقديم الافادات من شهود كل طرف له، بحيث أنه يحق لكل طرف ان يستدعي شهوده، إضافة الى إحضار أي سندات او شهادات لتعرض على الباحث القانوني والذي يدرس الملف ويقدم تقرير يظهر فيه الحقوق لكل الطرفين، وفي

حال اعتراض احد الطرفين بإمكانه التوجه الى المحاكم وهي درجة أخرى لها استقلاليتها واجرائها القانونية الخاصة فيها، أما عن ممثل المجلس القروي اعتماد مبدأ المبادرات التي يتم من خلالها جمع الورثة فيها ومحاولة حل الإشكاليات بالضغط على الورثة بحل الاشكاليات والا سوف يتم تسجيل الأراضي الموروثة كأراضي دولة كأداة ضغط على المواطن ليحل هذه الإشكاليات.

8.8.1.4 عرض نتائج السؤال الثامن في الحلقة النقاشية

ينص السؤال الفرعي الثامن على: **ما مدى نجاعة التشريعات النافذة والمتعلقة بالتسوية في عملية تثبيت الملكية بشكل عام؟ وهل بحاجة الى تعديل ام لا؟** أشار ممثل هيئة التسوية اعتماد هيئة تسوية الأراضي على القانون الأردني وهو القانون رقم 1952/40 وهو قانون بشكل عام كامل شامل، لكن في استحداثات حصلت في بعض الحقوق التي لم تكن ضمن قانون سنة 1952 وبحاجة للتعديل واضافة نصوص قانونية خاصة بها كالادعاءات الكيدية والتي تعطل الإجراءات والتأخر في العمل، وسن شرط جزائي في حال الادعاء الكيدي الذي يعطل ويأخر من إجراءات التسوية وغيرها من المواضيع، وأضاف أن القانون شامل ويثبت حق أي امرأة في التملك في حال اتضح التحايل عليها وتوقيعها على أوراق لا تدرك محتواها، وأشار أن أبرز المعيقات القضائية والقانونية والاجرائية التي تواجهها النساء عند المطالبة بحقوقهن الارثية طول وقت عملية التسوية ،وبسبب الامكانيات المتعثرة يلجأ المواطنين الى البلديات لدفع مبلغ 200 شيكل للمساهمة، أما فيما يتعلق باشتراط تقديم صورة قيد للسجل المدني للعائلة لضمان ادراج جميع الوارثين، فادعاء أي شخص بامتلاك الأرض تسجل باسمه، او تسجل باسم الورثة من خلال حجة الإرث ويتم تفريغ البيانات من قبل التسوية، وشرط أساسي ان تكون الهوية الفلسطينية موجودة ولا تسجل من خلال جواز السفر الأردني أو من خلال الهوية المقدسية، ولكن يتم التحضير حاليا لمشروع جديد يتبنى برنامج اسمه تسويتي

الكتروني يشمل كل المعاملات ويعمل على ربطها مع الأحوال المدنية وسيتم العمل عليه في بداية السنة راح يكون جاهز.

9.8.1.4 عرض نتائج السؤال التاسع في الحلقة النقاشية

ينص السؤال التاسع على: " **ما أبرز التوصيات والمقترحات والملاحظات المتعلقة بتسوية الأراضي وتثبيت الملكية في قرية المجد؟**" أشار ممثل هيئة التسوية لملاحظة الادعاءات الكيدية التي ظهرت في الفترة الاخيرة ولا سيما بين الأخوة، وهذا سبب رئيسي لتعطيل العمل، وايضاً تأخر تعاون أهالي المغتربين والأسرى ومكلفيهم مع هيئة التسوية لغاية غير صحيحة ،تهدد السلم الحقي ولذلك أوصى بالاستعجال بتطبيق القانون إما التسوية او ضمها لخزينة الدولة في حال عدم التعاون، وأوصى أيضا بعدم إعطاء الأهالي فترة أخرى لتسوية الخلافات وعدم التعاطف معهم ، ويجب أن يكون موظفي هيئة التسوية على قدر عالي من المسؤولية وأن يبادروا مباشرة بتسجيل الأراضي العالقة في خزينة الدولة ليتم الحد من النزاعات وذلك وفقا للمادة 844 والتي تعطي الحق للتسوية بتسجيلها لخزينة الدولة، أما ممثل المجلس القروي فأوصى بأن لا تبقى الأحواض معلقة بسبب قطعة او اثنتين وان يتم فرز القطع او تقسيم الحوض لقطعين او حوضين ،فمثلا يكون هناك حوض من 400 مالك ويعلق لحين الانتهاء من جميع الادعاءات فيجب فرز القطع التي يشملها الادعاء لوحدها.

2.4 عرض نتائج فرضيات الدراسة

1.2.4 نتائج الفرضية الرئيسية الأولى للدراسة

تنص الفرضية الرئيسية الأولى للدراسة على: "**لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) في استجابات المبحوثات حول واقع تثبيت ملكية الأراضي للنساء في قرية المجد من حيث**

(حقها في التملك، حقها في التصرف، حقها في الاستثمار) قبل حلول إجراءات التسوية وفي ظل إجراءات التسوية". لاختبار فرضية الدراسة تم استخدام اختبار "ت" للعينات المرتبطة (Paired Sample t test)، كما هو موضح في الجدول (11.4)، إذ تشير النتائج إلى وجود فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في استجابات المبحوثات حول واقع تثبيت ملكية الأراضي للنساء في قرية المجد قبل حلول إجراءات التسوية وفي ظل إجراءات التسوية لصالح الواقع في ظل إجراءات التسوية، حيث بلغت قيمة الدلالة الاحصائية (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (α=0.05) ما يؤدي إلى رفض الفرضية الرئيسية الأولى، كما نلاحظ وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى حصول المالكات للأراضي في قرية المجد على حقهنّ في التملك، التصرف والاستثمار في الأراضي اللواتي يمتلكنها بين فترة قبل حلول إجراءات التسوية وفي ظل إجراءات التسوية لصالح الفترة الثانية، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية لكل منها (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (α=0.05)، ونلاحظ من خلال النتائج أن لأعمال تسوية الأراضي والمياه دوراً في تثبيت الملكية والتصرف الأمن لأراضي النساء في قرية المجد.

جدول (11.4): نتائج اختبار (Paired Sample t test) للفروق في متوسط استجابات المبحوثات حول واقع تثبيت ملكية الأراضي للنساء في قرية المجد قبل إجراءات التسوية وفي ظل إجراءات التسوية

أبعاد تثبيت الملكية للأراضي	الفترة	الأوساط الحسابية	الانحرافات المعيارية	قيمة الاختبار ت	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
الحق في التملك	قبل حلول إجراءات التسوية	2.23	0.85	-18.154	119	0.000
	في ظل إجراءات التسوية	4.01	0.92			
الحق في	قبل حلول إجراءات التسوية	1.73	0.80	-20.573	119	0.000

التصرف	في ظل إجراءات التسوية	3.66	0.96			
الحق في الاستثمار	قبل حلول إجراءات التسوية	1.64	0.80	-20.433	119	0.000
	في ظل إجراءات التسوية	3.54	0.88			
تثبيت ملكية الاراضي	**قبل حلول إجراءات التسوية**	**1.89**	**0.75**	**-22.807**	**119**	0.000
	في ظل إجراءات التسوية	**3.74**	**0.81**			

تشير النتائج الواردة في الرسم البياني (1.4) أن مستوى حصول المالكات للأراضي في قرية المجد على حقهنّ في تثبيت ملكية الاراضي قبل حلول إجراءات التسوية منخفض بمتوسط حسابي بلغ (1.89)، في حين كان مستوى حصول المالكات للأراضي في قرية المجد على حقهنّ في تثبيت ملكية الاراضي في ظل إجراءات التسوية مرتفع بمتوسط حسابي بلغ (3.74)، ونلاحظ أن نسبة التغير في مستوى حصول المالكات للأراضي في قرية المجد على حقهنّ في تثبيت ملكية الاراضي في فترة ما قبل حلول إجراءات التسوية وفي ظل إجراءات التسوية قد بلغت (97.9%)، مما يدل على الدور الكبير لأعمال تسوية الأراضي والمياه في تثبيت ملكية الأراضي للنساء في قرية المجد.

إضافة الى ذلك نلاحظ من خلال النتائج دور اعمال تسوية الأراضي والمياه في تثبيت حق النساء في قرية المجد في الاستثمار الآمن للأراضي، حيث بلغت نسبة التغير في مستوى حصول المالكات للأراضي على حقهنّ بالاستثمار (115.9%)، تلا ذلك الحصول على حقهنّ في التصرف، حيث بلغت نسبة التغير في مستوى حصول المالكات للأراضي على حقهنّ بالتصرف (111.6%)، بينما أظهرت النتائج أن نسبة التغير في مستوى حصول المالكات للأراضي على حقهنّ بالتملك (79.8%).

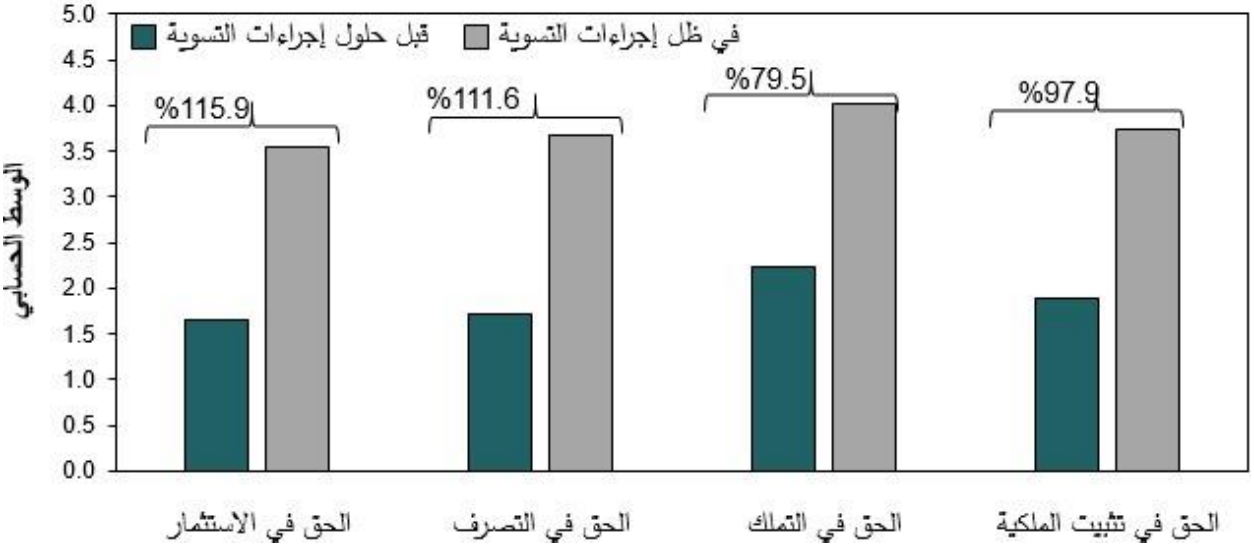

الشكل البياني (1.4): الأوساط الحسابية لاستجابات المبحوثات حول واقع تثبيت الملكية الأراضي للنساء في قرية المجد

المصدر: عمل الباحثة

2.2.4 نتائج الفرضية الرئيسية الثانية للدراسة

تنص الفرضية الرئيسية الثانية للدراسة على: "**لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة** ($0.05\geq\alpha$) **في متوسط مساحة الأرض التي ورثتها المالكات للأراضي في قرية المجد ومتوسط المساحة المستحقة في الورثة**"، لاختبار فرضية الدراسة تم استخدام اختبار "ت" للعينات المرتبطة (Paired Sample t test)، كما هو موضح في الجدول (12.4)، إذ تشير النتائج إلى وجود فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05=\alpha$) في متوسط مساحة الأرض التي ورثتها المالكات للأراضي في قرية المجد والمساحة المستحقة في الورثة، لصالح متوسط المساحة المستحقة حيث بلغت قيمة الدلالة الاحصائية (0.047) وهي أقل من مستوى الدلالة ($0.05=\alpha$) ما يؤدي إلى رفض الفرضية الرئيسية الثانية،

كما نلاحظ أن متوسط مساحة الأرض التي ورثتها المالكات قد بلغت 2.27 دونم، في حين كانت المساحة التي تستحقها 2.77 دونم، مما يعني أن نسبة فقد المالكات للأراضي المستحقة قد بلغت (22.0).

جدول (12.4): نتائج اختبار (Paired Sample t test) للفروق في متوسط مساحة الأرض التي ورثتها المالكات للأراضي في قرية المجد ومتوسط المساحة المستحقة في الورثة

طبيعة المساحة	عدد المبحوثات	الأوساط الحسابية	الانحرافات المعيارية	قيمة الاختبار ت	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
المساحة الموروثة	112	2.27	2.68	−2.004	111	0.047
المساحة المستحقة	112	2.77	4.01			

3.2.4 نتائج الفرضية الرئيسية الثالثة للدراسة

تنص الفرضية الرئيسية الثالثة للدراسة على: "**لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة** ($0.05\geq\alpha$) **في متوسط تقدير أثمان الأرض التي ورثتها مالكات الأراضي في قرية المجد ومتوسط تقدير أثمان الأراضي المستحقة في الورثة**"، لاختبار فرضية الدراسة تم استخدام اختبار "ت" للعينات المرتبطة (Paired Sample t test)، كما هو موضح في الجدول (13.4)، إذ تشير النتائج إلى عدم وجود فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05=\alpha$) في متوسط تقدير أثمان الأرض التي ورثتها مالكات الأراضي في قرية المجد ومتوسط تقدير أثمان الأراضي المستحقة في الورثة، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.06) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($0.05=\alpha$) ما يؤدي إلى قبول الفرضية الرئيسية الثالثة، كما نلاحظ أن متوسط تقدير أثمان الأرض التي ورثتها مالكات الأراضي في قرية المجد قد بلغت (27.41)

ألف دينار أردني، في حين كانت متوسط تقدير أثمان الأرض المستحقة في الورثة (33.11) ألف دينار أردني، مما يعني أن نسبة فقد المالكات للأراضي في قيمة الأرض التي يمتلكنها قد بلغت (20.8%).

جدول (13.4): نتائج اختبار (Paired Sample t test) للفروق متوسط تقدير أثمان الأرض التي ورثتها مالكات الأراضي في قرية المجد ومتوسط تقدير أثمان الأراضي المستحقة في الورثة

طبيعة الأرض	عدد المبحوثات	الأوساط الحسابية	الانحرافات المعيارية	قيمة الاختبار ت	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
تقدير ثمن الأراضي الموروثة	112	27.41	29.65	1.899-	111	0.06
تقدير ثمن الأراضي المستحقة	112	33.11	43.66			

4.2.4 نتائج الفرضية الرئيسية الرابعة للدراسة

تنص الفرضية الرئيسية الرابعة للدراسة على: "**لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) في مستوى مراعاة استكمال حق المرأة في الميراث (النسبة، أهمية الموقع) في قرية المجد تبعا للمتغيرات الديمغرافية (حيوية مكان الأرض الموروثة، عدد أفراد أسرة الأب، صلة القرابة بالزوج للمتزوجات)**".لاختبار فرضية الدراسة تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance)لاختبار الفروق تبعا لحيوية مكان الأرض الموروثة وعدد أفراد أسرة الأب، في حين تم استخدام اختبار "ت" للعينات المستقلة (Independent Sample t test) لاختبار الفروق تبعا لصلة القرابة الزوج للمتزوجات، كما هو موضح في الجدول (14.4)، إذ تشير النتائج الى وجود فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05=\alpha$) في مستوى مراعاة استكمال حق المرأة في الميراث (النسبة، أهمية الموقع) في قرية المجد تبعا لحيوية مكان الأرض الموروثة، لصالح الأرض ذات الحيوية الكبيرة حيث بلغت قيمة الدلالة

الاحصائية (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (α=0.05) ما يؤدي إلى رفض الفرضية الفرعية الأولى، بينما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في مستوى مراعاة استكمال حق المرأة في الميراث (النسبة، أهمية الموقع) في قرية المجد تبعا لعدد أفراد أسرة الأب وصلة القرابة بالزوج للمتزوجات، حيث بلغت قيمة الدلالة الاحصائية لكل منهما (0.338) و(0.511) وكلاهما اكبر من مستوى الدلالة (α=0.05) ما يؤدي إلى قبول الفرضية الفرعية الثانية والثالثة على التوالي، إضافة الى ذلك نلاحظ أن مستوى مراعاة استكمال حق المرأة في الميراث (النسبة، أهمية الموقع) في قرية المجد كانت متوسطا باختلاف عدد أفراد أسرة الأب وصلة القرابة بالزوج للمتزوجات، ولكشف الفروق لمستوى مراعاة استكمال حق المرأة في الميراث (النسبة، أهمية الموقع) في قرية المجد تبعا لحيوية مكان الأرض الموروثة، تم استخدام اختبار شيفيه (Scheff'e Test) كما موضح في الجدول (15.4).

جدول (14.4): نتائج اختبار الفروق في مستوى مراعاة استكمال حق المرأة في الميراث (النسبة، أهمية الموقع) في قرية المجد تبعا للمتغيرات الديمغرافية (حيوية مكان الأرض الموروثة، عدد أفراد أسرة الأب، صلة القرابة بالزوج للمتزوجات)

المتغيرات الديمغرافية (المستقلة)	فئات المتغير المستقل	العدد	الأوساط الحسابية	الانحرافات المعيارية	قيمة الاختبار	الدلالة الإحصائية
حيوية مكان الأرض الموروثة	كبيرة	41	3.90	0.78	26.956	0.000
	متوسطة	63	3.29	0.62		
	قليلة	16	2.42	0.76		
عدد أفراد أسرة الأب	أقل من 3 أفراد	5	3.48	0.61	1.096	0.338
	من 3-7 أفراد	28	3.58	0.79		

	أكثر من 7 أفراد	87	3.31	0.86		
صلة القرابة بالزوج للمتزوجات	لا يوجد صلة قرابة	49	3.28	0.81	0.659-	0.511
	يوجد صلة قرابة	59	3.83	0.77		

تشير النتائج الواردة في جدول (15.4)، الى وجود فروق ثنائية بعدية ذات دلالة الإحصائية في مستوى مراعاة استكمال حق المرأة في الميراث (النسبة، أهمية الموقع) في قرية المجد بين المالكات في الأراضي الموروثة ذات الحيوية الكبيرة من جهة والمالكات في الأراضي ذات الحيوية المتوسطة والقليلة من جهة أخرى، حيث أكدت النتائج أن مستوى مراعاة استكمال حق المرأة في الميراث (النسبة، أهمية الموقع) في قرية المجد في الأراضي الموروثة ذات الحيوية الكبيرة أعلى من مستوى استكمال حق المرأة في الميراث في الأراضي الموروثة ذات الحيوية المتوسطة والقليلة، إذ بلغ متوسط مراعاة استكمال حق المرأة في الميراث في الأراضي الموروثة ذات الحيوية الكبيرة (3.90) وبمستوى مرتفع، في حين أن متوسط مراعاة استكمال حق المرأة في الميراث في الأراضي الموروثة ذات الحيوية المتوسطة والقليلة قد بلغ (3.29) و (2.42) وبمستوى متوسط، كما وأظهرت النتائج وجود فرق ذو دلالة إحصائية في مستوى مراعاة استكمال حق المرأة في الميراث (النسبة، أهمية الموقع) في قرية المجد بين المالكات في الأراضي الموروثة ذات الحيوية المتوسطة والقليلة لصالح المالكات في الأراضي الموروثة ذات الحيوية المتوسطة.

جدول (15.4): نتائج اختبار شيفيه للمقارنات الثنائية البعدية للفروق ذات الدلالة ذات الدلالة الإحصائية في مستوى مراعاة استكمال حق المرأة في الميراث (النسبة، أهمية الموقع) في قرية المجد تبعاً لحيوية الأرض الموروثة

متوسط مستوى استكمال حق المرأة في الميراث		الفرق في الاوساط الحسابية (I–J)	الدلالة الاحصائية
المجموعة الأولى (I)	المجموعة الثانية (J)		
حيوية كبيرة	حيوية متوسطة	0.61	0.000
حيوية كبيرة	حيوية قليلة	1.48	0.000
حيوية متوسطة	حيوية قليلة	0.87	0.000

5.2.4 نتائج الفرضية الرئيسية الخامسة للدراسة

تنص الفرضية الرئيسية الخامسة للدراسة على: "**لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) في مستوى اتباع مبدأ المساواة بين الجنسين في توزيع المواريث في قرية المجد من وجهة نظر مالكات الأراضي تبعا للمتغيرات الديمغرافية (حيوية مكان الأرض الموروثة، عدد أفراد أسرة الأب، صلة القرابة بالزوج للمتزوجات)**"، لاختبار فرضية الدراسة تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) لاختبار الفروق تبعا لحيوية مكان الأرض الموروثة وعدد أفراد أسرة الأب، في حين تم استخدام اختبار "ت" للعينات المستقلة (Independent Sample t test) لاختبار الفروق تبعا لصلة القرابة الزوج للمتزوجات، كما هو موضح في الجدول (16.4)، إذ تشير النتائج إلى وجود فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05=\alpha$) في مستوى اتباع مبدأ المساواة بين الجنسين في توزيع المواريث في قرية المجد من وجهة نظر مالكات الأراضي تبعا لحيوية مكان الأرض الموروثة، لصالح

الأرض ذات الحيوية الكبيرة حيث بلغت قيمة الدلالة الاحصائية (0.002) وهي أقل من مستوى الدلالة (α=0.05) ما يؤدي إلى رفض الفرضية الفرعية الأولى، بينما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في مستوى اتباع مبدأ المساواة بين الجنسين في توزيع المواريث في قرية المجد من وجهة نظر مالكات الأراضي تبعا لعدد أفراد أسرة الأب وصلة القرابة بالزوج للمتزوجات، حيث بلغت قيمة الدلالة الاحصائية لكل منهما (0.290) و(0.887) وكلاهما اكبر من مستوى الدلالة (α=0.05) ما يؤدي إلى قبول الفرضية الفرعية الثانية والثالثة على التوالي، إضافة الى ذلك نلاحظ أن مستوى اتباع مبدأ المساواة بين الجنسين في توزيع المواريث في قرية المجد من وجهة نظر مالكات الأراضي كانت متوسطة باختلاف عدد أفراد أسرة الأب وصلة القرابة بالزوج للمتزوجات، ولكشف الفروق لمستوى اتباع مبدأ المساواة بين الجنسين في توزيع المواريث في قرية المجد تبعا لحيوية مكان الأرض الموروثة، تم استخدام اختبار شيفيه (Scheff'e Test) كما موضح في الجدول (17.4).

جدول (16.4): نتائج اختبار الفروق في مستوى اتباع مبدأ المساواة بين الجنسين في توزيع المواريث في قرية المجد من وجهة نظر مالكات الأراضي تبعا للمتغيرات الديمغرافية (حيوية مكان الأرض الموروثة، عدد أفراد أسرة الأب، صلة القرابة بالزوج للمتزوجات)

المتغيرات الديمغرافية (المستقلة)	فئات المتغير المستقل	العدد	الأوساط الحسابية	الانحرافات المعيارية	قيمة الاختبار	الدلالة الإحصائية
حيوية مكان الأرض الموروثة	كبيرة	41	3.51	0.65	6.311	0.002
	متوسطة	63	3.23	0.71		
	قليلة	16	2.79	0.81		

عدد أفراد أسرة الأب	أقل من 3 أفراد	5	3.42	0.92	0.290	0.749
	من 3–7 أفراد	28	3.33	0.68		
	أكثر من 7 أفراد	87	3.24	0.74		
صلة القرابة بالزوج للمتزوجات	لا يوجد صلة قرابة	49	3.27	0.89	0.142	0.887
	يوجد صلة قرابة	59	3.24	0.61		

تشير النتائج الواردة في جدول (17.4)، الى وجود فروق ثنائية بعدية ذات دلالة الإحصائية في مستوى اتباع مبدأ المساواة بين الجنسين في توزيع المواريث في قرية المجد بين المالكات في الأراضي الموروثة ذات الحيوية الكبيرة من جهة والمالكات في الأراضي ذات الحيوية القليلة من جهة أخرى، حيث أكدت النتائج أن مستوى اتباع مبدأ المساواة بين الجنسين في توزيع المواريث في قرية المجد من وجهة نظر مالكات الأراضي في الأراضي الموروثة ذات الحيوية الكبيرة أعلى منها في الأراضي الموروثة ذات الحيوية المتوسطة والقليلة، إذ بلغ متوسط اتباع مبدأ المساواة بين الجنسين في توزيع المواريث في قرية المجد من وجهة نظر مالكات الأراضي الموروثة ذات الحيوية الكبيرة (3.51) وبمستوى متوسط، في حين أن متوسط اتباع مبدأ المساواة بين الجنسين في توزيع المواريث في قرية المجد من وجهة نظر مالكات الأراضي الموروثة ذات الحيوية القليلة قد بلغ (2.79) وبمستوى متوسط.

جدول(17.4): نتائج اختبار شيفيه للمقارنات الثنائية البعدية للفروق ذات الدلالة ذات الدلالة الإحصائية في مستوى اتباع مبدأ المساواة بين الجنسين في توزيع المواريث في قرية المجد من وجهة نظر مالكات الأراضي تبعاً لحيوية الأرض الموروثة

متوسط مستوى اتباع مبدأ المساواة بين الجنسين في توزيع المواريث		الفرق في الاوساط الحسابية (ا–J)	الدلالة الاحصائية
المجموعة الأولى (ا)	المجموعة الثانية (J)		
حيوية كبيرة	حيوية قليلة	0.72	0.003

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

في هذا الفصل عرض لملخص نتائج الدراسة، ووضع استنتاجات وتوصيات من وجهة نظر الباحثة:

1.5 ملخص لنتائج الدراسة

أظهرت الدراسة مجموعة من النتائج، تتمثل في:

- لأعمال تسوية الأراضي دوراً في تثبيت ملكية الأراضي للنساء في قرية المجد، وحصول النساء في القرية على حق التملك في الارض وتثبيتها بسند تسجيل ملكية في ظل اجراءات أعمال التسوية.
- اعمال التسوية لها دور في حل النزاعات على ملكية الاراضي بين الأهالي وخصوصا النساء في القرية.
- واقع تثبيت ملكية الاراضي للنساء في قرية المجد قبل حلول إجراءات اعمال التسوية من وجهة نظر مالكاتها جاءت منخفضة، بأبعادها الثلاثة الحق في التملك والتصرف والاستثمار.
- واقع تثبيت ملكية الاراضي للنساء في قرية المجد في ظل حلول إجراءات اعمال التسوية من وجهة نظر مالكاتها جاءت مرتفعة، وأكدت المبحوثات أن حصولهن على الحق في التملك مرتفع، بينما كان حصولهنّ على الحق في التصرف والحق في الاستثمار متوسط، وأكد المشاركين في الحلقة النقاشية على اختلاف تمثيلهم سواء لهيئة التسوية أو الوجهاء أو المجلس القروي على أن واقع تثبيت ملكية الاراضي للنساء في قرية المجد واقع متوسط.
- ان مستوى اتباع أهالي قرية المجد لمبدأ المساواة بين الجنسين في توزيع الميراث من وجهة نظر مالكات الأراضي وغالبية المبحوثين القائمين على أعمال التسوية في تلك القرية كان متوسط.

- أن مستوى مراعاة أهالي قرية المجد في استكمال حق المرأة في الميراث في قرية المجد من وجهة نظر مالكات الأراضي وغالبية المبحوثين القائمين على أعمال التسوية وجميع المبحوثين المشاركين في الحلقة النقاشية في تلك القرية كان متوسط. (اتفقت هذه النتيجة مع دراسة نصر (2014) ودراسة يوسف (2021) في انه بالرغم من انصاف الشرع للمرأة الا أن المجتمع والثقافة التقليدية ينتقص من حقوقها.
- تعتبر مشكلة اعتراض الورثة على مكان الارض (حيوية الارض) أبرز المشكلات التي واجهتها مالكات الأراضي في قرية المجد، وتلا ذلك الاعتراض على مساحة الأرض الموروثة، وتقييد بيع الوارثات الأراضي للإخوة فقط وحدوث خلافات عائلية في تقسيم الحصص بين الورثة.
- تعتبر الزراعة أبرز الانشطة الاقتصادية التي استثمرت بها مالكات الأراضي في القرية أو تخطط للاستثمار بها بعدما تملكت الأرض، من ثم الاستثمار في البناء وبيع الأرض للاستثمار في تعليم الأبناء على التوالي.
- لأعمال تسوية الأراضي والمياه دورا في تثبيت ملكية الأراضي للنساء في قرية المجد، حيث أكدت النتائج وجود فروق ذو دلالة إحصائية في استجابات المبحوثات حول واقع تثبيت ملكية الاراضي للنساء في قرية المجد قبل حلول إجراءات التسوية وفي ظل إجراءات التسوية لصالح الواقع في ظل إجراءات التسوية، وكان لأعمال التسوية دورا بارزا في حصول مالكات الأراضي الموروثة على حقهنّ في الاستثمار، من ثم حقهنّ في التصرف والتملك. (اتفقت هذه النتيجة مع دراسة المسعود(2011) ودراسة إسماعيل(2015) على أهمية دور هيئة تسوية الأراضي بتحديد ملكية الاراض وتثبيتها).

- وجود فروق ذو دلالة احصائية بين متوسط مساحة الأرض التي ورثتها المالكات للأراضي في قرية المجد ومتوسط مساحة الاراضي المستحقة في الورثة ولصالح متوسط مساحة الأراضي المستحقة، وعدم ووجود فروق بين متوسط تقدير اثمان الأراضي الموروثة ومتوسط تقدير اثمان الأراضي المستحقة.
- وجود فروق ذو دلالة احصائية في مستوى مراعاة استكمال حق المرأة في الميراث (النسبة، أهمية الموقع) من وجهة نظر مالكات الأراضي تبعا لحيوية مكان الأرض الموروثة لصالح حيوية الأرض الكبيرة، بينما لا يوجد فروق ذو دلالة احصائية في مستوى مراعاة استكمال حق المرأة في الميراث (النسبة، أهمية الموقع) تبعا لعدد أفراد أسرة الأب وصلة القرابة بالزوج للمتزوجات.
- وجود فروق ذو دلالة احصائية في مستوى اتباع مبدأ المساواة بين الجنسين في توزيع المواريث من وجهة نظر مالكات الأراضي تبعا لحيوية مكان الأرض الموروثة لصالح حيوية الأرض الكبيرة، بينما لا يوجد فروق ذو دلالة احصائية في مستوى اتباع مبدأ المساواة بين الجنسين في توزيع المواريث في قرية المجد من وجهة نظر مالكات الأراضي تبعا لعدد أفراد أسرة الأب وصلة القرابة بالزوج للمتزوجات.
- حققت هيئة التسوية أهدافها في قرية المجد من وجهة نظر القائمين على أعمال تسوية الأراضي في القرية سواء أكان ذلك بشكلاً كبيرا او متوسطا في ظل استجابة وتعاون متوسط من أهالي القرية للتعليمات الصادرة من هيئة التسوية، بينما أكد رئيس المجلس القروي من خلال الحلقة النقاشية على أن أهالي قرية المجد على استعداد تام وبدرجة مرتفعة للتعاون مع هيئة التسوية وأن المجلس القروي يسعى لتسهيل مهمة القائمين على اعمال التسوية في الميدان.
- أشار غالبية المبحوثين القائمين على أعمال التسوية في قرية المجد الى نجاعة التشريعات النافذة والمتعلقة بالتسوية في عملية تثبيت الملكية بشكل عام وأنها تحتاج الى تعديل بما يتوافق مع حالة

فلسطين الخاصة ولا سيما باعتمادها على القانون الاردني الذي لم يتم التحديث عليه، وأكد على ذلك ممثل هيئة التسوية والممثل القانوي من خلال الحلقة النقاشية.(اتفقت هذه النتيجة مع دراسة ذبيح (2022) ودراسة العساف (2011) اللذين اكدوا ايضا على ضرورة تعديل قوانين تسجيل الاراضي بشكل مستمر والعمل على تحديد القواعد العامة لإتمام اجراءات نقل الملكية، وأكدت دراسة نعيرات (2020) أن قانون تسوية الاراضي في فلسطين قديم ويحتاج الى تعديل بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الراهنة.)

- حققت اعمال تسوية الأراضي من وجهة نظر القائمين على أعمال التسوية بعدا تنمويا اقتصاديا وأخر اجتماعيا، وعلى الصعيد الاجتماعي كان الأمن والسلم الأهلي من خلال التخطيط المستقبلي لشبكة طرق ثابته توصل جميع قطع الأراضي بالطرق والذي ينعكس في توفير مشاريع لها من قبل الهيئات المحلية كان الأبرز، والمحافظة على تثبيت الملكية الفردية والعامة من خلال وجود مخططات مساحة وجداول حقوق كمرجع رسمي، أما على صعيد البعد التنموي الاقتصادي كان حصول أصحاب الحقوق على سندات تسجيل تسمح لهم بالاستثمار في المشاريع الاقتصادية على اختلافها كبناء مجمعات تجارية أو شقق سكنية الأبرز. (اتفقت هذه النتيجة مع دراسة البسايطة (2018) التي أكدت على الدور التنموي الذي حققته هيئة التسوية على الصعيد الاجتماعي من خلال تعاون الاهلي مع الهيئة في احتواء التجاوزات المختلفة في المجالات التنظيمية وتعمل على تصحيح الأخطاء التاريخية لاستخدامات الأراضي والتي تتعارض مع التخطيط المكاني السليم).
- يعتبر وجود المشاكل بين الورثة ومشاكل على الحدود والملكية مع الجيران أبرز المعيقات التي واجهت العاملين القائمين على أعمال تسوية الأراضي في قرية المجد، تلاها عدم تواجد أصحاب الأراضي أثناء

عملية المسح الميداني سواء للأفراد المغتربين خارج البلاد أو للأفراد العاملين سواء في أراضي فلسطين المحتلة أو في الأراضي الفلسطينية، وأكد على ذلك ممثل هيئة التسوية في الحلقة النقاشية وأضاف ممثل القطاع الخاص وممثل التسوية من خلال الحلقة النقاشية على عدم تعاون أهالي قرية المجد مع إجراءات التسوية. (اتفقت هذه النتيجة مع دراسة نعيرات (2020) التي أكدت على أن أبرز المشاكل التي واجهت العاملين في التسوية عدم تواجد أهالي المغتربين أو موكليهم أثناء عملية التسوية والذي أدى الى عدم مراعاة الدقة في تسجيل املاكهم.)

- أشار المبحوثين من القائمين على أعمال التسوية لمجموعة من الأساليب التي قاموا باتباعها لحل الإشكاليات والخلافات بين الأهالي، بحيث كان اسلوب الحل الودي من خلال دعوة الأشخاص المتنازعين ومحاورتهم ومحاولة حل النزاع فيما بينهم الأبرز، واستخدام اسلوب دعوة الأشخاص المتنازعين وطلب اثبات حقوقهم بأوراق ثبوتية ومستندات ومن خلال إفادات من شهود ومجاورين، وإجراء الكشوفات الميدانية من خلال الزيارات للأطراف المتنازعة والاستعانة في حل الخلافات بين المتنازعين بالمجلس القروي ورجال الاصلاح، وأكد على اتباع الاساليب السابقة في الحلقة النقاشية ممثل هيئة التسوية وممثل المجلس القروي. (اتفقت هذه النتيجة مع دراسة نعيرات (2020) بضرورة اعتماد الهيئة على اسلوب الجدية وتحديد فترة معينة ومحددة لحل اشكاليات الأراضي وضرورة تسريع وتيرة البث في النزاعات على الاراضي وتحويل الاراضي التي لا تستطيع هيئة التسوية البت فيها ونقلها لخزينة الدولة).
- أشار المبحوثين من القائمين على أعمال التسوية على أن قانون هيئة تسوية الأرضي لم يكفل حق الأسرى والاسيرات من خلال نصوصا قانونية صريحة تفيد بذلك، إلا أن الإجراءات المتبعة كفلت حقوقهم.

- أقترح المبحوثين من القائمين على أعمال التسوية مجموعة من المقترحات على أعمال التسوية كان أبرزها إقامة ندوات وحملات توعية للمواطنين من قبل المجلس القروي وموظفي هيئة التسوية بأهمية عمل واجراءات هيئة تسوية الأراضي في القرية، عمل ندوات خاصة لتوعية نساء القرية بأهمية عمل التسوية و بالمطالبة بحقوقهنّ، بينما أكد ممثل هيئة التسوية من خلال الحلقة النقاشية على أن عملية توعية النساء في بداية اعمال التسوية في مدينة دورا كانت متوفرة من خلال طواقم متخصصة ،تعمل على موضوع توعية النساء والمواطن بشكل عام، سواء من خلال الندوات العامة التي عقدت في المجالس القروية أو في الجمعيات النسوية أو من خلال الزيارات الميدانية على البيوت في المناطق الريفية. (اتفقت هذه النتيجة مع دراسة نعيرات (2020) والتي أكدت على ضرورة توعية المواطنين بأهمية التسوية وفائدتها.)
- أوصى المبحوثين من القائمين على أعمال التسوية على مجموعة من التوصيات كان أبرزها الاهتمام بمسح الأراضي مع فرق التسوية، ومتابعة قطع الأراضي في مكاتب التسوية وإبراز الأوراق الثبوتية لضمان الحقوق، وأوصوا النساء على أخذ حقهنّ بالكامل قبل التوقيع على أي ورقة ،وحث المواطنين على المتابعة الدورية لكافة وسائل التواصل الاجتماعي لمتابعة مكاتب التسوية وإعلاناتهم، وأوصى ممثل هيئة التسوية من خلال الحلقة النقاشية على ضرورة تعاون أهالي المغتربين والأسرى والمكلفين عنهم مع هيئة التسوية، وأوصى ممثل المجلس القروي بأن لا تبقى الأحواض معلقة بسبب قطعة او اثنتين وان يتم فرز القطع التي يشملها الادعاء لوحدها.

2.5 الاستنتاجات:

- كان لأعمال التسوية دورا كبيراً في تثبيت ملكية الأراضي للنساء.

- حسنت اعمال التسوية من حصول النساء على حقهن في التملك والتصرف والاستثمار.
- ساهمت اعمال التسوية في حل النزاعات على ملكية الارض ما بين أهالي القرية وخصوصا النساء.
- ساهمت اعمال التسوية في حصول النساء على سند تثبيت ملكية بالأرض .
- عدم استكمال حق المرأة في الميراث من حيث المساحة والاهمية والنسبة.
- نسبة حق المرأة في الأراضي الموروثة كانت اقل من المستحقة.
- عدم المساواة بين الجنسين في توزيع الميراث واستخدام طرق مخالفة للشرع لتقسيم الميراث.
- ساهمت اعمال التسوية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القرية.
- قانون التسوية بحاجة الي تحديث وإضافة نصوص قانونية تخص الادعاءات الكيدية وحق الاسيرات.
- تتعرض المرأة للإكراه لتقبل قسمة الميراث الغير منصفة من حيث الأهمية والموقع والنسبة.
- اغلبية النساء لا تعرف ان ارضها في مناطق C وهي مناطق مهددة بالمصادرة.

3.5 التوصيات

تم وضع أهم التوصيات المقترحة، وهي:

❖ **توصيات لأهالي قرية المجد:**

- تطبيق الشرع والقانون في توزيع الميراث وخصوصا للنساء بدلا من الانحياز للعادات والتقاليد.
- توصية النساء بالتوجه للقانون في حال تعرضت للإكراه لتقبل القسمة الغير منصفة في الميراث.
- مساعدة المرأة في استكمال حقها في الميراث واعطائها أراضي بمواقع حيوية مثلها مثل الرجال.
- عدم استخدام الأساليب الملتوية في توزيع الميراث مثل استخدام طريقة القرعة او الاكراه والاجبار
- تخمين الأراضي الموروثة وتقسيمها لحصص ومن ثم توزيعها لضمان حق النساء

- ضرورة تعاون المغتربين والأسرى والمكلفين عنهم والعاملين داخل الخط الأخضر لإنجاز عمل التسوية.
- ادراج أسماء المغتربات والنازحات والاسيرات اثناء القيام بأعمال التسوية لضمان حقوقهن.
- عمل لجنة ممثلة لعائلات القرية للمساعدة في حل الخلافات بين مالكي الاراضي.

❖ **توصيات لصانعي القرار (الحكومة، الوزارات، الهيئات المختلفة)**

- قانون التسوية بحاجة للتعديل كونه قانون أردني قديم منذ عام 1952 واضافة تحديثات عليه .
- إضافة نصوص قانونية تضمن حقوق الاسيرات في تسوية الأراضي.
- اضافة نصوص قانونية تخص الادعاءات الكيدية، ومن ثم فرض العقوبة على الاشخاص بسبب ادعائهم الكيدي وتعطيلهم اعمال التسوية.
- عمل ندوات توعوية للنساء بأهمية تسوية الأراضي وتثبيت ملكية النساء والمطالبة بحقوقهن الارثية.
- الإسراع بالانتهاء من إجراءات التسوية في قرية المجد لضمان حقوق جميع المواطنين وخصوصاً النساء.
- توعية نساء القرية بتصنيف موقع الأرض الموروثة B او C قبل التوقيع على أي ورقة لان مناطق C مناطق مهددة بالمصادرة وثمنها اقل ويمنع البناء فيها واغلبية النساء لا تعلم بذلك.
- توفير طاقم داعم لهيئة التسوية للتعريف بمالكي الأراضي في القرية.
- إخضاع جميع موظفي هيئة التسوية لدورات وندوات في حل النزاعات.
- عدم إبقاء كامل الأحواض معلقة بسبب قطعة او اثنتين وان تفرز القطع المعلقة التي يشملها الادعاء لوحدها.

المصادر والمراجع:

المصادر:

القران الكريم، تنزيل العزيز الرحيم.

المادة 12 من قانون تسوية الأراضي والمياه رقم 40 لسنة 1952.

المادة 3 من قانون تسوية الأراضي والمياه رقم 40 لسنة 1952.

المادة 4 من قانون تسوية الأراضي والمياه رقم 40 لسنة 1964.

المادة 5 من قانون تسوية الأراضي والمياه رقم 40 لسنة 1952.

المادة 6 من قانون تسوية الأراضي والمياه رقم 40 لسنة 1952.

المادة 6 من قانون تسوية الأراضي والمياه رقم 40 لسنة 1964.

المادة 8 من قانون تسوية الأراضي والمياه رقم 40 لسنة 1964

المراجع العربية:

أبو بكر، أمين. (2014). تطور ملكية الأراضي في ساحل عكا 1869–1948. *المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، 8*(2).

أبو سمرة، محمود احمد، الطيطي، محمد عبد الإله. (2019) . *مناهج البحث العلمي من التبيين الى التمكين*. العلمية، دار اليازوري.

أبو طالب، غادة محمد. (2012). *اتجاهات المعلمين والمعلمات في المدارس الثانوية نحو مشاركة المرأة اليمنية في التنمية الاجتماعية والسياسية في مدينة صنعاء (دراسة ميدانية)* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الأردنية، الأردن.

إسماعيل، مي جميل. (2015). *دراسة تحليلية للمعوقات التي تواجه عملية التسجيل الجديد لأراضي المالية (حالة دراسية لمنطقة شمال الضفة الغربية)* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة القدس، فلسطين.

البسايطه، حسن عبد الله. (2017). *دور تسوية الأراضي في التخطيط المكاني مدينة دورا–حالة دراسية– محافظة الخليل* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة القدس، فلسطين.

التكريتي، ريم ضيف. (2017). *الدور السياسي للمرأة العربية 2003 _ 2017. المرأة العراقية حالة دراسية* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة آل البيت، الأردن.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2022). مركز إحصاء الخليل. *بيانات عن التعداد السكاني لقرية المجد للعام 2022.*

الحزماوي، محمد. (1998). *ملكية الأراضي في فلسطين 1918 -1948*. مؤسسة الاسوار –عكا.

حسان، سمر محمود. (2012). *الدور التنموي التركي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية (2002-2010)* (رسالة ماجستير غير منشورة). برنامج التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

حن، حبيب. (2019). *قراءة في الآثار المالية والاقتصادية المتوقعة والتحديات المصاحبة لتسوية الأراضي وتسجيلها في الضفة الغربية*. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

ذبيح، سفيان. (2022). إثبات الوصية وإجراءات تثبيت الملكية المكتسبة عن طريقها في التشريع الجزائري. *مجلة الصدى الدراسات القانونية والسياسية*،*4*(1)، 77-107.

سليمان، سلمى. (2014). *النظام القانوني لتسوية الأراضي في فلسطين* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة القدس، فلسطين.

عبد اللطيف، زهير. (2011). تملك الارض ومشكلة الديون وأثرها في التحول في الأراضي في فلسطين العثمانية(1858-1917). *مجلة العلوم الإنسانية*، البحرين، ع(20)، 194-235.

عبد الوهاب، طاهر. (2013). *الأوضاع الاقتصادية لملكية السلطان عبد الحميد الثاني في فلسطين. العرب والترك عبر العصور*. المؤتمر الدولي الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قناة السويس، مصر.

عجوة، سائدة أحمد. (2011). *آلية انتقال الملكية في الأراضي غير المسجلة في فلسطين، دراسة مقارنه* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

العساف، تيسير عبد الله. (2011). *السجل العقاري (دراسة قانونية مقارنة)*. منشورات الحلبي الحقوقية.

العودة، عبد الجبار رجا. (2007). *ملكية الأراضي قضاء طولكرم في ظل الحكم البريطاني (1918-1948)* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

فقها، رجاء كمال. (2017). *التنظيم القانوني للأراضي الأميرية* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

مجلس قروي المجد. (2022). *معلومات عن قرية المجد / دورا.*

المسعود، هدا. (2011). ملكية الأراضي في امارة شرق الاردن 1921 – 1946–عمليات المسح والتسجيل. المجلة *الأردنية للتاريخ والآثار،5* (4) ،62 –96.

نجم، منور عدنان. (2013). دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية–دراسة تحليلية للخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية في ضوء معايير التمكين ومؤشراتها. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية،21* (3)، 239_ 276.

نصر، خديجة. (2014). *الإصلاح القانوني وتحقيق المساواة بين الجنسين* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بيرزيت، فلسطين.

نعيرات، هبة. (2020). *المشاكل القانونية والإجرائية لمشروع تسوية الأراضي والمياه* (رسالة ماجستير غير منشورة).

نوري، إيمان. (2018). التنظيم القانوني لاكتساب عقار غير مسجل. *مجلة جامعة تكريت للحقوق، 2* (3)، السنة(2)، ج (1).

هيئة تسوية الاراض والمياه – دورا. (2022). *معلومات عن احواض قرية المجد.*

هيئة تسوية الأراضي والمياه الفلسطينية، (2018). *دليل هيئة تسوية الأراضي والمياه 2018*

مديرية تربية وتعليم جنوب الخليل. (2022). *بيانات احصائية عن قطاع التعليم في قرية المجد.*

مديرية زراعة جنوب الخليل. (2021). *بيانات إحصائية عن القطاع الزراعي في قرية المجد.*

المراجع الأجنبية:

.

George ،D. and Mallery, P. (2003). *SPSS for Windows Step by Step: A Simple Guide and Reference.* 11.0 Update. (4th) Edition. Allyn & Bacon, Boston.

Hair Jr, J. F., Hult, G. T. M., Ringle, C., & Sarstedt, M. (2017). *A primer on partial least squares structural equation modeling (PLS-SEM).* Sage publications.

Sekaran, U. (2006). *Research methods for business*.(4th) Edition .South Illinois University at Carbondale

مواقع الانترنت

الاغا، أمجد (2022/2/24). *التطور التاريخي لتسوية الأراضي وتسجيلها في فلسطين*

ايفاد. (2020، نوفمبر 9). *دعم حقوق النساء في الأراضي*. Ifad.org.

جبور، ياسر. (2014، أيار 10).*احكام الميراث الانتقالي*.

https://www.facebook.com/Yasse.Jbour/posts/669175043154822

خربة المجد (الخليل). (2019).wikipedia.org

زقوت، وائل. (2019،آذار 25) *سبعة أسباب تجعل حقوق الأراضي والملكية على رأس جدول الأعمال العالمي*.worldbank.org.

الشريف، هيثم. (2019، سبتمبر 30) .*الطابو الفلسطيني بمناطق (ج). فيتو إسرائيلي* .

قانون تسوية الأراضي والمياه قانون رقم (40) لسنة 1952م، الموقع الالكتروني

https://maqam.najah.edu/legislation/15/?fbclid=IwAR2lNNxWSjNpOyG3uN9r7KIv

المسيرة العالمية للمرأة من منطقة الشرق الأوسط وشمال *افريقيا. (2021، مايو 5) النساء في واجهة النضال من أجل الحق في الأرض*. تحليل(capiremov.org) I Capire

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.(2015).*المرأة والأرض والملكية والسكن*. منشورات خاصة.https://www.ohchr.org/ar/women/women-and-housing-land-and-property

يوسف، ملاذ مصطفى. (2021). *حقوق المرأة العاملة وواجباتها دراسة مقارنة*. جامعة الخليل، فلسطين.

http://www.justice-lawhome.com/vb/showthread.php?t=8585

الملحق رقم (1)

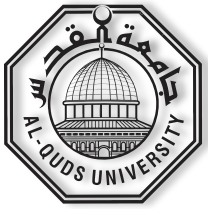

كلية الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة

برنامج بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية

استبيان

عزيزتي /المحترمة:

تقوم الباحثة بإجراء دراسة حول:

دور اعمال تسوية الأراضي والمياه في تثبيت ملكية الاراضي

للنساء "حالة دراسية قرية المجد – جنوب الضفة الغربية"

وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية في كلية الدراسات العليا، وقد تم بناء هذه الاستبانة بغرض جمع البيانات اللازمة، لذا نرجو التكرم بالإجابة عن أسئلتها وفقراتها، علماً بأن البيانات التي تحويها هذه الاستبانة هي لأغراض البحث العلمي فقط، وسيتم الحفاظ على سريتها.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الباحثة: ايفا موسى عبد ربه درابيع

القسم الأول: البيانات الأولية:

يرجى وضع إشارة (×) داخل مربع الإجابة التي تتفق مع حالتك.

1- العمر:

- □ أقل من 20
- □ 20-29
- □ 30-39
- □ 40-49
- □ 50 فأكثر

2- الحالة الاجتماعية:

- □ عزباء
- □ متزوجة
- □ مطلقة
- □ أرملة

3- المستوى التعليمي:

- □ أقل من ثانوي
- □ ثانوي
- □ دبلوم
- □ بكالوريوس
- □ دراسات عليا

4- عدد أفراد أسرة الأب:

- □ أقل من 3 أفراد
- □ من 3-7 أفراد
- □ أكثر من 7 أفراد

5- المستوى الاقتصادي:

- □ منخفض
- □ متوسط
- □ مرتفع

6- طريقة تملك الارض:

- □ بالميراث
- □ بالشراء

7-صلة القرابة مع الزوج/ للمتزوجات: □ لا يوجد □ يوجد (.....)

8-هل الارض التي تتصرفي بها يشاركك بها أحد أم على سبيل الانفراد؟ (.....)

9-مساحة الأرض التي اتصرف بها: (.....) متر مربع.

10-تتسم الأرض بالحيوية: □ بدرجة كبيرة □ بدرجة متوسطة □ بدرجة قليلة

القسم الثاني: (فقرات الاستبانة):

يرجى الاستجابة على الفقرات الآتية بما يتناسب ورأيكِ ودرجة موافقتكِ حول

البعد	الرقم	المحور الأول: واقع تثبيت ملكية الأراضي للنساء في قرية المجد (في ظل إجراءات اعمال التسوية)	درجة الموافقة				
			كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
الحق في التملك	1	ساهمت هيئة التسوية في حفظ ملكية الأرض للنساء في القرية.					
	2	أصبحت مطمئناً بأن الأرض التي أمتلكها لا ينازعني فيها أحد.					
	3	أصبحت على علم بمساحة الأرض التي أمتلكها.					
	4	أصبحت على علم بموقع الأرض التي أمتلكها وحدودها.					
	5	حصلت على كافة المستندات التي تثبت ملكيتي للأرض					
	6	اشعر بالراحة والاطمئنان بعدما حصلت على سند رسمي بملكية الأرض الخاص بي نتيجة عملية التسوية					
الحق في التصرف	7	اصبحت على علم ومعرفة بكافة التصرفات التي يجوز اجراءاها في الارض التي امتلكها					
	8	أستطيع زراعة الأرض الخاصة بي وقتما أشاء					
	9	يمكنني ان اتصرف بأرضي كيفما أشاء					
	10	لا يحق لأحد أن يعترض على تصرفي في الأرض التي أمتلكها					
	11	أصبحت قادرةً على إقامة الجدران والأبنية على الأرض التي أمتلكها					
	12	لا يستطيع أحد منعي من بيع الأرض التي أملكها إذا أردت ذلك					
	13	أتصرف بحرية كاملة عند اقامة أي مشروع على الأرض التي أمتلكها					
الحق في الاستثمار	14	أقوم بإنشاء مشاريع استثمارية دون منازع					
	15	أصبحت قادرةً على التعاقد من أجل استثمار الأرض الخاصة بي					
	16	لا يحق لأحد مشاركتي في العائدات المادية من استثمار الأرض الخاصة بي.					
	17	أقوم بتأهيل واستصلاح الارض التي أمتلكها من أجل استثمارها					
	18	أحسن من وضعي الاقتصادي لاستثماري في الأرض التي امتلكها					

البعد	الرقم	المحور الأول: واقع تثبيت ملكية الأراضي للنساء في قرية المجد (قبل حلول إجراءات اعمال التسوية)	درجة الموافقة				
			كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
الحق في التملك	1	يتوفر في القرية أعرافا تحفظ للنساء حقها في ملكية الأرض.					
	2	كنت مطمئناً بأن الأرض التي أمتلكها لا ينازعني فيها أحد.					
	3	كنت على علم بمساحة الأرض التي أمتلكها.					
	4	كنت على علم بموقع الأرض التي أمتلكها وحدودها.					
	5	كنت أمتلك كافة المستندات التي تثبت ملكيتي للأرض الخاصة بي.					
	6	كنت أمتلك ضمانات تفيد بحقي في تملك الأرض الخاصة بي.					
	7	كنت أشعر بالراحة والأمان لعدم الاعتداء على الأرض الخاصة بي.					
الحق في التصرف	8	كنت على علم ومعرفة بكافة التصرفات التي يجوز اجراءاها في الارض التي امتلكها					
	9	تمكنت في السابق من تضمين ارضي كيفما كنت أشاء					
	10	لم يكن الحق لأحد أن يعترض على تصرفي في الأرض التي أمتلكها					
	11	كنت قادرةً فيما سبق على إقامة الجدران والأبنية على الأرض التي أمتلكها					
	12	كنت فيما سبق أملك الحق الكامل في التصرف بأرضي					
	13	لم يكن باستطاعت أحد منعي من بيع الأرض التي أملكها إذا أردت					
	14	كنت أتصرف بحرية كاملة عند القيام بإقامة أي مشروع على الأرض التي أمتلكها					
الحق في الاستثمار	15	كنت فيما سبق أقوم بإنشاء مشاريع استثمارية دون منازع					
	16	كنت قادرةً على التعاقد من أجل استثمار الأرض الخاصة بي					
	17	لم يكن يحق لأحد مشاركتي في العائدات المادية من استثمار الأرض الخاصة بي					
	18	كنت قادرة على تأهيل واستصلاح الارض التي أمتلكها من أجل استثمارها					
	19	كنت قادرة على تحسين وضعي الاقتصادي لاستثماري في الأرض التي امتلكها					

الرقم	المحور الثاني (مدى اتباع مبدأ المساواة بين الجنسين في توزيع المواريث)	درجة الموافقة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
1	يعترف أهلي بحقي في الميراث كإخوتي الذكور					
2	انا على علم كاف حول نصيب المرأة من التركة في الأراضي الأميرية وكذلك الأراضي المملوكة					
3	يهتم أهلي واخوتي برأيي في اختيار مكان حصتي التي سأحصل عليها					
4	لا يميز أهلي بيني وبين اخوتي في التعامل بشأن التركة والإنفاق					
5	ينحاز أهلي إلى إنصاف اخوتي الذكور على حساب حق الإناث					
6	يهتم أهلي بمبدأ المساواة بين الجنسين في توزيع المواريث					
7	أنا راضٍ عن قسمتي في الميراث					
8	يعتبر أهلي كافة أبنائهم في نفس الدرجة من الأهمية عند توزيع التركة					
9	لا يميز أهلي بين الذكور والإناث في حيوية المكان عند توزيع التركة					
الرقم	المحور الثالث (مدى مراعاة استكمال حق المرأة في الميراث (النسبة، أهمية الموقع)	كبيرة جداً				قليلة جداً
1	حصلت على حقي في الميراث بشكل كامل دون نقص					
2	كانت الأرض التي ورثتها مناسبة لأغراض البناء					
3	الأرض التي ورثتها في موقع حيوي					
4	الأرض التي ورثتها ذات أهمية تجارية					
5	ورثت أرضاً مناسبة لإقامة أنشطة زراعية					
6	تم توزيع الميراث لكافة أقسام التركة					
7	تم مراعاة تقدير اثمان الارض قبل توزيعها					
8	تم توزيع التركة بطريقة مرضيه وبإنصاف					
الرقم	المحور الرابع (مآخذ ونقاط الضعف لدى هيئة التسوية)	كبيرة جداً				قليلة جداً
1	لم تقم هيئة التسوية بإجراء ندوات تعريفية توضح برامجها ودورها للنساء					
2	اجراءات هيئة التسوية غير واضحة بالنسبة لي					
3	صلاحيات هيئة التسوية لم تضمن لي الحصول على الأرض في المكان الحيوي					
4	لم أعلم بنشاطات هيئة التسوية إلا في وقت متأخر					
5	لم تقم الهيئة بنشاطات ميدانية للاطلاع على واقع معاناة النساء في هذا المجال					
6	لم تتدخل هيئة التسوية في التركة التي تم توزيعها قبل مجيئها					

القسم الثالث:

يرجى الاستجابة على التساؤلات الآتية، إن أمكن، وفقا لما يناسب رأيكِ ووجهة نظركِ.

1- مساحة الارض التي ورثتها: (.....).

2- مساحة الارض التي استحقها: (.....).

3- تقدير أثمان الارض التي ورثتها: (.....).

4- تقدير أثمان الارض التي أستحقها: (.....).

5- ما هي أبرز المشكلات التي واجهتِها أثناء عملية توزيع التركة؟

6- متى تمت عملية توزيع التركة؟ □ قبل إجراءات التسوية □ أثناء إجراءات التسوية

7- هل تم التعديل على توزيع الميراث بموجب قرارات هيئة التسوية؟ □ نعم □ لا

طبيعة التعديل:

8-ما هو النشاط الاقتصادي الذي قمت بالاستثمار به او تخططي للاستثمار به بعدما تملكت الارض؟

شكراً لتعاونكم

ملحق رقم (2)

محكمين ادوات الدراسة

رقم	اسم المحكم
1.	د. حسين العيسة
2.	د. فواز أبو زر
3.	د. اياد لافي

ملحق رقم (3)

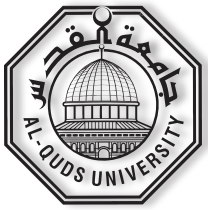

جامعة القدس
Al-Quds University

كلية الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة

برنامج بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية

نموذج المقابلة

عزيزي/المحترم –عزيزتي/ المحترمة:

تقوم الباحثة بإجراء دراسة حول:

دور اعمال تسوية الأراضي والمياه في تثبيت ملكية الاراضي

للنساء "حالة دراسية قرية المجد – جنوب الضفة الغربية"

وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية في كلية الدراسات العليا، وقد تم بناء هذا النموذج من أجل جمع البيانات اللازمة، لذا نرجو التكرم بالإجابة عن أسئلتها، علماً بأن البيانات التي تحويها هذه الاستبانة هي لأغراض البحث العلمي فقط، وسيتم الحفاظ على سريتها. **شاكرين لكم حسن تعاونكم**

الباحثة: ايفا موسى عبد ربه درابيع

القسم الأول: البيانات الأولية:

1- الجنس:

□ ذكر

□ انثى

2- المؤهل العلمي:

□ أقل من ثانوي

□ ثانوي

□ دبلوم

□ بكالوريوس

□ دراسات عليا

3- سنوات الخبرة:

□ أقل من 5 سنوات

□ من 5 – 10 سنوات

□ من 11 – 15 سنة

□ أكثر من 15 سنة

4- طبيعة العمل: (.....)

القسم الثاني: (تساؤلات الدراسة):

يرجى الاستجابة على التساؤلات الآتية، إن أمكن، وفقا لما يناسب رأيكِ ووجهة نظركِ.

1- إلى أي مدى حققت هيئة التسوية أهدافها في القرية؟

□ بدرجة كبيرة □ متوسطة □ بدرجة قليل

2- ما مدى استجابة الأهالي في القرية للتعليمات الصادرة عن هيئة التسوية؟

□ دائماً □ أحياناً □ أبداً

3- ما هي أبرز المعيقات التي واجهت العاملين في هيئة التسوية في قرية المجد؟

4- إلى أي مدى كانت الإجراءات سلسة وسهلة؟

□ بدرجة كبيرة □ متوسطة □ بدرجة قليلة

5- ما هي الأساليب التي تم اتباعها في حل الإشكاليات والخلافات بين الأهالي؟

•

6- هل كانت إجراءات هيئة التسوية منسجمة مع المخطط الزمني لها؟

□ نعم □ لا

7- ما مدى استعداد الأهالي في قرية المجد للتعاون مع القائمين على أعمال تسوية الأراضي؟

□ دائماً □ أحياناً □ أبداً

8- ما البعد التنموي المرجو من عملية تسوية الأراضي في قرية المجد؟

•

9- ما مدى مراعاة حق المرأة في الميراث في قرية المجد؟

.

10- هل كفل قانون التسوية حقوق الاسرى – الاسيرات بحقهن في الاراضي الجاري فيها اعمال التسوية؟

.

11- هل يتصرف الأهالي في القرية انطلاقا من مبدأ المساواة بين الجنسين في توزيع المواريث؟

□ دائماً □ أحياناً □ أبداً

12- من خلال تجربتكم، هل هناك مراعاة للبعد الحيوي للأرض الخاصة بالنساء في القرية؟

□ دائماً □ أحياناً □ أبداً

13- ما مدى نجاعة التشريعات النافذة والمتعلقة بالتسوية في عملية تثبيت الملكية بشكل عام، هل تحتاج الى تعديل ام لا؟

- .

14-ما هي أبرز التوصيات والمقترحات للمهتمين بعملية تسوية الأراضي في قرية المجد؟

- .

شكراً لتعاونكم

ملحق رقم(4)

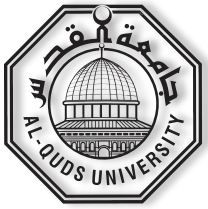

كلية الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة

برنامج بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية

نموذج الحلقة النقاشية

عزيزي/المحترم –عزيزتي/ المحترمة:

تقوم الباحثة بإجراء دراسة حول:

دور اعمال تسوية الأراضي والمياه في تثبيت ملكية الاراضي

للنساء "حالة دراسية قرية المجد – جنوب الضفة الغربية"

وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية في كلية الدراسات العليا، وقد تم بناء هذا النموذج من أجل جمع البيانات اللازمة، لذا نرجو التكرم بالإجابة عن أسئلتها، علماً بأن البيانات التي تحويها هذه الاستبانة هي لأغراض البحث العلمي فقط، وسيتم الحفاظ على سريتها. **شاكرين لكم حسن تعاونكم**

الباحثة: ايفا موسى عبد ربه درابيع

القسم الأول: البيانات الأولية:

قائمة بأسماء المشتركين ووصف مسمياتهم

الاسم	المؤسسة	الصفة

القسم الثاني: (تساؤلات الدراسة):

اولا: التساؤلات الموجهة إلى ممثلي هيئة التسوية والمسؤولين

- هل قامت هيئة التسوية بعقد الندوات او ورش العمل الخاصة بتوعية النساء بحقوقهن بالأرض؟ وهل شاركت احدى المؤسسات بهذه المهمة؟

- هل إجراءات هيئة التسوية منسجمة مع المخطط الزمني لها؟
- إلى أي مدى كانت الإجراءات سلسة وسهلة؟
- ما أبرز المعوقات والمشاكل والمتعلقة بتسوية الأراضي وتحصيل الحقوق الارثية في القرية؟
- ما هي الأساليب التي تم اتباعها لحل الإشكاليات والخلافات بين الأهالي؟
- ما مدى استعداد الأهالي في قرية المجد للتعاون مع القائمين على أعمال تسوية الأراضي؟
- ما البعد التنموي المرجو من عملية تسوية الأراضي في قرية المجد؟
- هل هناك مراعاة للبعد الحيوي للأراضي الخاصة بالنساء في القرية؟
- هل يوجد نص بالقانون يعاقب حالات الاكراه التي تتعرض لها النساء؟
- ما فائدة التشريعات المتعلقة بالتسوية لتثبيت الملكية بشكل عام، هل تحتاج الى تعديل ام لا؟
- ما المعيقات القانونية والاجرائية التي تواجهها النساء عند المطالبة بحقوقهن الارثية؟
- هل يتم اشتراط تقديم صورة قيد للسجل المدني للعائلة لضمان ادراج جميع الوارثين؟
- ما رأيكم بحالة التحايل التي تتعرض لها المرأة من قبل الاخوة في توزيع الميراث؟
- أبرز التوصيات والمقترحات للمهتمين بعملية تسوية الأراضي في قرية المجد؟

ثانياً: التساؤلات الموجهة إلى ممثلي النساء في القرية

- ما واقع تثبيت ملكية الاراضي لدى النساء في قرية المجد؟
- إلى أي مدى يلتزم الأهالي في القرية بتعاليم الإسلام في عملية توزيع التركة والميراث؟
- هل يتوفر في القرية أندية نسوية؟

- هل ساهمت هيئة التسوية في حل الإشكاليات القائمة بين الأهالي بحقوق النساء في الأراضي؟
- كيف ترى أن هيئة التسوية كان لها دورها التنموي في تثبيت ملكية الاراضي للنساء في القرية؟
- ما مدى مراعاة مبدأ المساواة بين الجنسين في توزيع المواريث في قرية المجد؟

ثالثاً: التساؤلات الموجهة إلى ممثلي رجال الإصلاح /المخمنين للأراضي في قرية المجد / ممثلي المؤسسات

- هل تعتقد أن إجراءات اعمال التسوية منسجمة مع متطلبات الأهالي في القرية وتطلعاتهم؟
- إلى أي مدى كانت الإجراءات سلسة وسهلة؟
- ما هي الأساليب التي تم اتباعها لحل الإشكاليات والخلافات بين الأهالي؟
- مدى استعداد الأهالي للتعاون مع القائمين على أعمال تسوية الأراضي؟
- هل العادات والتقاليد تطغى على الشرع والقانون؟
- ما أبرز المعوقات والمشاكل المتعلقة بتسوية الأراضي وتحصيل الحقوق الارثية في القرية؟
- هل يتم تخمين الأراضي قبل توزيع الحصص الارثية على النساء ام يتم استخدام طرق اخرى؟
- المعايير التي تقوم عليها عملية التخمين للأرض؟
- ما هي أبرز التوصيات والمقترحات للمهتمين بتسوية الأراضي في قرية المجد؟

شكراً لتعاونكم

فهرس الجداول

الرقم	المبحث	الصفحة
جدول (1.2)	المالكات للأراضي والمسجلات ضمن تسوية الأراضي في قرية المجد	26
جدول (2.2)	المدارس في قرية المجد للعام 2022	27
جدول (3.2)	رياض الأطفال في قرية المجد للعام 2022	27
جدول (4.2)	استعمالات الأراضي في قرية المجد (المساحة بالدونم) للعام 2021	28
جدول (5.2)	التعقيب على الدراسات السابقة	41
جدول (6.2)	التعقيب على الدراسات السابقة	42
جدول (7.2)	التعقيب على الدراسات السابقة	43
جدول (8.2)	التعقيب على الدراسات السابقة	44
جدول (9.2)	التعقيب على الدراسات السابقة	45
جدول (10.2)	التعقيب على الدراسات السابقة	46
جدول (11.2)	التعقيب على الدراسات السابقة	47
جدول (12.2)	التعقيب على الدراسات السابقة	48
جدول (1.3)	الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة من مالكات الأرض	52-51
جدول (2.3)	خصائص ملكية الأرض لعينة الدراسة من مالكات الأرض	**53**
جدول (3.3)	الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة من القائمين على أعمال التسوية في قرية المجد	55-54
جدول (4.3)	صدق اداة الدراسة من خلال معامل الارتباط بين فقرات الدراسة والأبعاد التي تنتمي اليها والتي تقيس واقع تثبيت ملكية الأراضي للنساء في قرية المجد	60-59
جدول (5.3)	صدق اداة الدراسة من خلال معامل الارتباط بين فقرات الدراسة والأبعاد التي تنتمي اليها	61-60

جدول (6.3)	مصفوفة معاملات الثبات لأبعاد الدراسة حسب معاملات ثبات كرونباخ ألفا	62
جدول (7.3)	مفتاح التصنيف الخماسي	64
جدول (1.4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لاستجابات المبحوثات حول واقع تثبيت ملكية الأراضي للنساء قبل حلول إجراءات هيئة التسوية	67
جدول (2.4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لاستجابات المبحوثات حول حق النساء في قرية المجد في تملك الأراضي قبل حلول إجراءات تسوية الأراضي	69-68
جدول (3.4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لاستجابات المبحوثات حول حق النساء في قرية المجد في التصرف بالأراضي الخاصة بهنّ قبل حلول إجراءات التسوية	70
جدول (4.4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لاستجابات المبحوثات حول حق النساء في قرية المجد في استثمار اراضهنّ قبل حلول إجراءات تسوية الأراضي	72-71
جدول (5.4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لاستجابات المبحوثات حول حول واقع تثبيت ملكية الأراضي للنساء في ظل إجراءات هيئة التسوية	73
جدول (6.4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لاستجابات المبحوثات حول حق النساء في قرية المجد في تملك الأراضي في ظل إجراءات تسوية الأراضي	75-74
جدول (7.4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لاستجابات المبحوثات حول حق النساء في قرية المجد في التصرف بالأراضي الخاصة بهنّ في ظل إجراءات التسوية	76-75
جدول (8.4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لاستجابات المبحوثات حول حق النساء في قرية المجد في استثمار اراضهنّ في ظل إجراءات تسوية الأراضي	77
جدول (9.4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لاستجابات المبحوثات حول مدى اتباع مبدأ المساواة بين الجنسين في توريت الميراث في قرية المجد	79

جدول (10.4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لاستجابات المبحوثات حول مدى مراعاة استكمال حق المرأة في الميراث في قرية المجد	81
جدول (11.4)	نتائج اختبار (Paired Sample t test) للفروق في متوسط استجابات المبحوثات حول واقع تثبيت ملكية الأراضي للنساء في قرية المجد قبل حلول إجراءات التسوية وفي ظل إجراءات التسوية	97-96
جدول (12.4)	نتائج اختبار (Paired Sample t test) للفروق في متوسط مساحة الأرضي التي ورثتها المالكات للأراضي في قرية المجد ومتوسط مساحة الأرضي المستحقة بالتركة	99
جدول (13.4)	نتائج اختبار (Paired Sample t test) للفروق في متوسط تقدير أثمان الأرضي التي ورثتها مالكات الأراضي في قرية المجد ومتوسط تقدير أثمان الأراضي المستحقة في الورثة	100
جدول (14.4)	نتائج اختبار الفروق في مستوى مراعاة استكمال حق المرأة في الميراث (النسبة، أهمية الموقع) في قرية المجد تبعا للمتغيرات الديمغرافية (حيوية مكان الأرض الموروثة، عدد أفراد أسرة الأب، صلة القرابة بالزوج للمتزوجات)	102-101
جدول (15.4)	نتائج اختبار شفيه للمقارنات الثنائية البعدية للفروق ذات الدلالة ذات الدلالة الإحصائية في مستوى مراعاة استكمال حق المرأة في الميراث (النسبة، أهمية الموقع) في قرية المجد تبعاً لحيوية الأرض الموروثة	103
جدول (16.4)	نتائج اختبار الفروق في مستوى اتباع مبدأ المساواة بين الجنسين في توزيع المواريث في قرية المجد من وجهة نظر مالكات الأراضي تبعا للمتغيرات الديمغرافية (حيوية مكان الأرض الموروثة، عدد أفراد أسرة الأب، صلة القرابة بالزوج للمتزوجات	105-104
جدول(17.4)	نتائج اختبار شفيه للمقارنات الثنائية البعدية للفروق ذات الدلالة ذات الدلالة الإحصائية في مستوى اتباع مبدأ المساواة بين الجنسين في توزيع المواريث في قرية المجد من وجهة نظر مالكات الأراضي تبعاً لحيوية الأرض الموروثة	106-105

فهرس الأشكال

الشكل البياني رقم	عنوان الشكل	الصفحة
رقم (1.4)	الأوساط الحسابية لاستجابات المبحوثات حول واقع تثبيت ملكية الأراضي للنساء في قرية المجد	98

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
ملحق رقم (1)	أداة الدراسة (الاستبانة)	127-122
ملحق رقم (2)	محكمين اداة الدراسة	128
ملحق رقم (3)	أداة الدراسة (المقابلة)	132-129
ملحق رقم (4)	أداة الدراسة (الحلقة النقاشية)	136-133

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	اقرار	أ
	شكر وعرفان	ب
	التعريفات	ج
	الملخص (بالعربية)	د
	الملخص (بالإنجليزية)	هـ
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة		
1.1	مقدمة	2-1
2.1	مشكلة الدراسة	3-2
3.1	مبررات الدراسة	3
4.1	أهمية الدراسة	4-3
5.1	اهداف الدراسة	4
6.1	أسئلة الدراسة	5
7.1	فرضيات الدراسة	6
8.1	متغيرات الدراسة	7
9.1	حدود الدراسة	8
10.1	صعوبات الدراسة	9-8
11.1	هيكلية الدراسة	9

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة		
1.2	مقدمه	10
2.2	الإطار النظري	10
1.2.2	مفهوم التسوية	11-10
2.2.2	التسوية في فلسطين عبر التاريخ	11
1.2.2.2	الطابو في فلسطين في العهد العثماني	13-11
2.2.2.2	النظام القانوني لتسوية الأراضي في فلسطين في العهد البريطاني (1917_ 1948)	14-13
3.2.2.2	تسوية الأراضي في العهد الأردني (1948-1967)	15
4.2.2.2	وضع التسوية في ظل الاحتلال الإسرائيلي (1967-1994)	17-15
5.2.2.2	النظام القانوني في ظل السلطة الفلسطينية (1994-الآن)	18-17
3.2.2	أهمية مشروع تسوية الأراضي	19-18
4.2.2	مراحل اعمال التسوية	22-19
5.2.2	تملك النساء للأراضي	25-22
6.2.2	قرية المجد كحالة دراسية	26
1.6.2.2	نبذة عن قرية المجد	26
2.6.2.2	النساء المالكات للأراضي والمسجلات ضمن تسوية الاراضي	26
3.6.2.2	قطاع التعليم في قرية المجد	27
4.6.2.2	القطاع الزراعي في قرية المجد	28
5.6.2.2	البنية التحية في قرية المجد	28

7.2.2	الدراسات السابقة	39-29
8.2.2	التعقيب على الدراسات السابقة	48-39
الفصل الثالث: المنهجية والإجراءات		
1.3	مقدمة	49
2.3	منهج الدراسة	49
3.3	مجتمع الدراسة	50-49
4.3	عينة الدراسة	50
1.4.3	عينة الدراسة من مالكات الأراضي في قرية المجد	53-50
2.4.3	عينة الدراسة من العاملين القائمين على أعمال التسوية في قرية المجد	55-54
3.4.3	عينة الدراسة من الأفراد المشاركين في الحلقة النقاشية	55
5.3	أدوات الدراسة	58-55
6.3	صدق أدوات الدراسة	61-58
7.3	ثبات أدوات الدراسة	62-61
8.3	الأساليب الإحصائية ومصادر جمع البيانات	65-62
الفصل الرابع: تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها		
1.4	عرض نتائج أسئلة الدراسة	66
1.1.4	عرض نتائج السؤال الرئيسي الأول للدراسة	72-66
2.1.4	عرض نتائج السؤال الرئيسي الثاني للدراسة	77-72
3.1.4	عرض نتائج السؤال الرئيسي الثالث للدراسة	79-78
4.1.4	عرض نتائج السؤال الرئيسي الرابع للدراسة	81-80
5.1.4	عرض نتائج السؤال الرئيسي الخامس للدراسة	82-81

6.1.4	عرض نتائج السؤال الرئيسي السادس للدراسة	82
7.1.4	عرض نتائج السؤال الرئيسي السابع للدراسة والخاص بالمقابلات	88-83
8.1.4	عرض نتائج السؤال الرئيسي الثامن للدراسة والخاص بالحلقة النقاشية	95-89
2.4	عرض نتائج فرضيات الدراسة	95
1.2.4	نتائج الفرضية الرئيسية الأولى للدراسة	98-95
2.2.4	نتائج الفرضية الرئيسية الثانية للدراسة	99-98
3.2.4	نتائج الفرضية الرئيسية الثالثة للدراسة	100-99
4.2.4	نتائج الفرضية الرئيسية الرابعة للدراسة	103-100
5.2.4	نتائج الفرضية الرئيسية الخامسة للدراسة	106-103
الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات		
1.5	ملخص عن النتائج	112-107
2.5	الاستنتاجات	113-112
3.5	التوصيات	114-113
المصادر والمراجع		121-115
الملاحق		136-122
فهرس الجداول		139-137
فهرس الاشكال		140
فهرس الملاحق		141
فهرس المحتويات		145-142